

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

قال الشيخ العلامة ابو عبد الله محمد بن
 احمد بن ابي نصر عيسى بن احمد بن فخرار
 الملقب بالشيخ بابا بن علقم الملقب بالشيخ رحمه
 الله تعالى ورضي عنه . امين

الحمد لله الذي قد علم الحق في هذا العالم وهو من خلقه
 الى وضوح منتظم ومهتد اليه فاصرا وجب من شاء عن امرائه وكان
 عندنا ايراء وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله يوم نزل الانعام
 بفتح باب النعمة والافعام ورضي الله عن . الله واما بعد الكرام
 فقلت علم احكام الحلال والحرام في هذا العلم من البصيرة
 اية عبر الله بحرم البغية اية عبر الله بالعلو بيني المفضلين حكم في نازلة
 سجدة وغير عليه بدستور البغية اية عبر الله بحرم البغية اية
 وفي تبيين وهو المختار به له غيره في عالم تصبى بانه ثمة في مع الحكم
 عليه بذلك امره لغرض الجملة الان فاحض في مع من فصر حضور
 وفي التعميل المذكورين يذيه مشتملا اجعله على جواب لسؤال للشيخ
 العلامة المحقق الكاشف المحض الملقب اية عبر الله بحرم البغية اية
 بما فيه عمدا كذا في الحكم المذكور وما تضمنه من نصوص المذهب من نفل ائمة
 وقاصيل شيوخ وما اشتمل عليه من تحقيق مبادئ الاحكام من تصبى بانه
 الحكم وجوابه عن ذلك بما
 صحة الحكم المذكور ومقتضاه
 وجوده بناء وقاصيل مستند وضبط حجة وترتيب دفعها وحسن
 تحكيمها بنيل على تحقيق اصول المذهب وفي وعاء وترتيب دفع اختيار
 من خلاصه وان الواجب تغييره وان لم يقتضه وان لم يقتضه وما

اشتمل

اشتمل عليه غايته وفي امره ورفع انظر فيه وبما اشتمل عليه من حكمة فيه
 من انصوص المعنى والمنفعة من المتأخرين وبما اشتمل عليه من وجود بين
 بل بغاراي من حض في اية وصح ما تضمنه من مجموع ما استند اليه في
 حكمه على نفسه وابصاره وقد كان مما حض وصح ما ذكر الشيخ البغية
 الفاضل العلامة ابو عبد الله الحسيني وقد اكتب في الحث على ذلك ما نشر
 قول الفاضل

اوردها في وعاء ومشتغل ما طرأ اياها وتورد الدليل
 وبعد ذلك جسر الفاضل المشار اليه بالذمة من جامع ان يتوقف بين
 حضرة نوس الحجة وصحة وحض مع جملة من مفهولة ونسرو على ايدى اوجبة
 طلبة هذا وعروها ورضي الله عنه مع الشيخ العلامة الحر من البغية اية
 عبر الله بحرم البغية اية عبر الله بحرم البغية اية عبر الله بحرم البغية اية
 المذكور على وجه الاستماع من حضرة كلمة وكلمة ورفع النسخ عن الابطال ما ابط
 منه مما يوجب سقوط الاعتناء به في ذلك وفي اشتمل فاضل الجملة المشار
 اليه بدلالة ونفسه رجب من امر الله بانه والحلال مستنكر كتاب في ذلك
 وشعيرة على الفاضل بما ذكره وتبقى في الانداس الى ان يبين بين من
 الفاضل اعلم في اورد وفتوى من رضي حكمه واستحسنه وحكم الشيخ البغية
 العالم العلامة الناصر الشيخ شيخ الوقت وسند ائمة فاضل الجملة اية
 عبر الله بحرم البغية اية عبر الله بحرم البغية اية عبر الله بحرم البغية اية
 والنسول اية علي في فدر الله صبحه ونعم في يعده وقع في اد

اشهر

اواف

الذي كان ابو عبد الله محمد بن خديج الحسيني وابو عبد الله محمد بن الحسيني
 يشتمل على ما تضمنه في الفضية المذكورة من فقه في ائمة المذهب وعلى ما وقع
 من بحث بين من ذكر في الامور العلمية والمجربة انظر في المباح في عية ما جرى
 من التوريد ويشتمل في المباح في عية ما جرى من التوريد ويشتمل في المباح في عية ما جرى
 اكتب له جملة مما اشتمل عليه المجلس المذكور من فقه في ائمة المذهب وعلى ما وقع
 بما تضمنه الحكم المذكور وما اطلع اشتمل في ذلك مما ذكر في عية فقه ما ابر

عن دله اربعه اذ كان له ولد وصيه واما تيمم فمما منع دله به بعد اثبات
ابو بکر وخصي يورثه خلاصه واما اثبات من تم فصل ههنا بما يراه في
فصل الملة بما لا يصح عدم تكليف اهلها بما لم يثبت في هذه الملة بما يشبه
ابن ابي عمير لان حيث عدم حصول غلبة تيمم اعيان الورثة على اهلها في هذه
المرور وقد رد الكل اجماعا وقد انقضت في اهلها بشيخوخة دله من نفس ابن
فلا يجهل في اهلها خريجه في هذه الملة لان دله من اهلها وخصي وانشق
من حيث انه فصح حكمه ملة اصب امتناع فيه على اهلها وخصي وعبر
ابن عمران بوعلي به وباحصه بنت عمر بن الخطاب في مورثة اهلها
المرور امتناع فيه في اهلها بمحكم به وبان في قوله من حيث بيت من جهة واحدة
بمحكم اهلها وانشق لاهلها بمحكم عليها ان على وانشق من حيث فص
اضربة لاهلها وعبر ابن عمران وباحصه يورث اهلها على اهلها مورث
خديجه وفي الوثائق المجموعة ان كرامة الوفاة وانحصار الورثة بمشهورا
في كتاب اثبات دله بان قلت قد بين الله من قول المارزي ان يكون
من يده دله الاشياء سلم دله له ان اخص سلم موت مورث انفرايم
وعده ورتبه بل اهل اخص في هذه الملة لان في انفرايم موت مورثه
وانحصار ورثته وافتح انفرايم المارزم على دله قلت هل انفرايم
قول المارزي على ان اخص سلم انفرايم فيه انفرايم وانه متعين بموافقة
المذهب في ربع يده عن دله قال مقسيم المصوب دله المارزم يوجب
ربع يده لاهلها بالاشياء المارزم ملكه لانه قد يكون الاب حيا وله وارث
غير انفرايم والكتاب قد افهم ان الاشياء اربع وكيفية الحكم بين اثنين في ما ان
قلنا ان اوسع فيه دعوته واهلها لاهلها اعلم ان له لو كان حيا لم يكن يوجب الاشياء
او يعنى بانه من هو ميراثه وفي وثائق ابو سعيد انه اذا عارض على
المرم دعوته بل انزع منه صار له دله من بيت فلا يسئل له المطلوب
حتى يثبت الموت والورثة وفي كل رايان عات عن بعضهم لاهلها من دله وان
زعم له المطلوب بالموت والورثة وان كان المرعوى على ميت فلا بد من

رفیقت

[illegible]

اشرفیوق
مح

يدع عليهم على ذلك انهم اجمعين على اختلاف وبيان عين التهمة الثلاثة
 في الاستحسان انه مدبرع ولا وهب وفي التورين انه ما فيه ولا اصيل به والبر
 جلي به العمل لا يجي فلان ابن رستم وفيل يجل على البنت والفرافسون
 به انه لا يجلب الا على العلم اي لا يعلم له وارثا فلي في ذلك ابن امك جشون
 لا يوارث بشهر على الارث ونبى من سواه الوارث بل يعلم يقول تعلم ان
 فلا وارث بل لا وارث له عني كما يجب على النيران تحت علمه وذلك
 ابن رستم ان فيه انما هو في شهادة على انقصع وابنت ان فلا وارث
 فلان ولا وارث له عني، مير عبد الله تحت انقصع وابنت بهي شهادة
 دارلة فوندا واهرا قال المتبلي عن الجاهلي وعني، لا يوارث يقولوا
 واحادهم اجمع في علمهم وان سقطت يد علمهم بطلت الشهادة لان
 الشهادة لا تكون الا على العلم لا على البنت وبه الحكم وقال ابن امك جشون
 فيل على البنت لان الشهادة انما لا يشهد به الشهادة على العلم يكون البين
 فيه على البنت كيمين المستحق وفيل انما يجلب على العلم والفضل في
 مشطادة التوراة انما لا تكون الا على اعيان التوراة وفرجوز العلم
 كونها على عني الاعيان حملها منهم ردمي على النسخة وان وقع من التوراة
 تقلدوا واختلافوا واحادهم اجمعين الى الاعيان فلا يورث الشهادة على
 اعيانهم فان غالب الاستعداد او ما نوا ائبت اعيانهم بعني بهم وقول المعترض
 وان حمل على ما به حج الا تحصار بكل من جهة الشهادة فلا موت الا لا
 تكون على العلم بل المطلوب فيه الفصح فيه خلل من حيث ان المراد
 في الفصح في الموت على ما به بلغة الموت وما في به منه لا مطلقا فيه
 على ذلك الجاهلي وعني، فلان الدمار ابن عبيد رستم تولى هو
 مفتي ابن وابنت والافوا فلان ابن عبيد ان الجاهلي في رجل من اهل
 فبعضه انقصع باسكتي ابي سوسه واستبدل موته عن اهلها بفبعض
 الاستعلاء البني لا تعلم حلفت انه لا يحكم به في تحقيق موت ولا نفس
 ملان وقال ابو بكر بن عبد الله بن حنبل الا لم يثبت موته لم يكن له قسم ملان

فبعضه انما لا يكون
 في التوراة
 بالعلم

والعلم

ولد عني، وقال ابو هبة اعلم لا يجوز في ملان وزوجاته ويدين به بشي.
 حتى يثبت موته بعقول او يحكم به قاضي ولا حاروي شيخنا ابي زبيد رحمه الله
 تعالى عن عني اسم الشهادة الاستعلاء في بعض الاصح عن ابن رستم وان وردت
 من نوع بعني فبني وانما يورث علمه ونوع العلم انما لا يورث من علمه ملان
 نقله وعلمه ارضي ارا ابن رستم سفك من العفو في علمه فقال ابن
 عتار في العلم انما لا يورث من العلم بين البعده وفي موضع من ابن سلمون الجاهلي
 على قول ملان في قول الشاهد لا وارث له بطلها لان العلم بعني انقصع
 وابنت بهي التوراة وان في موضع اخر منه ان قولنا لا يعلمون له وارثا
 هو على قول ملان انما يقول لا يسوغ البعده بعني، الصيغة لانه يعطي
 الفصح وابنت بهي يظن ان الغموض وان في موضع اخر من ابن رستم لا يورث
 له وارثا سوى من ذكره بطل ولا يورث الشهادة بطلها حتى يقول الشاهد
 لا يعلم له وارثا سوى من ذكره المتبلي عن الجاهلي وعني، لا يوارث
 ان يقولوا واحادهم اجمع انما في علمهم فان سقطت يد علمهم بطلت الشهادة
 لان الشهادة لا تكون الا على العلم وبه الحكم وفي قول اخر روي اشعب
 عن ملان عن كتاب الفصحة في بيعة شعرت انما لا يعلمون بطلان دارض
 مصر وارثا لا يورث وفد ماتت باري بغيته لا يجوز ذلك حتى يقولوا لا تعلم
 له وارثا في بشي، من الارض لا يورث ميراثه علمه ويستحب وفي
 الفصل فيه لا تكون الشهادة في التوراة الا على العلم في منبه ملان
 واحادهم اجمعين انما جشون ولا جازها على البنت في جوعها والخليفة الى
 العلم انما لا يشهد احد بل كفي من علمه والاول والآخر في جشون انما يقولوا
 لا يعلم له وارثا عني بهم فلا يورث ابنه يورثه اياه ابان ملان ان لا يشهدون
 في ذلك الا على البنت وفي التوراة انما يشهدون على العلم وفي تعلية ابن
 الوطار وهو شهر شهود ان هذا ان جشون في التوراة لا وارث له عني،
 ثم غابوا فلم يبقوا عني كشي من يقولوا في علمه لا يشهد على لا يعلم
 عليهم الا انهم ارادوا في علمهم فبطلت وبطلت الشهادة فضاء طامنا

وحصل اليقين انه كان كذا وكذا في النوازل والامداد قال ابو سعيد انه
 هل هو من باب شهادة السماع البعيرة لغلبة الظن على ما ذهب اليه اهل المذهب
 بهذا الامن باب الشهادة بدليل يفي في كل باب ويجوز السماع ابعدا شئ
 ويذكر مع يمينه له دون ذلك في سماعه فيه على ذلك غير واحد من اهل المذهب
 كما لا يخفى وابن رشد وغيره مما روي عنه في سماعه في زني يستعمل ذلك
 اهل الوقت وهو تشهد به منهم وقد جردت في ذلك شيخنا الامام ابن عينة
 رضي الله تعالى عنه وقلت له انها شهادة علم يجوز السماع كما ذهب عليه
 اهل البيت وغيره فقال انما قصرهم الى ما في الاخبار لان العادة تستعمل
 شهادة السماع بقصد ما بهتوا فيها وانما هي شهادة سماع دللت
 في يد المبنية على غلبة الظن وانما يجب ان تصحح بالسماع وان كانت على
 الدليل بما يعارضها من بنية من محلها بخلاف ما شهدت به او انه لم يسمعوا
 ذلك حسبما يراعى في الدين رشد والحق وان سهل وابن سفل وغيرهم
 وان ذلك يخلها كما بها لها الشهادة السماع البعيرة لغلبة الظن وان
 اختلف في صحة الاستبصار ويراعى في ذلك صحة الاستبعاد على ما
 تحصل في ذلك لاهل المذهب وتقدم ما يوجب اختلاف في الاستبعاد
 بالاضربة وبعد وهذا ولا خلاف في الشهادة السماع البعيرة لغلبة الظن واليقين
 واليقين وتقدم لادن عبر السماع ان شهادة السماع غير البعيرة
 مفصولة على ما يبعد عليه الظن والامام ابيد الدليل من السماع بسلا
 يظنون على الشهادة به شهادة سماع واختلف غير واحد على
 الامم بين معاول الحفظا لقمة الاستبعاد كذا في قول الامام ابن عينة
 هي لقب لما يصح من الشهادة به باستناد شهادة سماع من غير معين
 بفتح شهادة ايت وانقل قلت وتدخل شهادة السماع البعيرة
 لغلبة الظن وهي المصالح عليها غير البعيرة على انها شهادة
 السماع وقصور اعتبارها على مسائل عروها على المحل اعتبارها
 وهي اهل المذهب في الشهادة بين بشي ط البشور وان عرفه قهقهة ورؤية

في الشهادة السماع
 مفصولة عن
 الظن

توجب بطلان الشهادة به من ان المناصب وابن سهل شهادة السماع بين
 ان العلم عن التواتر وانما يخفى وذلك بما يمدح فيه الشهادة في الدلالة دون
 ما سواه وينقسم الى نوعين احوال كل رتبة لا تجوز في الغالب واحكام ما يبعث
 يشترط به السماع المتفادع والدليل لا يخرج الشهادة به الا بغير وقوع
 العلم غير السماع وعنه كاسماع عن غريب انه مات ببلد كذا او قتل
 او اخره او غير ذلك من الاشياء ذلك لما كان مستعبطا وحصل العلم به بهي
 شهادة صحيحة ثم لا يقتضي منه على شهادة الامم بغيره وانما
 يكشف عن ذلك غير مما لم تقبل شهادته لانا لا نعلم الاستصحاب منه
 المنتقم لا يتوقف علمه على البطلان استعاض به على امن بغيره لان
 يكون الاشهادان به لا خلاف بين وشهادة على استعاضة بل موضع الغي
 انبسط عنه فتقبل شهادته لانه لا يرفع التهمة بل ان ذلك مع عدم عرو
 غيرهم ودون ذلك موضع معهما كشيوعا علم ذلك بالدليل وان
 لم يجر موارد الشهادة الشاهد بين على الاستبعاد ومن ذلك الشهادة
 في الشك وان كان في وجهها من ان يولد كذا يشهدون ان هذا ابن له
 ومن ذلك الموت لبيع الملاح ويشهر الجنان اولاً يشهدوا لان الغول
 بذلك كثر ابن الفاسم وانما هي واجتماع بلدان بل ان يشهد به له
 اذا حصل العلم وان لم يخفى والموت وكذا الشهادة بولاية الفاضل
 والامم وغيره مما وعنه ذلك بما ينبغي والاعلم به في السماع المستعبد
 واما كان في كثر من ذلك من اين احوال تدل على محنة وتوقع العلم الغي
 يلزم والنفس وما ينبغي عن كثر من الاستعاضة فيه السماع انما يراى
 بهما فمزم زملة ولا خلاف في ذلك وعنه هذا ونحوها ما تجاوز ويتغير في الغد
 كقولاه والنسب يجوز ان لا يراى سمعون ذلك في بلد وانما يقع
 العلم به مما يشهد عليه وفيل في خبره انما يقع في ذلك خمسة عشر
 عاملا ونحوها فانه وكذا في ابن السبكي واصبح ولا يخلوا في الترمذ
 من ثلاثة احوال اما ان تكون لاهل المذهب من غير ان يدرى وربع يسكن

بين الطراب والاقبل شهداتهم اذ مع السادة من لا يثبت منو شعور جلدان
 على السماع وفي البينة مادية وجل من السناد لا يعي بون شين من ذلك ثم
 قبل شهداتهم لان يكون العلم بزيادة جازيل فيهم وكونهم يشكون من يمان
 فربما جعلهم قبلت شهداتهم وكونهم يشكون فيهم ان كان له فانه ابن الفاسم
 في العتبية وانفي مرفان ابن الفاسم وكونهم جعلوا شهداتهم ان على
 هلال وفضل او شوال في الضح واسما مصحبة بغير من هذا المعنى التوسعي
 شهادة السماع اجماع للضحية ولا يستقيم بها من يد حري انما تخرج المحاي
 في الاحكام وغيره من شهدته بينة بالسما في هذه الدار محبسة على
 الحايين بن له وعلى اعف بهم ابن الحارج شهادة السماع ربه كرا اهلها عن
 واحمر ولد له ضيفت بلادة من بين المتسادة بها كما يجب مع الواحداين
 رشح في شهادة السماع من بين خلد با اهلها في بيت لا يثبت بها نسب
 ولد ولد ان لا يستحق بها المال مع مينة واقترا ان لا يكتفي بشاهد بين
 من اعلنت لغول ابن المرحشون ابي زلي في اليمين مع شهادة السماع
 خلد با لابن في زوجي ابن في حون التي نص عليه عني واحمر من السيوخ
 انه لابد من ايمين لا يمكن كونها عن واحمر والفرج عليه الاحكام ان
 لا يترجم به من يد حاي ابن سهل ان شهدوا بالسما في بيت مستعينة ارباد
 العلم باري هرة انرا فيس على مشجر كرا وعلى جلدان وعفنه وانف
 قحازنما قحازنم الاحبار وحق في حاي منها جاز خلد وبه العمل ويعفر في بيت
 وفي سماع عيسى شهادة مشيخين فد بين بلاد جيلهم على السماع
 جازية فلتق وفيت على يتوي انشليخ عبران همران الحمصيني بملا
 فنه الشهادة على السماع المستعينة المتواتر ان يحصل للعلم في الاحبار
 انقريمة ما اعز في بيت فانه ابن سهل فلتق وهو في احكام ابن سهل
 معي ولا يحلف ابن ابيم في عرة سلايل بهمن استعينة عليه
 جح ابراهيم افعال وعني دله فاك ابن سهل عقيب ذلك دله ما
 فنه في حصول كلامه اعني ارض على الدصول وفي بعضها خلدان وقد تفرغ

عق

بعضه في صور الكتاب واليمين ان من نظره في عليه السنادات في الحاد
 او غير هذا القضاة وكثيرا عليه البينة هذه الكثرة لا اعز له بل ان الاعزاز
 اليه معروف ابعاد من اذ اليمين حاصل به لا يستطاع على في الحج جماعتهم
 ولا يكتفي الا بكثر بما سيفك شهداتهم ومن قال بالاعزاز بل انما السناد
 المتبع عليه عن الاحكام والاحكام في ان وج الاعزاز في الاموال ومن اجتهد
 احكام والاموال في فلتق فيع كلامه في الحج بفضي عوم الاعزاز على
 اهل الشئ والسناد وان لا تقبل على وجوب الاعزاز في الاموال والاحكام
 اقول وما السناد اليه ابن سهل في قوله وقد تقدم بعضه في صور الكتاب
 هو مانه هذا على وجوب الاعزاز في الاحكام بهمن شعور فيها —
 بالسما على وجه انها جيل والتمهيد لفاخرة الاعزاز في دله وفي غير
 ودله في شهادة السماع الجبرية لقلبة النطن واما اذا كانت عن الاستعانة
 وتواتر حصل العلم واليمين بل دله حكم يخصه بقلان بعضهم بسقوط الاعزاز
 في دله حصول العلم للفاضل بحة ما شعروا به وقال اليه في خط ابي زلي
 الا انه قال في زمانها يعز في دله لما يند في دله من وقوع التصانير
 في الشهادة وهو سماع بعضهم من بعض بلادة من الاعزاز وقال الامام
 ابن عتبة ان وجوب الاعزاز في دله لانه من باب حكم الفاضل بعلمه واليه
 انما الحازن وعبر النجيم الصايغ والسيوري وابن البخار والشيخ ابو شعور
 عيسى ابي يميني وفروفت الان على ما لدن سهل وقد اوتخنا ذلك
 في تفسيرنا المسمى بحال السمو في احكام ارض الناصح ابن الحارج
 وصحة شهادة السماع في انكلاح بيان كذا المارة في عصمته او عوت اهر بما
 في يد الاخي الا ان يشبه ان وصية بالسما استعينة واما ان تم تكن
 في عصمته فليثبت ان جلا انها زوجته بالسما بل لا ينع ولا تقبل شهادة
 السماع انما تتبع في حيازة النما وهو في حاي هلا واصل السماع عن واحمر
 وهو لا يجوز حرك في انكلاح الا ان يكون سماعا با تشيا مستعينة محصلا
 للعلم نحو عارشة زوجته عليه الصلاة والسلام فلا يحتل في هذا الاسما

مع طول الزمان قال ابن الملقون لا يجوز في شهادة السماع اقل من اربعة
وقال اصبح لا يجوز اقل من اثنين وقيل لا يجوز الا اثنى من اثنين وقال ابن ابي
زيد كلا فكون وقال ابن القاسم عتق من كسبي وعوه لا جبيع واباء فكون
وفي مختصره سمى اربعة بن عبد الله اثنى عتق وقال النخعي وعبر الجعير لا يكون
اقل من خمسة وتوفي ابن القاسم في الخامسة وقال الاطفي عتق في وقيل
اربعون وقيل سبعون وقيل ثلثا عشرة وقيل بضعة عتق وقد قال
ابن القاسم ومحمون لا ينفي أي فون المتكلمين وان كان الاصل متعذر
ثم كذا العلم عند المتكلمين بلجوا الى العدة والتحقيق ما لم يرد العلم
اذ هو جملة يستحيل توافقه على انكوب عادة ولذا قال شيخنا
ان في شهادة الاستباضة اللاحق قبولها عند اهل النفي لما يرد اعي
بب حصول العلم اذ هو اربعة اربعة السماع المعتبر للظن قال
بعض اهل الشهادة لا يقبل برب اقل من اثنين وقال ابن الملقون اربعة
كان في قنينة في شهادة السماع المعتبر للعلم معتبرة
في جميع المسائل لا يثبت بها واحد من ابواب اربعة نفي اعم من كذا
المعنى في المشهور به فبعض على ذلك اربعة اربعي وابن رشيد ابن رشيد
وعلى غير ذلك من اربعة اربعة في ذلك كما فيه عليه غيره واحد من اهل
المرتب وتقدم التمسك عليه ويندرج في ذلك خمسة الاستبصار
شهادة بعض اهل ذلك الموضوع بعزم سماع ذلك حليما تقدم هذا
من نقل شيوخ المذهب وابتى الشيخان ابو العباس احمد الفيلسوفاني
وابن ابي ابو عبد الله في بيان ذلك لا يفرق في شهادة من مشهور وهو
خلاف ما تقدم في ذلك ليعتبر ولا جهة تمام بل قد اف اهل المذهب على شرط
البنشور والاشهاد والاستباضة ويعتبر في الزكي وتوحد الاتقيف
به بالقول وكثرة الشهادة للمعروف بل انما يحض وصف الشهادة بالانتشار
النفوذ وكثرة اعمى عنه في حصول شهادة السماع المستبينة على ما
اصل الشيوخ وحصله المحققون والمعتبر في اعتبار اسباب التمسك

في اربعة اربعة
السماع المعتبر للعلم
معتبر في جميع المسائل
بشروط بيضاوي

الذي

والذي بالحاصلة في اربعة اربعة الشهادة بقتض العادة اربعة منزلة وقد صرح
المحققون بزيادة الشهادة السماع المستبينة فصولا على اعمال النفي ان
المحكمة للمهمة والى منه وان ذلك لا يمنع صحة الشهادة بالعلمية فقلنا
النفي ان النفي من ثلث الشهادة اربعة وقد قال المذري النفي ان تقوم
مقال الشهادة اربعة وقال النفي طيبي ان في البعد النفي ان من ثلث الشهادة اربعة
لانه كلما ظهر الحق وامسح تظني في البعد ثم شرع الله ودينه اتمى
بإذ اطلت الشهادة اربعة اربعة من جهة دعواه على ما ظهر من جهة
واحدة معينة ثمة الاستبصار العادي وجب ان تبطل بطلان جميع
الجهات التي يستلزمها في حصول ما ظهر من جهة الاستبصار
شهادة بحدود صبي في جل يشترط مع ائمة في حد ثلث اربعة لم
يذكر وجوده بين ميسرة ولم يكن ذلك بد شيئا ولا مسموعا سقوطه
من جهة المعينة او ما يفهم من ذلك لعدم اربعة بين تبيين ذلك ومن
جهة السماع الباعث لعدم البشور في ذلك لا هو شرط وعدم النفي ط
مستلزم لعدم النفي وط ولذا من جهة التواتر لا يفكر احيى في بطلان
الشهادة لما تقدم وتقدم نقل بن حالي عن الشيخ ابن ابي زيد بمن
شهر بمرات اربعة ورافقه وضاحا تمام واعلم بان ذلك لا يقع ما عين
الوارث الموروث الاول المنصوب اليه لا عدله ولا اذركه سنة ويعرب
ما سوى ذلك واجرب بان النفي عن عدم بل لا يعيد شيئا
ولا يوجب حكم فليس لان النسب في الدار مشهور به بل لا وجب معرفة
اجرا لجمع فيه اذ لم تكن الشهادة على السماع وما شهادة السماع
بعدم لا يقع به العلم بالظاهر ولا يقع به له غلبة الظن بالمشهور به
بقال ابن عبد السلام ذلك هو المعنى عنه غير البعد بشهادة اربعة
السماع لما يرد على انه سمع سماعا فليسا قال ابن زهبي مفصولة
على الاموال وقال ابن ابي حنيفة عن النفاضي في طه ان تكون خمسة باللا
ينبغي حاله ولا يستغل الحكم فيه والموت والنسب والنوف بشهور على

في اربعة اربعة

في اربعة اربعة

الموت بل سماع يما بعين البلد لا يحد في با وقال الامام ابن عبيد مفضي
الى وايلات والافعال ان شهادة السماع الغاصي عن شهادة البت والرفع
بل المشهود به متى ظهر كونه المشهود به بحيث لا يدبره بل الرفع والبت
به عادة وان امكن عادة البت به لم يجز فيه شهادة السماع وطو مفضي
قول المراهبي اما الموت يشهر به على السماع فيما بعد من ابله ان
واما ما في روييل الموت بل ما يشهر به على البت ابن المصنف وهو
محصول ابن سهل شهادة السماع قلبي راعى عن التواتر فيما يلزم فيه
الاختصاص بل عادة قلت ان ادخلت شهادة السماع الى حد حصول
الرغم في تكن شهادة سماع ولذا قال ابن عبر السلام ان التواتر حسي
وفع الرعي بل ما يشهر على علمه بيقول اشهر ان بلدنا مات وان بلدنا
ابنه ولا يكلفون على هذا شهادة سماع اقله وفي طي رابن عات الشهادة
بالسماع ان بلدنا بن بلدنا ان كان في حيلة الوب بل يجوز الشهادة الا
ان يكون هذا السماع في الشهادة بحيث يحصل الرعي بل او فقي في شهادة
السماع على ذلك اهل العمل بل ان اصبح الشهادة صحيحة وقال ابن
الهند لانه ان يقول من اهل العمل وعني به وعلى هذا معنى الناس
وقال بعضهم هذه شهادة نقل بل لا بد من تسمية الشهود المتكلمين
شهادة السماع يحج ان تكون على ليعب الناس والجميع ان قاله ابن القاسم
وهو المشهور وعليه العمل وروي ابن حبيب عن ابن القاسم ان هذا لا يقع
الا عن الاعول الاية الى طاع وعن ابن القاسم هذا هو ما لا يجوز
الا عن الثقات في كل شيء قال النخعي والثوري في الاما زري وابن عبر
ابن ابن عبر السلام لا ينشئ به من يده حزين زائد ابن الحارث الاماني
غاصب او سلطان حزين طو من ورثتهما بينت به من ايدهم وقال
النخعي لو انتهي في شهادة السماع على عموم الناس لم ينشئ به من يده
حزين انما طاع وتغير عي واما بعض شيوخه قال ومن تتبعه في عني
ذلك ولان حبيب عن الاخوين وابن القاسم واصبح مديف مفضي انما

نسخ

ينشئ به من يده حزين المتكلمين انما به اهل عن عني واحمد بن النوفلي انه
للحجب على مرة السماع ولذا ينفك من البت وقال ابن ابي عمير وعني لا بد
من ذلك المرة للاختلاف في قدره لقليل ابن محرز والقوسمي وعني مما لا يقع
به الا بعد التثبت لاحتمال كونها عن واحد وقال ابن محرز اني بعض شيوخ
شيوخنا جلفو شهادة السماع في سبعة موت بعض الورثة عن موت
بعضهم قلت انتهي بعض اهل المذهب على ضبط ما قبل به شهادة
السماع البصرة للثمن على العدم فقال العمل والتجريح والامانة
والكبي ، ان سرعوا اسبغ ، واسبيع ، والاحبار ، والصرفه ،
والطاع ، والخلع ، والفلاح ، والطلاف ، والقسمة ، والنسب ،
والولاء ، والجل ، والولائية ، والعزل ، والموت ، والضرب ،
والهبات ، والوصية ، والملا ، والسودا ، والحي ابة ،
والابطاق ، والملا ، والعرق ، والاسر ، والفطامة ، والقتل ،
والجراح ، والعبادة الوصية ، ابن محرز المشهور في هذا
الكتاب اتفق عليه ابن حبان واختلفوا وقال ابو عبيد انما تقتضي انما
اتقوا على الكلام وان انك ، اهرم لم تقتضي وقال . تقدم لابن الحارث
انما تتبع والتم في هو زان جل وقال بهي ام المشهور في هذا في كلام
اتفق عليه ابن حبان والافيد وقع في اهل المذهب لشيء وطها من هذا
قول ابن مالك وتقدم بعض ما فيه وقال مالك خمسة سنة وعن ابن
القاسم اربعة او خمسة قال ابن زعفران هو كراهي السنة وعنه
عنه وبن قال ابن زعفران في حجة وقال مكي بن ابي الما جشون
وابن القاسم خمس خمس سنة وفي الموازية هو كحول في النواهي
انه لا في المسئلة وعني عنه ابن محرز بقوله وفيه ان وقع في
قلد العوة وبل هو كحول وفله بعضهم تفيد القول انما في ومضلا
سلامة من ان يبت وهي متعردة شواهد معلومة بل في ابن والقوايد
ويندوج به شهادة اثنين وفي الغيل كشي من عويدهم لم يسمعوا

ذلك ولا يوجب عدم قبول شهادتهما وان كان ان كان الا ان يكون على ذلك
واشياء مبهمه وان شهادتهما لا يشك في صحتها فذلك جليل فليكن شهادتهما
وان لم يشك في ذلك عنهما فلا بد ان الفاعل منها ان لا يصح قبول شهادتهما وان
صحة كل من جاز ان يثبت بلا بد من حصوله بشي واحد العلة به ومنها
حالة الشهود له مع شهادتهما مع الفاعل عنهما واحر من شيوع المذهب
تقدم عن اهل الجاهلية وعنهم في التوفيق واعني في دعوى وجوده في
تعليقه ورد احتمال وجوده في كتابه اخذوا بامساع منه ومنه
شهادتهما الشبه والشهود والاعتقاد بشهادتهما ومنه ان لا يثبت مع
من يدعي على ما فيه عليه الاحكام وفيه ارباب خارج فان لا يكون الجاهل
من اهل القصب او اهل السلطنة او اربابهم وقد تقدم ومنه ان يكون جازيما
وعني اهل الجاهلية غير المسلمين للتعلق وفيه ارباب خارج فان لا يكون الجاهل
والشهادة وقد تقدم وفيه ارباب خارج فان لا يكون الجاهل
احكامه ارباب ان بلا بد من بلان الا ان يحصل العلم وان كان ذلك
قبل يثبت به المال دون النسب وهو قول ابن الفارض وقبل يثبت
النسب والمال وقبل لا يثبت له واحر منهما فليكن قد عدل انه
المتعي ظان في بيان خلق تعني الغرضي وعاضده من جهة عدم الاعزاز
في الوفاة والوراثة قال ابن الفارض لا بد من الاعزاز في الموت والوراثة
ولا تزال السعي كل انسان الاعزاز في الوراثة والوراثة ثم اخذ
الى الحكم وكذا عدل المتعي عن النسب على عدم ذلك الجاهل المجتمع به
بن الميث وعاضده ولعل الغرضي وعاضده في ذلك على
فعل المتبني ان الشهادته يعلم ان المحكم به ان عمه لا يثبت في ذلك
اجتماعهما في جديسمه تامة فليكن وهو الاجتهاد فيه لظهوره في
لعله انعم ان لم اذاع في ذمته وهو واضح في استلزامه ذلك الجاهل المجتمع
فيه وينبغي عمله على معنى من الشهادتين الجاهل فيه ان الشهود
على ما تقدم عن الجاهلية عن الشيخ ابن ابي زيد يعني شهادته بوفاته

على تسمية قومه
ان شهادته اسما
لا يثبت فيها
ما يثبت في
احكام الجاهل

اهرور الله ومنه استلزام واعتزاد انه لا يوجب عين الموت الاول
النسبة اليه الا لملأ ولا اراد ان يثبت به ما هو عليه فليكن
العقري عاقل ولا يثبت به الا يوجب حكما فليكن وبذلك ابقى
شاهد اربابهم غير اهل الجاهلية في فائز شهادته في تصحيحه لكانت
يجمع معه في جديسمه في رسم الوفاة ولا يوجب في الشهود ولا ادركه يثبتهم
وصوروا الجاهلية الا ملأ رضى الله تعالى عنه بل العمل بما ابقى به وهو
الفاضل في ذلك لان النسب في امور اربابهم مشهود به بخلاف ما ذكر في
الانساب في عقود المعاملات والوكالات وعني به بلان النسب بين عني
مشهود به وانما تفاوت الشهادة في تكملة العرف عن عني النسب وكذا الامور
التي يثبت بها العرفان او احدهما لان في الامور التي المقصود به تبيين
الشهود عليه اوله وقد جرح بذلك عني واحر من اهل المذهب كالملازمة والار
والغرضي وعني اهل السبيل في ذلك فليكن في ذلك عني واحر ان
مشهود به في محتاجا لرفع في حديث الشهادته الظاهر في قول انصاره
كنا نعلم المسيح ابن الله فيقال لهم كذبتم ما اتخذا الله من صاحبه ولا ولد
ويقول المشهود ما كنتم تعلمون فيقولون كنا نعلم العرف بن الله فيقال
لهم كذبتم ما اتخذا الله من صاحبه ولا ولد فتكذبهم به بل على ان الاوصاف
التفصيلية ليست للتميز بل على ان لا يثبت به الا يثبت عني اعني فتكون
من الشهادته مشهود به وما يحكمه فهو هذا عن الشيخ ابن عسبر
الاسلام في دعوى العرفان او احدهما في رسم عقوباتهم انما عني
داخلة تحت الشهادة به فليكن من الشهادته به عني وطائفة قلة
الادوار لواقع عني واضح والرفقة فيه تعني بالاشارة وتظهره مفادهم
انها مشهود بها في رسمه عن الكذب في محاميات في صور اهل الصلوات من
وصف المكتوب اليه بصوات عني حاله يبين هذا باب بلان كذا في
حي ارم وهو جار على مذهب الشاهدي انما مشهود به لانها من باب الادوار
مخصوصة للمكتوب اليه فاعادة الشهادة عني الاستحباب على نسبة خارجية

على ان النسب في امور اربابهم مشهود
به دون عني ما من سائر العرف ويلي
خلابا ابن عسبر السلام مع عني

بالا و طاب التفسيرية غني مجي بها وليست بمشهود بها قاله الغري اربع وعشر
في هذا العلم النسخي بلع كرا او ابتاع كرا قال السبكي ومنه هكلمية ابن عبد
الاسلم في اوصاف المتناجين انتهى وقلها المصنفون عن المتناجين ~
مسلمين هي بها على ملاذكي ولا يحتج بمنع ابن عبد اسلم المص في اسمايعي
لملح يكاتب في الواقع من ذلك لانها غير هاتج بها خلافا لما لاية قال السبكي
والنسب في نحو بلع فلان ابن فلان لو وكل فلان بن فلان غني مشهود
به غير ذلك وانما لا تشهد له بالبيع وابو كراة عمرو فقط قلت
مجي يات في في الاوصاف التفسيرية ملاذكي ت بالافصا والاسم عمل مجي
الاوصاف الجني بها وعنه لحقت بزات النسبة الخارجية فحق جمع ابي بلع
الاخبار تحمل على الشهادة بها وعلى هذا حمل ما وقع في هرب استعانة
وغني واذا النسب في الموارث بقصود ومحمول عليه الدم فلا بد من اعتبار
لادله تحت الشهادة به لقول ابن رشد وغني والنسب في الموارث
مشهود به ويشق ط العلم بالذات من الدرجة ليعلم الاختصاص وتعيين
المستحق حين موت المورث كيتبين الاشارة الى المفسر ونسب الامتنان
قال الغري اربع وعشر وط التورث بالذات اربعة الخاصة والاولاد
والشراح تقسم موت المورث على موت الموارث واستغى اربعة الموارث
بعدها كالتجني والعلم بالذات بالدرجة واستهادة غني عن علم الشاهد
فلا بد من علم بذلك وفي جاز في شحنا الميراثي العمل الميراث في التورث
انما لا بد من ذلك الجواز تحت علم فيه والابلا تم الوثيقة قلت ولابد
لمشهود من معنى به ومعنى به في اى اتصالها بالميث وعاصبه لان
بذلك تعمي في اى الميراث في الميراث والاهلية به لعل ان النسب
في الميراث والاولاد واختصاص الميراث مشهود به فتكمنه يعني غني
ما ذكر في الوثيقة عن الميراث والاولاد واختصاص الميراث وهذا لا يحصل
الابعي منه في وع نسب الميراث في اقبها في نصيبه امه وم اقبها في الميراث والاولاد
والاختصاص يحصل بذلك خصص الميراث وتوصيه باختصاصه بمسبة

مسعود
النسب في العوارق
مفرد

في ذلك وان يكن ذلك حاله لا يفي به سعة اعتبار الشهادة وانتقل ثبوت
 التوثيق والوارث الى ما يحصل في ذلك بشهادة السماع المعتبر للقطع
 والابتداء فليعلم انك على ما علم وتفي بذلك وقد وقع من قصي بارت
 جملة الفضاة في الشهادة بالثبات عصبية يجمعون مع الميت في رابع
 ونحوه لا يفي بان الشهود عينه ولا اذ لم يسمع وجوده ولا يدور كون الشهود
 الى سماع يعبر للقطع او الظن ولا ما يورد في ذلك بالبعاطي جملة وكلمات
 معبودة في دعوى بين ما تفتح الشهادة منهم به وما لا تفتح الشهادة منهم به لانه
 للاعتناء كون شهادتهم يفي به الجور المجتمع فيه وفي وعنه لان النسب في الميراث
 مشهود به وبالشهادة لا تفتح الا من اهل الميراث في ذلك باجر اهل السنة ومع فيه
 واحتمال عرج ذلك واحتمال كونها بالسماع المعني به وكونها بغير
 المعني وقد وقع في الحوزة ان النسب على منع العمل بعلم الشهادة وانه
 لا بد من مع فيه الجور المجتمع فيه وفي وعنه وقد كتبت في ذلك لطايف الشيعي
 اية غير السماع في صواع الانتصاري فاضني الجملة الذي بلا فضاء الجور له
 هو علم النسب على وقع في كمال التيقن في صحة الشهادة الشاهدي في الميراث
 بقوله وعصبه ابن عمه فبلا في محله عنى واهرم في الفضاة على ما اذاع في
 الشهادة الجور المجتمع فيه في ذلك ارجع بعمر وسواء كثر في الميراث في وعنه في وعنه في
 او قلت واما ان يكون الشاهدي في ذلك الا بالسماع فيجب ان يشتر
 بالسماع ويذكره وبهذا القبي شيخنا ابو جعفر غير السماع في جميع احواله
 تعني في قضية وفعت او في التحليقة الدامع العمل به وعلى الفاضلي
 بذلك وهو في ذلك لان النسب في الميراث بغيره فبلا في ان يكون الشاهدي
 يفي بذلك وتحمل شهادته اذا اطلق عليه بشي ان يكون الشاهدي
 في ذلك يورد الجور وفي وعنه او اهرم بغيره بغيره فبلا في ان يكون الشاهدي
 يفي بذلك السماع المستمر اليه في شهادته لوجهين الاول مافال في الحوزة
 عن الشيخ ابن ابي زيد وفرصيل بعين مشهور في ذلك وروايت
 وما سخطت واعتز به لا يفي في غير النورث الاول المنسوب اليه

نصف في المائة
مراودى الى الامور
او اذ منكم فثقل
عين سائرنا
السلامة السند
ابن سعادته

والاولاد والارواح وكنه سنة ويعني في ما سوى ذلك ما جاز بان العرف على عامل
ولا يعبر فيه ولا يوجب حكما وظهور الان النسب مشهود به في الجملة
ولا ان كان الاصل في بيع من المظاهر انه لا يبيع في عين المشهود بوجوبه
ولا يبيع في عينه ولا يبيع في عينه ولا يبيع في عينه ولا يبيع في عينه
المشهود به بالسمع وغيره على الاحتمال مع ان في الصالح في مدعي
ما يقبل وبين ما لا يقبل وهو المشهود به بل مع مية وعين مية مية
حق من صفه من المشهود من مية مية الجذر المتجمع بينه وبين غيره
البيع فلا جالب بل انفسه الجذر له وهو العمل على ما يقبل به من ذلك
يد من بيان ان النسب حتى يوصله الى الجذر المتجمع فيه او يعلمه او
بالسمع بان انفسه السماع على علمه بل انفسه من مية مية الجذر المتجمع فيه
وغيره الجذر في عينه التي بغيره الجذر في عينه الجذر في عينه
والجذر في عينه الجذر في عينه الجذر في عينه الجذر في عينه
بل انفسه الجذر في عينه الجذر في عينه الجذر في عينه الجذر في عينه
بين النكحة والفساد وما هذا انفسه الجذر على الفساد وهو اصل في جمع
النكحة وقد اختلف في ذلك في عقود الفلوات التي مدونة بين النكحة
والفساد وحملها على الفساد هو اصل ابن الفاسم وهو المشهور المشهور
به وقد صحح بذلك الدواعي ابن في مية مية وتلميذه شيخنا الامير زليبي وتلميذه
الشيخ الامير وفصول درجة انفسه في المحتمل للنكحة والفساد من درجة
والنكحة لا يجبي وقد انبغض فضايلة الجلة الحكم بالعمال نحو تلك الشهادة
في التعصيب في فوايع متعدي حلت ازمنتك من فوايع بل تحفي بيع في
الحق في ذلك ويست السئلة من باب الدواعي في التفسيرية هناك هيبي
مشهود به ان لا وان اختلف في ذلك وعني في غير واحد من ههنا انها عني
مشهود به والنكحة هي انفسه مشهود به وان ذلك ما في يدل انفسه على
فصولها وارانها كما هو في تحصيله في انفسه في العقود والى اصلات

مع علمه ان لا يبيع
بسم الله الرحمن الرحيم
الحق في عينه الجذر في عينه
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

عقود المعاملات التي مدونة بين
النكحة والفساد وتحمل على
الفساد

انفسه

وبهذا ايضا مع كون ابن عبد السلام على من اعني ذلك هذا في عقود النكحة والفساد
مع مخالفة لادلة العادة على فصر ذلك هذا واحد خلاص تحت شهادة الشاهد
وحدت السابعة والحق في انفسه تحت النكحة وعليه تكون مشهود به وجه
النكحة في عينه لادلة السماع على ذلك فلا علة الظاهية اذا وقعت
مبهمة في مدونة بين النكحة والفساد هل تحل على النكحة او على الفساد
بغلا على تقاضى الاصل والغالب اما العقود فقال الدواعي ابن في مية مية والدين
وعني بسم الله المشهور حملها على الفساد الجذر في عينه الجذر في عينه
الالباط اهرابا فحمله والدين في تفسيره على ما في الجذر منفسه انفسه
عادة بيعه الجذر في عينه الفساد على الفساد حملها على الدواعي على الوجه
الذي فيفسره وقال ابن حبيب يحمل على الوجه الجذر في عينه الجذر في عينه
يحب على فواين بناء على ما في الجذر الباطل على مدونة الدواعي او النكحة
على التحليل في الجذر في عينه هل وضفت للدين وابداسه او الصحيح
بفسه وهو خلاف اصولي واما المشهود كقولنا ما يبيع ولا يبيع ولا يبيع
عن ملكه بوجه وكذا الدواعي له ولم يفعل في علمه هل يحمل على النكحة في عينه
تعيين عني محض يتحمل او على العلم فتصح ومقتضى المشهور الاول
وقال عني واحدا في التحليل في وجه حكم واجبي ابن في مية مية في ذلك في
للتفصيل مشهودا بمجلة في مية مية او في مية مية او في مية مية او في مية مية
توليح الامن اهل العلم واما عني بسم الله فبذلك تفصيل مشهود به في مية مية وكذا
الكعب في مية مية في الباطل التي يبيع النكحة في مية مية فقلت المي اذ
بذلك العلم من بيع في التحليل في النكحة عني وغيره ما هذا في مواضع الباطل
متبعها موارد من اهل فصولها ومطار جلة وهو ازلي في ندر فيه وجود
ذلك وكفي بفقره والعلوم من اذ اذ النكحة عني في مية مية مشهود به في مية مية
بالتحليل من مية مية في ذلك واما الجذر والبيع لا يبين عليه حكم يبي ندر او اذ
او انفسه او يبين او عني في ذلك فلا انفسه في مية مية في الباطل وعني في
وهو كذا في مية مية في مية مية في مية مية في مية مية في مية مية في مية مية

التحليل في مية مية

والذين عارضت انما هي الشهادة المدعية لان اكم الشهادة جملة لا يعلمون
 ما يعتقدون وفي قولهم ابن العطار اذا اظهر شاهدان في حجة رجل فلا
 كلام يعلمان وجه الحجة لم يكن ما عن نصي . وان كذا لا يعلمان ذلك كما
 عن صلات ذلك وان كان الحجة بين العارضة فلا يفعل في جهل المدعي
 قلت بل لا بد من الشهادة بل لم يأت من معية اعيان العروثة والجور ووجه
 وموته وهي ورثة الانا يشهدوا بجمع بتخوب المعية ويشهد
 بالسمع على ما حصل له من الشيعين في ذلك ونقل عن واحد الدبحة
 للفرابي ونصه وثق وط الشورى بل انما رتبة الخاصة والاولاد والنفذ
 تفرد موت الموروث على موت الوارث واستغنى اربعة الوارث بغيره
 كما يخفى والاعلم بانهم في الدرجة يخفى ما ذكره من ان ذلك لا يعلم
 ان يكون معية ذلك واما بالسمع ويكون ذلك بل بغيره يوجب المعنى المعنى
 فيه وبمعينة لا بد لا يابط الجملة البهيمية التي قد بين ما ينج وما لا ينج
 لان المطلوب معية ما لا ينقسم عنما وقد قال ابن رشد الاجماع على ان
 الابطال اما انما على ما قصر المتكلم به لا على ما علم بظاهر لبطها ووجه
 وضعها والتي قد بين ما يجوز وما لا يجوز فيك على ما لا يجوز وهو قول
 ابن الفلاس في هذا قال ابن عبيد والايبي هو المشهور وقال ابن عبيد
 السباع هو المشهور خلد بالثمن قال فيمن على الصحة وهو قول الفرابي
 الاصل حمل نص جات الفلاس على الصحة وهو الغالب قلت والواضح
 كصهران الفلاس بطلان الشهادة لانه لا يعلم ذلك الا الشهادة اخبار
 عن علم الشاهد بالوقوع والنسب واقتضاه بالتقوى ولا يعلم يستلزم
 معية لان الاصل في ذلك لا يعلم وعليه يحمل الشاهد في جملة ارجاد متعلق
 شهادته ودرجات في وع المتقوى التي استعمل عليها متعلق الشهادة
 وعلى هذا معلوم بذلك عن حلال فبعد تضمنت شهادته اخباره عن
 حصول علمه التي لم يحصل وهذا في غالبية الظهور والوضوح لكل منصب
 وحال المنازلة اذا كان فاضيا بوضعها والشاهد له لم ينجف عليه

نصبي

شيء من ذلك لان المتقوى لم يرد سن كل واحد من الغايبين والشاهد
 ندائه ولا في شيء من المتقوى اليه فلا يدعي جهلا والشهادة بالنسب تستلزم
 معية بطلان الوارث ان جوع الى شهادة اسماء بن يحيى وطها النخعي
 لا علمه بالاستبصار او غيبه قلت فيقول قول الغاضي في امر الحكم
 من فيلح البينة وتعدى له وتوجهه الاعذار المحمودة عليه ووجه في ذلك هو
 وحصول صلاحي لا يتوقف عليه حكمه على المشهور وما يذكر في التفصيل
 في حق بطلان ذلك عليه على انه فرقت لربيه مستوفى فيه ما يتوقف عليه الحكم
 وصح ابن رشيد وغيره بل يحمل على الصحة ما لم يكن له معية ابطال ما انشأ
 بشهادة بينة محمودة على العارضة المفتضية لمنع الوقوف على الشهادة بابطال
 يحمل الذي في ذلك لا يحسن الكف على الحق والصرف ومعية متعلق الشهادة
 بل لا احتمال عليه وقد قال الغاضي السماع على تحمل الغاضي على الصحة ما لم يكن
 حتى يثبت الجور في التعرض لذلك في رعي الفلاس وحق للفضاة فلهذا
 اما قبول قول الغاضي في ثبوت ما زعم ثبوته لربيه بالبينة التي هي احدى
 كفي في الحكم ونحو ذلك مما تقدم من فضلة اعطاه سارفة في زماننا ومن
 هو مع وجاد العلم وانتقوى من اهل هذا الوقت بواجب واما من عيب بخلاف
 ذلك او كذا غائب حادثة الجبل فلا تراع ولا مزية في مخالفة حكمه لحكم من
 تقدم ذكره وكلام او ايل هذه الامة بذكره ملأ الروايات قال الباهي خلد
 ماله اراي في بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في ارض كثر من مسلمة والخطا
 ورواية ابن الفلاس واخطاه عيسى بن دينار قال عنه الشيب كان
 يقال تحدث للفلاس افضية بغير ما اهرثوا من الجور قال ماله واخر به من
 من يوثق في اية موقوفات الشان معتزلة كاعتزاله في زمن عمر رايته الا ان
 به ولان جسد الفلاس واستخفوا اليهم ربا هي بخلافه اهل زمن ماله
 لا اهل زمن عمر بن الخطاب في هذا الحكم اما كانت لا اختلاف في ان اهل
 زمنه فويت فيهم الصحة لا يستحل لهم ما لم يكن يستحل اهل زمن عمر بن
 الخطاب وان حكم عمر بن الخطاب بمثل ذلك في الزمنة التي نفي اهلها او

حديث الفلاس
 افضية

اهوال

على ما شرع وذراع من غير ان يفضل
على الا يستحق الذراع والذراع
لاعزالة من الا يستحق

وكانت امة انه بلغني انها قد خالته ثم كتب اليه بفصل بلواجة ووجه
 ذلك ما شاع وداع من مسامحة الفضلاء فيعلم وفي التتم التي في التتم ومعارفهم
 وفي موضع اتم من علويه وفيه شاع وداع في عل الفضلاء التي لا يستحق
 العمل وقد يدعهم للعدالة من لا يستحقها هو اتم والكونه من في التتم
 او احد فابهم واصهارهم اتم وعنه عليهم وذلك كله من الحكم بالهوى
 والبساده اعادنا الله من هو في يهودي ضلال قال الامام ابن عبيد
 التتم الذي يكون العمل وتولية النفس بلان فتدور في عن الشيء اذكره
 يحيى الصبي صلح بحاية بعماروي عنه بصر صحيح انه قال لعن الله
 اشعة ويعني التتم بعة وقال الشيخ ابو سعيد الخراساني رحمه الله
 تعالى تقرير من اتم الله وتلاه من فروع اتم ان طيبي لا يقتضيه الارض
 وبساده كيمي وقال الاستاذ الذي هو في التتم رحمه الله تعالى اتم الناس
 بلان حنة علم في علمه احكام جاهل فليست فمنا هذا من ذلك ما
 كذات القلوب ان تغفل منه وفضية ابن رشد وغيره من علماء المسلمين
 في ذلك امر شنيع والاستسلام اطلانه جهلة الفضلاء واهل الصور على علماء
 واينة غدا بوجهه في اتم من وجهه الجهل مما يشهد به القطع القيني
 ميتهم اتم لذلك جودهم عليهم وقلمهم اتم ومنا بعتهم في التتم ومعارفهم
 ومجمع من له اتم تعلق بالحكم بصي في الجاهل وهو منصف للامم الجاهل
 والاختلاف بلان يلاسنه التتم الذي في التتم من هذا الاعتبار اتم ان يلاسنه
 وجيهه والاكثر منه يعني التتم الذي في التتم يسعون في اجلاء اتم
 واجلاء اتم في فروعهم ومنع الدعوى من التتم في التتم عن احكام
 وفيايعهم واستغناهم اتم في التتم مع علمه من فروعهم
 من فضلة الجماعة بحال الجميع في ذلك وعدم التتم منهم عليهم
 المازي سملت عن معنى التتم الذي في التتم المشهور على عدوه وحكم القاضي
 بلان ما جئت بلان لا يضي وتكون في حنة على التتم الذي في التتم عليه
 بلان في اتم العروا اتم الغالب اليوم عدم التتم في التتم والعدول

والحق

[illegible]

في وجه الضام
الضام

التي هي التوفيق وزاد بعضهم ومنع الشيء ولو كان منع بهيمة غني، من
 غنائه يقع منعها منه هلاكها وهو في التحقيق جمع إلى التوسيع في الاطلاق
 لا سيما انه على فعل او لم يفعل يقتضي الهلاك واختلاف بين دلل الحاد والظالم
 على مال واخره هل يقتضيه له الرأى في الاختلاف بين غني واخر وهو على
 الاختلاف في الغني وماله هل الواجب بعضه او الواجب عرو اذ ائنه وقد قال
 القاضي ابن العربي رحمه الله تعالى كل من في منعه شيء يقول عليه
 اؤخره او متابعه في كتمانته كل مودع يدل السب على التوديع لانه
 مكلف بالحبس وكل من لم يلزمه حبس شيء يقول عليه من اؤخره او قلعه
 لم يلزمه كتمانته كل على اذ يبي من يده قتله واختلاف في الشيء هل
 هو مكلف بالكف عن اذ ائنه فلا يقتضي بالذلة عليه فقلت هذا
 يدل على ان اؤخره من الانساف غني مكلف بحبسه فغير انسان غني، وقد
 وجبته مال غني، مع وفي الوجوب والضمارة في كتمانته واختلاف في ذلك فغير
 وما يدل عليه اختلافه في كتمانته ما يجعله اؤخره في حبسه ملكه كتمانته
 اؤخره كليات ما يجب عليه الموت من حيوان غني، ومنه من غني على
 صير غني، فغير على كلياته بلح فيكون حتى ملك هل يقتضيه اؤخره كذا قال
 القرافي لا قلني به كذا قال ابن حجر في كتمانته فكل مقتضى فوان
 التوقفي عرو كتمانته وقال القاضي ابي يعقوب عن مالك لان صون مال
 المسلم واجب ومن لم واجبه في الصون كتمانته ولان في حوز في كتمانته
 فوالان ذكر في في قبضته وفي فوان الشيعي عن ابن ابي حنبله في ان حبسه
 ينادي عن السلطان على اني جل بالكلية وهو يعلم ان السلطان يتعاضد
 ببعضه قال اذا اتفقت تضمينه وفي المذهب مسالين تقتضي تضمينه
 ومسالين تقتضي عرو تضمينه فلا اتفقت تضمينه والمخبي وقع
 في كتمانته صير غني، تنازع وعرو كتمانته الحسن ولو كانت مشاة
 كتمانته كتمانته في حوزة غني فقلت او عرو استغنى اؤخره
 الصاير عليه بخلاف النساء لعرو قبول قوله اذ الاصل عرو وجود

الحق

الحق في منه والمجازي اهل بعضهم لتضمنه بانه مال مسلم فحرم
 على سواه عن التلق بغيره فقلت بالذلة على وجوب حبسه
 مال الغني لا كتمانته بين محنة ورحمة وقال ابن شيمس المنصوص
 كتمانته فلا يجوز في المزايا اذ قولنا بانه على ان التمسك به
 اؤخره واؤخره ائنه ابن حجر في مال المودع ابن حجر في مال المودع
 اني ائنه موجب للظمان لان التمسك به اؤخره ولا يعلم ان التمسك به
 واؤخره اختلاف اذ ائنه متعلق حكم القاضي في كتمانته وهو موجب
 الحكم بالحق اؤخره اؤخره واختلاف عرو ائنه اهل المذهب في تعيين صورته
 ولان يوسع ما يقتضي محاربة عرو اؤخره عنه بفعل ومما يقتضي
 انه من اسباب الحكمان ومع كتمانته او متعاضد الى حاله من هذه اؤخره
 والذلة او اؤخره او اؤخره الى الاموال في حبس يات الاموال ميل اخر
 من الحكم من اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره بسبب ما
 ينسب اليه المشتكي وقر فغروقت الاشارة اليه وتوفي فيه ابن
 اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره
 ما يغنيه صاحب الحق اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره
 غني، هل يودي بانه الملة المستع اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره
 بسببه كتمانته وعرو اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره
 خلافا بين ابن اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره
 مجلس القاضي في اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره
 موضع من حواشي شيخنا اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره
 من له عليه حق ان يوصل الى هؤلاء الحكم ويقول لانه اؤخره اؤخره
 القاضي اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره
 ولا يوصل اليه الا بصفة وان وصل اليه لم يملكه عن في بؤر ما وقعت
 اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره
 بؤر اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره

الملة

أؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره
 اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره
 اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره اؤخره

بعل ذلله وهو الكلد فرجه ب وارقتا شيخنا الدملج ورملة بعله في بعض
 حقونه فقلت — هذا الخرافان رضي الله تعالى عنه والدمي الزناني
 منه وافقوني في زمنه وديمي تليد وبصمكة في اني مع الی هذا الحكم
 في مثل ما ارسل الله هو المتعين وهو انما اذ ابعده وارقتبه واتقلده
 لنفسه ولغيره في وهو الزناني وفقت به البعثوني بنی ومن اهل البعثوني
 الزناني وما خالف به اهل من المصنعية والدمي في ذلله اوضح من نزل على
 علم ورملة التي وح ما انشئ خالقه وفلفله عن شيخنا الذي زلي من اموال
 المرونة والدياسر بل الجهاد على مع هو ذلله المرونة اذ نزل في مثل هذا
 كذا في بعض اهل المسلمين على الدملج ونحوه فقلت في الجهاد
 في في كفاية وتوقع والى جليلي ومثله بعمي ارم فقلت لان داره
 تحصل مصلحة دينية في استعانة خالقه الذي وبسرة خالقه خالجه
 عن مصلحة ما استعين به فيه ولا في عبيته بل في اذ يعرف في كل عنة
 بل في ارضي وعمر الله ربك فيهما ولا يقال ان ما ارسل الله ما لمصلحة
 عامة وهو مصلحة خلاصه ولا يلزم في تجويذ ذلله في الرعام تجويذ
 في ارضي خالقه لان جميع الامور العامة اكرت جميع الامور الخاصة لان
 نفعول ذلله معتق بل انما انشئ في بين الخلاص والرعاع وانما اكرن الحكم
 في قبض بل انما انشئ في وهو الذي اذ عزم ذهب البطارق انما ارسل الله
 وايضا بل في ذلله اذ عزم هو ذلله الخلاص وامثاله ونحوه ذلله الخلاص
 من حيث انه امثاله من سلام ارم اذ ذلله اذ عزم يتعود الله ذلله الحكم
 صار بسبب ذلله الخلاص بل عتق ارمثاله عام وويل عليه ما انشأ
 الله المحققون من اهل المذهب ان هو ان الذي بل معي وب وانتهى
 عن الحكمي حسبما ياتي في الابن بسبح ورافال ابن رشتة بل هو المعروف
 مع كل من وبل في لغوته حتى ارضه عليه وسلم فيو الله هذا الذي
 بل في بل انما في الخبي قال ما لم لا بأس به وذكي بعل ابن في ورامسطين
 قال ابن حبيب سمعت اهل العلم يقولون لا بأس به وان لم يوروا بل العبر

[illegible]

اعية اذ الله المقصود في الخاف
وايضا انه لم يخف جلاز القتل الى
بكل سبب لا يتم على مفسرة
اعظم له

ارغبوا في العسرين وهي فذرة
ارغبوا في الفدين

وہذا ابغ ذریع

انما ينبغي ان يكون كذلك لو كان مضمونا او محفلا تعين الفقيه ووجب
 الفقيه ان معهم وبمسرة التي اشتهر لا تعارض وبمسرة التي من القول
 بسقوط الوجوب كوفوع بمسرة التي اشتهر ضعيفا وخلقنا عدة تعارض
 المباسر والمصالح في وجوب اعتبار الدفوا وتفرع في حجية على الضعيف وهو
 معتبر الاثر ومعتبر الشهور على ما تفرع ضعيف ابن بشير في جواز اعادة
 ولاية الجور في الجهاد والولاية على الاصل وعلى منعه فلو كان بناء على ان
 من التزم بالرفع وبانتهى عن المنكر بناء على انه انما كانت الدلالة احدى اى
 الضم والاصل الاصل او انها معونة على الجور والاصل في هذا ان من
 بلد الدفوا بالرفع وبانتهى عن المنكر يمتنع فيمن توجه عليه في ذلك
 اود عبي الامير فلو كان يوجب له ان يكون له الى امر غلظ مما يوجب اية بناء
 يجوز له ان يكون له او يوجب له في كل الى مضي التمسك اوبه في نفسه يجوز
 الامر ابي يعقوب في المصالح وتعليه قبل ان يكمل قبل كماله والتمسك على
 ذلك في ذلك خلاف متى غلب الى مضي الامر من البقاء وحيث ان يستمر
 في مواضع من المصالح ويحتمل ثوبه فيؤدي الى غسله ومنه قوله صلى
 الله عليه وسلم تسليم العاقبة رضي الله تعالى عنه لولا هو فلو كان
 فو له بالامر هو من الكعبة ورد ذلك على فوا على ابيهم متى لم
 بناء على ما هو الحق والاصل خبيثة على اعتقاد من لم يتمكن الايمان
 من عليه فلو كان في المال غير اى وفيل مجاهر معهم الدار اعزوا
 عزوا والنبي يبي وهو الكلدان مع الولاية في ب مجاهر معهم واما
 ان الم يكن معهم في ب مجاهر معهم وان المجاهر معهم فولاوا هم واخر
 بعض الشيوخ من قولها جواز صلابة الجماعة في منكر بيني ببال
 هي اى ان لو كان في الحاسر اصلابا في ذلك المصالح كان في داعيهم ولم يتغير
 المعنى في قال ابن ناجي سمع في ان ليس في اللانفال الى منصرف اهي
 في الحق من جهر من الاول وعوم سهولة الذي يبق الله ولاكن مد

بمسرة

بمسرة في الجهاد اعلم بلاد فارس وبمسرة ارض على بني مسرة اعلم
 مفتحي ما تفرع جواز الاستعانة بولاية الجور على استخلاص الحق
 بلا يصير منهم من الامم التي ومعهم من بلد استخلاص الحق بالحق
 ومن كل اهل اهل الى مكان وملازم عليه ثم تشبه في حجة ذلك - وفي السيلامة التي حجة
 وما تركه فضلا لوفت من التمسك وعدم التمسك بالجلوس لخصوم
 واراد الحق في عدم استخلاص الحق بعدم مباديهم وفروا ان القاضى
 ابن النعماني الذي جاع على وجوب الحق الدائمة على الجور واما القاضى
 بجسب ان كان ملكا شي عا وفروا ان ابن قيم الجوزية في مذهب ما له جواز
 التوصل الى الدفوا اريد الحق بلدي اى الحكم ومستند في ذلك فضيلة
 الانبياء وقال القاضى في كل حكم الحق في الامم التي في اهل اهل فيهم
 في حق الله دينة وهو الكلدان والحق وفروا ان ابن قيم الجوزية في مذهب الله عنهم
 القضاة في كل من المسلمين بخلاف المصالح فيهم واعتلوا به من بساط
 اهل ان مله وهو واجب على الحكم والى حجة فيسبغ في مصاد
 احوال الجميع والخطا كل واحد مله في به في محتضى المصالح في غي به
 نعم اشتمل الى ان الامم التي في التولية بل لا ينكر في اهل اهل ان الفضل
 يحكم بعضهم في نازلة لا يستمر في حكمه انفسا بحال ولا ينكر في مستر الا لكان
 ردهم فيه ولا رواية ولا قول لبعض اهل المذهب ولا في ماسا عليهم قال شيخنا
 القاضى في حق الله تعالى في في بعض فطاة الكور فلو كان احوالهم
 في مجاري حق بل انهم تشتمل على حق طم على الجور والحق ومن قدر منهم
 فمن له بعض مجموع لخصوا اهل المذهب هو في مخاطبة مجموعته لوفوا في
 كذلك اى الجور والحق فيهم مع جنة لم اذ الحكم والوفاء فيهم عليهم
 من جهلهم بل في التي هم يتعصبوا وقاخرة التي في الدائم وجله ذلك على في في
 النوازل بل ان زيادة وانفسه فيهم دينا الى مواضع في حق البعد سر كذا في فزا
 عن شيخنا القاضى في وبرا اهل بعضهم ذلك على التمسك في فضل من يفيهم عليهم
 جهلهم وقد حكي ذلك عن الحارث بن النعماني في حق الله تعالى - اى في مواضع القاضى ابن النعماني في في

دخلوا القاضى وان مواضع لمؤلفيهم
 الله

اعني بالبقوى و اموال هؤلاء
العوالم الخدمه

المستخلص

للمسلمين الدوام ملكه له وذاك في الرقي الربيعي في عذابي قد خلا وما بعد الاستعداد
 الغاضبي من الشاهد في حالي ربه او يتغير ليت احوال وذاك في حقل الربيعي
 رحمه الله تعالى بعين بصره مال جليل فراكسبه ربوك من خرمه اسلطان
 انه ينزع من جبر او بركة ابني الرقي الشاهد في احوال يمكن له مال معين
 وهو حرمه اللطيفة وقال ابن عثرب وابن يوسف وشيخنا الربيعي
 قال ابن حبيب كل مال يملكه الربواي سواء رزقه في علمه او فاض في
 فضايه او فتوى ابي الحسانين بل لا ملاح اخذوا منهم فمساكين وكان عني
 ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه اخذ اولي احوال اهل بيته لينسخ ما به يد
 وهاهنا الشاهد في احوال الربواي حيث كفي في ربح يتجني ما زاد او ابعده او يلاية
 قال ابن حبيب وهم ايضا في الدوام اذا علم من الفضل فذلك الشاهد في
 في الربواي ابن يوسف قال مال الشاهد في عني رضي الله تعالى عنه اياه في ربه
 وبلد موسى الشاهد في محمد بن سفيان وعني هم من الصحابة رضي الله تعالى
 عنهم اجمعين وقد ابني الرقي في فاض بعينه في سره وانما يحكي في ماله
 يحكي مستغني في الرزم يبوخذ جميع ماله حتى يعود وبعني انما كان في كل
 الفضل ويتجلى في الرقي ما به جميعه فكل من ائت السبب انما كان في كل
 عنه ما اكمل والحكم فيه ان يعاقب الله العفوية ويخلص في السجن ويحيي
 من وقت الى وقت ويضيي قال ابن مسعود قال مال لا يملك اهل الحرمة
 من مال اهل من علمه ولا يملك غيره ولا يقبل منه هوية ولا منفعة وان
 بعد لم يملك من معه وان اذن له الحاربه ولا يملك اهل من العلم من راس
 ماله ومن رزقه فلفظ فضلة الرقي وان اذن اهل اهل علم بيعه
 في كل مال يملك من الربواي من حسن الطباع وارثه
 لما يعصي عليه حصوله في موضعه وهذا من الدوام الربواي منهم وهو مال
 ليعلمه ذو دين وتغذيه عون لطاع الطباع فمرا يكون سبب
 لغضه او حارة وما يعي في له منه هم فيه شعاعه الرقي لا يحتاج باطلافا
 قول الرقي الربيعي في التوسعة على الحلال في الله حكمه التيسر لئلا يست

ای بابیہ اذنیہ الاحکام
رئیسیتہ

[illegible][illegible]

521

المذکور قال البغیه ابو عبد الله الملقب بن المذکور جواب امری سمع قبل
 اثبات الامر علی وعلت من ادی من قبله وانه وارثه واحدا وراثته بیمة
 ان کان بنو جیه احدکم بیمة قبل وان کان من قبل نفسه بیمة قبله الخ الخ
 من حیث انه لم یجد علی الامر علی دعواه ویمین له عمر توجیهها ویجلبه بها
 بالاثبات ما یلی من اثباته فثبت کل واحد من الذین بین واحد به ورواه علی
 الخ الخ وفذ قال ابن رشد الدراج ان لا اختلاف بیمة ان لا یسئل المصوب هل یفی
 او ینکح الا بعد اثبات الوفاة بان انکح بحیث ینکح کتاب الثبات الخ الخ وقال
 غنی واحد والامعة لعمیر بن کعب یحکم بنی اقصین به فان کانت او یسمع بیمة دعوی
 ولعل الذی الملقب بانه ولو کان حیاً لم یجلبه ذلک الشیء او یعتق بان
 غیره لمن هو به بیمة اوله وارثه غنی الخ الخ وکتاب الشیء لغنی وفذ او غنی
 وفذ او غنی ذلک وفذ الخ الخ بیمة عن المروثة وغنیها وحبیثة یسئل المصوب
 هل یفی او ینکح وان لم یثبت کتاب الملة وروی ذلک ابن کفارنة قال
 بعض الموقنین به العمل عند شیوخ الذند لیسین واهل البغیة
 یفی طبة قال ابن الرضا به العمل ویه المروثة لایوفون المصوب حتی
 یثبت کتاب موت من یدعی انه طار له من سببه وعدة وراثته ثم یثبت
 ملأ ایه او جیه للشیء الموعی بیمة بالذات ثبت ذلک کله بحیث یدفع
 المصوب وفذ تغیر وان لم یثبت الوفاة والوراثه والملة لمن ادی من
 جهته وصح الفاضل مع ذلک الدعوی وکتاب الجواب قال غنی ارض علیه
 واراد وقص به بد حکم وغنی مدخول وان ثبت ذلک لیه بیمة به محله المعین
 له بالذکی فی التجهیل مطلق وتعیین من ثبت به عنی الاصل فی الخ الخ
 علی الخ الخ والاعایب حسما ذلت علیه نصوص المتفرمین والملاحین
 وتجهیلات الامة الخ الخ من الذند لیسین والامی یفین قوکه وضاع
 رسم الشیء المذکور قال البغیه ابو محمد عبد الله الملقب بن المذکور وصبا
 الی صمی بالمذکور یجی جیه عن العیارة الخ الخ المتفرم ذلک الخ الخ هو رسم شیء
 احمرو عین وهو لا حجة له فی فیله عنه والحد الحجة له فی الشیء الخ الخ وقع به

ربيعة لمعت من النور الجبارة الاولى من الجبارتين المشهورين بهما
 متبعا عنهما بعدة فني وكذا الجبارة المختصين لكونهم في بلادهم عيل
 لا يعلم به يبي هذه الفلزنة وهو حضور الجوار عليه وعلمه بالسلط
 مع اقتبال انواع عنه سيما وقد ثبت في غير الله ان على الجبارة عليه
 كونه مولى عليه بالجلد من ابيه في صغره كونه لوالته عارضة بنت مسلم
 التميمي بشهادة عمه من عدول مدينة الغني وان لم يثبت له اطلاق
 من النجاشي ان ملات لا يفل ان الشهادة انيسة في رسم الجبارة انه يستره
 مدافع سبعة ولا غنى كانه هو الجبار رشيد الجبال سبعة مختص في شجرة
 لا نأقول ان الشهادة انما ثبتت وجب ان يشهد من جهة التخص بالامنى
 جهة الخلاف من النولية ومشهور من ذهب ماله راحة الله تعالى عليه انه
 لا غنى في ثبوت ان سر مع عزم الاختلاف من النولية ولم يبين ان الغايب
 افتاربت عنهما بما يقتضي التخص في وجوب اوتيا اولاد من مشهور
 بالثبوت واسفار الاخذ ارمي وجب له تحكي غنى مشهور به وان
 حال على انه مشهور به بل يقع بيان من مشهور به فقلت الكل
 هذا في بصلين الاول هو المملوك في انبات المملوك المملوك المملوك
 والملا في انبات الجبارة النولية عليه في بلادهم على الاول انبات
 مملوك المملوك قال ابن مولى حوز وغنى قال ابن ماله ان مشهور به في داره
 ان ماله فلان لم تكن الشهادة وقد شهدت الحكم بالسفار هذه الشهادة
 ولذا يقال في الغفر انهم يبي جوفته له وهي ملكه ماله من ماله واجت
 بلان المملوك ليجل غنى مينا وقال ابو عبد الله بن عمار ان كان
 المشهود ببلاده وبكفنة ومع مية بل الشهادة بهي الشهادة علامة
 وقال ابو المظي باهي الشهادة قامة قال ابن خراشي قول شهادة ان
 لا تعلم بلع ولا وحب ولا غنى جتا عن ملكه بوجه اني الان شي كاحية
 وكما هي قول عاريتا انه شي كمال الجمل ابن عبد السلام وابن هارون
 على الخلاف وهو ظاهر فنقل بن عمار عن ابن سهل وقال ابن ابي

فقه الزاد
 بلع الحية
 ١٤٤

حمي وهو شي كاحية في وثيقة الميت كمال الشهادة في التخص به واذا
 مشهور المشهور ببولات رجل وعدد وثيقة ومع مية لملكه بلان ان يقولوا
 لا تعلم بلع ولا وحب ولا جوت شيلان بلان اني ان توبين وورثت بلان
 ورثة المذكورين بلان يقولوا بلان في فتح الشهادة وهو في المرونة
 قال فيك وكذا ان مشهورا مع بلان بلان هذه انما الرابعية ابو جبره بلان
 الشهادة حتى يقولوا لا تعلم انه بوقت ولم يجر من ملكه اني ان ملات
 وتي كما هي كذا لغيره هذه الان الذي يجوز ان يكون اوسع من المضي وبالله
 اني اجهت عن ملكه فيل مونه بلان بلان في رثته انما يكون بالملك
 لهم عنيو يملك المرونة بالكتاب الملك لهم عنه وانهم ما موقوف لثلاثتهم بوجه
 اني حين فيل لهم فانه بعض الغفلة وان الشهادة انما تخرج عن ماله الى
 بلان وقال المظي التخصي الله حسن ان يشهد بلان بلان في مشهور
 بلان في الشهادة قلنا ان ابن اوطار وان الجمار وولدين العطاران
 كان المرونة يملكون بلان عن مورثهم بلان من ذلك ان يردوا والبلان
 الشهادة ونحوه لمعني يبي بلان لانا وارث الميت ليجل على العلم والحي
 ليجل على الميت وفي التخصي قول شهادة انتم الشهادة حتى
 يقولوا لا تعلم انما هي جتا عن ملكه اني ان ملات وتي كما هي كذا بغيره
 وقال ابن رشيد الشهادة في الملك على الميت ومي الغني بدين حبيب
 وابي العرج مخمور وقال الشيخ على العلم بان سفك من الوثيقة كاني
 لا تعلم بلع ولا جوت سجل المشهود على بلان بلان اني يردوا
 بلان الشهادة وان غابوا حكم بشهادة تسم بعين الطالب ونحوه لا يشب
 وقال ابن عتار وان العطاران كان المشهود احياء حذروا ولم يردوا
 شيئا بلان تغفل بشهادة تسم وقاله بعض النوفين وقال ابن سهل
 هذا الاختلاف بايزه الى مية الشهادة المرونة وما يباريت
 وقال ابن عتار جواب الشيوخ انما هو في انتفال ملكه اني انور رشيد
 والنزاهة ابن سهل انما هو في سبيل قامة بلان في ماله بقراسل

يشهدوا

ذالک وظاهر کلامه ان الحکم سوار وحمل الدمار ابن عیفة مله في تشهد اذ ان
 المرونة على انه شری که کمال فیکون و مبادله مله في العارضية منها وانما حمل
 قول النبی (ان مله انی ان مله على البیت) او على العلم او ایضا العلم
 على الشعب في ذالک بعد تغیرت الدلالة الیه و في تعلیقه ابن العطار
 و لو شکر المستشهد ان هذا ابن هذا البیت لا وارث له عیفة ثم علموا علم
 یغیر على کتبهم ان یقولوا في علمنا بل تشهدا على الجواز لا تحمل نسیم
 الدائم اراد و ایچ علمه و کذا له لو شکر و ان هذه الدلالة لهذا الی حد
 لا بدع ولا وجب ولا هم جفت عن مله ولم یقولوا في علمنا ولم یغیر على
 کتبهم بهی ایضا على الجواز و هذا خلافا مله فانه ابو الصماني التو نسیمی
 و اما التشیانی و هو الحیلولة الدلالة على الملک مله ان الحیلولة الحیلولة
 البیت في التو یفقه بعدة اشتمل اعظم ارض البیتة ایچ عبر انه لم یفقه فی
 التزکیر و هذا على ان بین بین الدلولة حیلولة الجواز و ایچ شری و کذا الحیلولة
 و قد وهم في ذالک یجعل بعثه شری و کذا الحیلولة ذ لمله شری عیفا و سکر کذا
 اذ البی و کذا التفتیضی و جود ارض الا شری کذا الحیلولة الحیلولة انما هو فیکون
 لذلک لا یفتق لوجوده و قد اشتملت التو یفقه على حیلولة الجواز و الجواز
 ایچ بکی و حیلولة و لذلک عبر انه و حیلولة الجواز عبر انه بهی
 حیلولة ان کلمات کما تغیرم / تنسبه علیه و مله لى الحیلولة ذ لمله على
 فبول قول الجازي في دعواء مله محوزة بهی می حجة لقوله و فیکون
 له و دعوى علیه و لذلک شری و کذا شری عیفة في المرونة ان کلا هذا الموعى
 حاضر ایچا یبغی و یهزم و کذا في بلا حجة له و لذلک یفصح دعواء الغیبی
 قوله حاضر ایچا لذلک صلا من العلم بشیئین و هم العلم بلانه مله
 و العلم بلانه یتقی با بهی و لا یبغی العلم بلانه هم دون العلم بلانه
 لانه اذا علم بلانسی بن فقه یقول و اعلمت انه ملکى کما یقول ان جل
 الذن کما و جرت و یفتی عن مله بلانه یفعل قوله و یجلب و العلم
 بهن بن الوحیدین فالله في التو یفقه الفجوة لابن ایچ هم اقلت شری

علم الغلام

علم الغلام بملکه المستلزم مبه معلوم من جهة الشریع بحیث لا یجفی على احدی
 فی مفاعلة التصاریف العلم والاسما بعرفه بری فیما الحجة عیفا بل الحیلولة و ان
 الحیلولة بل الملک یمنع حیلولة الحیلولة و حیلولة و شری که علم الغلام جواز المستلزم
 مبه من هو في حوزة کذا له حیلولة بلانسی تحقیقه و شری که تحکیم الغلام من
 الغلام و ایچ و ان حصل له العلم ان الجواز و في نواز ان الجواز اذا فرغ
 رجل على حیلولة یغیر / یتسلع الیهم در ارضه او من الیه او یغیر / یتسلع الغلام
 من الغلام علیه و یتکلی الا یتسلع سابق على الغلام بعرض بن سنة و هو حاضر
 بلیست هذه الحیلولة بلانسی یفصح عن الغلام و لکن یجلب البی لم لای ط حیلولة
 مبه الا ان البی لم یعلم بلانسی علمت شری ایچ و مله وقت فیما بهی بعرفه
 ثم یأخروها و لو قال کت بعرفه / ایچ ارضی کذا مبه او ان یتق منه اوار
 ارفقت به کذا البین في الاستظهار علیه بلانسی سنة و في التو الحجة فذل
 مله بن بین فذلک حق بعرفه بن سنة بلانسی له به و ان فذل
 الان بلانسی الملکوب بالی ایچ منه و لو فیکون کذا و انقلب حاض
 لم یفقه بلانسی / له الا ان یفقه بلانسی في کذا الغلام بلانسی یفقه مبه
 تشهده و او کذا نوا غیبا و لم یفقه کذا حیلولة الا غیبا / او یفقه لورثة
 سلطان یتشعرون به و نحو هذا ایچا یغیر به یجلب انه مله کذا الغلام
 الا ان یفقه مله یفقر به ثم یفقه على حیلولة و ان کلا زملانه و في شری مبه شیخ
 شیخ هذا ایچ عثمان سعید الغیبا بنی رضی الله تعالی الخاض و فی
 توزیع مال یرعون مبه هذا نوا عان غی مله و رثة و اما الغی مله بسکوتهم
 یتصور في فلان مله مواضی في قسم مال بن غی مله و في قسم مال الملک
 و في قسم مال البیت بنی و رثة و اما لورثة بسکوتهم یتصور في مثل
 هذه الحیلولة یفصح و رثة و ایچ و سکوت ثم یغیر من حجة النیم او رثوا
 لعل المال او بعضه من الذین انتم صوم و انتم صوم الذین انتم صوم في مله
 الملک مع غی مله / ایچ ان ذالک یبطل فیما هم و لا یبطل انتم صوم لذلک
 الغی مبه کتفه و هم سکوت و اما سکوتهم في قسم غی مله بیت شری کتفه

و علی الخاض لتوزیع مال یرعون
 مبه حقا

فانصرح انه لا يخلو رجوعهم عليهم وفيه ينضم بقوة انهم في هذه دون
 الاولي وارسلوا سكرتهم في قسم انورثته فانصرح انه يخلو تحفوفهم وهذا
 لدنا انهم ان لا يكونوا بدعوى امة انهم كنه من الدين بخلاب فسمي انهم
 وهذا اذا كان اسما كنه حينئذ تكونه عالما بل سيب وممكن من اشارة ان نوري
 فيه بل ان كان عاجزا عن اشارة بلدي فيمكنه لانه علم ان كلامه لا يغير
 شيئا وهذا المحمل المبحث فيقال له هلاصت برعوتك لعل خصمك في له
 ولا يجوز ان اشارة ويجعل بان له ان يقول حشيت ان يوجهني للامانة
 بل اني عنه ميعج بني وفيه تم ان ناهي لري سلة فلان المغيبي انهم اذا
 مال علمته ولم ابر ما افوت به ووجوه ان الذي قل يعزرا لاد ان ناهي واختار
 شيخنا ابو محمد عيسى النعماني انه يفعل منه وذلك عزرا سواء كانت اشارة
 انني وجبريئة اسمي علاه ام لا والاصواب غير انه لا يفعل منه لانه كان معني
 بانه لا حق له ودع ربه وفول المرونة في ان يقول علمت الغيب وانسيته
 شكل قلت فيها ولو قال ان ايلاب علمت الغيب وانسيته غير التبع صرف
 مع يمينه ويكون كنه في يد سر قال ماله لا يخلو في هذه ولا في قوله اعلم
 بالغيب حتى يختار ان يمتنع من السواب مفضوعة في حله وياخر ما تفحصها
 القطع زاده ابن ناهي في سمي هم انصفي وابتى شيخنا ابو محمد عيسى
 النعماني بنى بعد ذلك بما اختارته من عمر قبول عزرك ويسعد فيلزمه وذلك
 خلافا فتوا اولادنا فلست ارضوا بقبول عزرك مع يمينه وبه ايتي
 ابن الحاج في نوازل قال يمين علم بملكه ويكون محورا عليه ولم يغم عليه
 بعض من سنة وعقودا لانه لم يجر ما يفهم به الا لان بلان له ان يفسح
 ولدينه سكونه الحرة وقد نفرت الاشارة انه تامل مختار ابن ناهي
 وسرركه والتمه الموفق للاصواب واما مطلق الحجازة ان لم تقم في بدعوى
 الحازن كما لو فاعل فليم على حازن بالامانة تفرد حيلزته لاسلما انشبي
 قبل حيلزته المغموم عليه فقال ابن شماس يجر الحازن وتبعه ابن الحاج
 وانهم انهم وهم وجهي ام وابن هارون وابن رشيد وابن جحون وفي ابن عمر

فعل على خلاف ابن ناهي مع
 شيخنا النعماني بنى بعد الاخير تنبي
 وصحة المحور عنه ثم فاعل وادعي انه لم
 يجر ما يفهم به وحينئذ وجهر

فعل على خلاف اقل فليم على حازن بالامانة
 تفرد حيلزته وعلى ملائقي به ابن شماس
 وعني ومخلفا ابن عمر

السلام

السلام فوال ابن الحاج في ذلك بقوله لانه كونه في يدك لا بد له على انه يملكه والا انه
 مستحق بوضع امر عليه وهو علم من ذلك كله والادع لا يشترط في الادع علم
 بين الادع والادع المحور وهو محور في يد الادع والادع ابن عمر في كنه قول ابن
 شماس مانعه الادع با عني ذلك فاعني من اهل المذهب الذي لم تبعه كتاب
 الحاجب وفي وجهي النعماني ولا خلاف انه لو شعر انه كان في يد الموعى بل انفس
 لفيان وجعل الموعى حاجب يد فليست لان لم يجمع ما في الخطاب من قول
 الشهادة بل حيلزته لم يكتب فيه بل حيلزته لا وان ان تظهر ايشة بل لعل ان تكون
 الحيلزته على وجه الملكة التي لم تكن كذلك لم يذبل بها شهادة الادع والادع
 يغافل بها ما هو من جنسها من الحيلزته وفيه علم يمينه بل في وعني وكنه لعل
 بسمي الغيب وسحقني في المجموعة قال الشهاب لو كان غير يمين رجل فادعاه
 ادعي وراقع بينه انه لو كان امر بغيره بل يكون اخطا به حتى يغم بينه انه
 يملكه قال ابن جحر زو هلا لا يجر وذلك ان الخاضع ان الملكة لم هو في يد
 بشهادة ايشة انه كان امر في يد ادعي لا يكون دليل على ملكه ولو كان الادع
 اذاع بينه ان العبر له يملكه لكانت بينته اولا لان يفضي به وفيه جرم العبر
 من يد ماله يمينه لانه ليس به اكن في كتاب الحيلزته وشهادة الملكة
 ادعي من ذلك الخاضع وقال الشهاب لو فاعل اهره ايشة ذابية يمين رجل
 انف وكون عزرك لم يغم له به لان ان تظهر ايشة بالكتب لا يعلمون لغني
 يمين هلا قال ابن جحر وهذا ايضا يشهد الحيلزته الشجدة في انه لا قد انشبي
 ثم وفيه تعليل لالتواضي ورايت لاشبه لو كان غير يمين رجل فادعاه
 ادعي وراقع بينه انه كان امر بغيره بل يكون اخطا به حتى يغم بينه
 انه يملكه قال ابو اسحاق وهذا عموما فيه نظري لانه كونه امر بغيره يركض
 بهذا الامر هو يمين اليوم يجب ردك الى يدك حتى يثبت هذا ان كان في يدك
 قبله لان الادع ان كل من سبقت يدك على شيى لم يجر من يدك الا يمين
 وقد دارا البحث بيني وبين الشيباني ابي عبد الله في فاضلي على البحث في الموالف والفاصل
 الجماعة في قول الشهاب ومن تبعه كتاب شماس وابن الحاج ومن تفرد في علم

على معارضة المولى لادعي مع
 بكلام ابن جحر زو اسهم

على البحث في الموالف والفاصل
 في قول الشهاب ومن تبعه كتاب شماس

وعني

على التمسك كذا في الزوار المذكورة بالسوا. بينما الانتعاش مانع قبله بثبوت
 كونه موثق عليه بل يصح من والده مع مجبور عليه بدين شي وكذا أعمال الجوار
 وما يوجب اعتبار نجس وانتعاش مانع فيناه. مشهور من باب ما لا أعمال
 سبعة بل تولد عليه ولا يعتني بشيء في قص به فلا يجزى من العجم إلا بالاختلاف
 من الولد عليه وهو قول أكثر أهل البيت وبه العمل فتوى وحكمه ووقع التمسك من المص
 الطاعة بالثبوت عن غيره والعمل بمقتضاه. مشهور من باب ما لا أعمال في وج
 سبعة التمسك عليه من الولد إذا كان رشيدها إلا بعد عنه حسن التمسك بما له
 قال الشيخ الأبي كان شيخنا المصالح جميل إليه ويختاره ويقول هو مقتضى
 التمسك قلت قال المازري ومالك إمام المحققين من شيوخنا وبه ابق
 فاضل الجماعة الزاوي أبو عبد الله كذا في التمسك في أبو عبد الله كذا في صالح وأبو
 عبد الله كذا في يوي وملازمة به حيلة في عبد الله بن أحمد ثم به حيلة في
 ورثته لاقتضى التمسك في عزم حصول شي كاعتبارهم وهو العلم به لعله وانتمكن
 من العمل ووجود ما يقع به وقد اهتم المصنف في أعني أنه ولم يذكر
 مورعا بل يبين على الحيلتين كما نبهنا عليه في الحيلتين التمسك
 مع إجمال أن يكون حيلة في أحمد على أنه عتيق أن لا يذكر في القضية تيمم
 عتيق وبقيته حيلة في ورثة عبد الله بن أحمد ثم يتبع فيه بوجه مع احتمال
 الوثيقة عليها مع الحيلتين المذكورتين كما نبهنا عليه وأما ما ذكر
 في التمسك وسقوط الاعتذار من التمسك البين به بالعبه في صحيح
 ولكن العادة أن ما تضمن التمسك بمحكي من ذلك بدنه في حصول
 ذلك مستويا بل بثبوت وعني كذا التمسك وهو كذا لا يدي في الخصوم ولكن
 الواجب فكيفه في التمسك بما يقتضي ثبوته والتسليم عليه به
 إلا جميعه سواء حكم الحاكم بقره ذلك ما يتوفا عليه حكمه تعالى في نفذه
 عن تغرر حضور ما تغير من ذلك في عني التمسك وما يفصل قول الإفاضي
 في ثبوته وحصوله بعد الحكم تغرر التمسك عليه وبلا جملة ما لو اوجب هداية
 التي في ما مستبها الحق لا فله وتز في السلب التمسك ولا سيما في هذا الزمان

في
 العمل

الحق

أن هو مضمع لحوق امتنع للفضة بوفوعهم في السبيلها وأقبلها به
 تقابلها وقول ابن رستم وغيره، بل حسن على التمسك ما لم يكن يجوز على نص
 العمل المصالح والملاصق الجهد والكلع بالبحر والتمسك بهم فلهذا لا
 ثم المصالح البين في ذلك بالبعد في الواحدة المعنى المذكورة لا يستعمل
 ليسهل البين على التوافق على ذلك فلا ييسر في إلى أنكر ما لم يكن في حقه
 ويغني نفسه بقره المصالح التي حدها التمسك بينه في المصالح التمسك وما لا
 يخصه منه معنى التمسك بغيره في درجة وانح التمسك على أن عبد الله بن عتيق
 ثبت سبعة بل اعتبر ما سلكه الاعتذار في نفسه التمسك به حيلة في المذكورة
 في التمسك به عليه قوله ولم يثبت كذا في سبيل غيره رسم بشي أو جرة عتيق
 وأهله كذا في المذكورين للزوار المذكورة بالسوا. بينما التمسك هو وأهله في
 المذكور به ما لا يجزى إلا لا يثبت في رسم بشي هو وأهله عتيق التمسك
 بل بثبوت على التمسك إنما هو ما التمسك عليه في صوم من الحنف من
 الأسباب والشئ وكذا الموانع والحج والكلع وجودا وعدوا وثبوتها
 فهو منصوص التمسك به ولا يثبت في سبيل هو وأهله التمسك مقتضى الحكم
 وهي سبب الحزب الحكم على التمسك عليه التمسك به ولم يقل أهل من علمه
 الدالة في التمسك هو كذا في ذلك والتمسك في ذلك المصنف التمسك به
 مع السوا فلما في اليمين كملته وإذاع في السبب أو كملته كيه
 يوجب بل بثبوت ينصه في ذلك استغفله بقره حكمه عليه قوله حاص
 هذه المداينة في الدار ثبت هو جميعه لأهله المذكور وتولده عبد الله المذكور
 وتولده من بعده المداينة المصروفة المستعوبة بالتسليم فيه واستعمل
 بها أهل البيت المذكور على التمسك وحسب ورة نص عتيق منها لأهله
 المذكور بل شئ له منه فلهذا هذا الذي في الحديث المصروف والحمد لله المذكور
 بجملة لم يثبت شي عا وصح حجته على التمسك في المداينة من بعده شئ
 ذلك فلا قول على قبول في عوي المصروفة بل فلهذا في موت مورث
 وينصه في ذلك عوي التمسك قوله وكلب كذا في سبيل المذكور جميعه

او من طارت له عن ابيه او جده او اباها هذا او جده انتم اهل من ابا هذا الغاي
 او جده او من طارت له عنهم جتبي بيده هذه الشهادة هذا وشهادة السماع
 في بيعه وموضع الحجته في هذا ان من استمر الى اهل المتبايعين في الدار التي يتنزلون
 في الاستخفاف وغيره ومقتضى في هذا ان لو تم بيعه على ابي ابي ابي او انتم
 لم يمتنع به ما يدعيه الجاني ولا يشك في ذلك ان اهلها على اهل المتبايعين
 من استمر اليه في انتقال الملك اليه او عنه بالابتعاك مثله فيستحق به من
 يدان والشافعي وغيره استمر الى من تغيرت عليه من اهلها يعني وينتفع به
 من الجاني من ما استمر واذا دعوى الملك والحوز الى من تغيرت عليه في رسوم
 الدار يعني ولم يغدا على كذا اهل الخرب وبيع الدار على من رجع ثم
 باعه او وكيله من داري ولم يجرى الترابي المبيع ولم يعلم بتغير بيع الاول او حاز
 الترابي وفرع علم بتغير بيع الاول ارفق في ذلك او انتم انتفع في ذلك بغير
 الدار يعني وفعله له انما هو حبيب الملك للمشتري ولا تغيبوا كذا عن محرم
 وعني حاد من عاريا موارف الدار يعني وعني حاد على اصل محرم انما لا يرفع
 بين علماء المسلمين ان عقود الدار التي بينه وبين المشتري في الدار حبيب
 نقل الملك من البائع الى المالك او فدايه عنه في ذلك الى المشتري ولا يكون في
 ذلك النقل مصادقة للملك المنقول احسن ازا من بيع بقولي او نحو
 غاصب وبالحيلة من لا يملك ذلك المبيع ولا هو فدايه عن ماله وان اراد
 هذا بقوله فهو عني ما تغني ربه وصحة وان اراد ما لبطه صيحيه وهو
 رسوم الدار يعني وهو ما تضمن ما تضمنه المشهود من ضرور الدار حبيب
 والقبول المحمي بالبيع من متبايعين في ذلك لا يبيعه الا اهل العلم الظاهر
 بتعلق علمه بصور ذلك من اهلها فدين وذلك الا اهل العلم فوالد بكايف
 النوافع بل هو بينه وبين وقوع السبب اليه هو الدار والقبول الا اهلها
 النوافع وعمره مضافته وذلك اهلها عن نقل الملك وعمره وفعله واصل
 ذلك في النوافع اهلها هو في المرونة وفي النوافع وعني ماله بالتي فيه النوافع
 من نقل ابن يوسف وغيره انما اشهرت بينة بالاشارة فلا يتوقع به الدار

يشهدوا

يشهدوا بالملك وطول الحيازة ولم يتنازع سواء ثبت في العلم بشهود الدار
 او بغير علم ذلك والاشارة له له وقوله يشهدوا بين زبي ومقتضى اعليه وفي تبص
 اللحي عن صحته من عني وهذا التمسك في سعة من السوق كانت لهاب الملك وقد يبيعها من
 واقلع ربه بينة انه اشترى اهلها من السوق كانت لهاب الملك وقد يبيعها من
 لا يملكها وقوله لا يملك ابن عبيد في مختصه ومقتضى اعليه وفي تبص في المرونة
 ومن ابتاع من رجل سلعة وبعلمه ابتاع قبل الدار في ابيع المشهود
 ان يشهدوا ان هذا مبيع البائع قال يشهدوا ان هذا مبيع البائع يعني هذا
 اشترى اهلها بغير من هذا الى من ولا يشهدوا الا بالاعانوا وعلما ازا ابن
 يوسف قال ابو بكر بيلك عن رجل استحق ثوبه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 واذا بعته له باهية بانه لا يجوز شهادته لان من يشهد له بشيئ انة
 يملكه بشيئ اية اية من بلدان لا تنتم لشهادة حتى يقولوا ان هذا مبيع البائع
 يملكه ان يجوز حيازة الملك حتى يباعه من هذا وهذا السرايع البائع ثم
 يثبت ملكه الثوب الا من قبله البني زبي يوزن منه ما في المرونة وفي النوافع
 قال ابيع ابا البائع رجل دارا من رجل وانك ابي ابي في ذلك وثبت عقد
 الغاصبي البينة بالاشارة فلا يكتب الغاصبي ككتاب حكمه حتى يفهم المشتري
 عنده بينة ان البائع يباع منه ما يبيع بونه في ملكه وفي مسارب بهي ارجع
 او ان رجل شهد ان السماع كان ينقص فاحسب يدايه ونافع وقول البينة
 انه هازر لحقه وانه ملكه واهل من ابتاع من سوق ونحوه فلا يشهد له
 بالملك اذ قد يتنازع من عني ماله ولا بد من سهل اذ في حكمه بينة قول ابن الفلكان
 وابن ماله وابن عثمان ولو شهد المشهود بالابتعاك في ذلك الى من المبيع وانه
 فيضه بالابتعاك وابتاعه من كان في النقل البعير بغيره لكافة الى اية
 وكذا الى ابي واينه في يد ما في المرونة قلنا ولا يثبت في ذلك على
 ثبوت الملك ولا يبارضه وانما يبارضه هو من ملكه وقد تغرر فيه المشهود
 بنقل النواصب وانه في زبانه في ذلك الى البني زبي قال يشهدوا لاهل
 عن شيخه ابن عيسى السليح عقود الدار يعني انما يعرف قطع النافع بين

المال والمصلحة عليه وقوة التمسك وتوثق بصحة ملكه البايع لما باعه منه
 وبهذه القوى من رصوم الاشياء لا يستلزم له فمروا بالاستحفاظ اذا باع في ذلك الشهادة
 على كل امر بتفديتي في مقتضى ذلك ومنه في تفديتي رصوم الاشياء
 وبذلك اتي الشئ ابو عبد الله محمد بن النضر بن ابي عمير انه في البيع
 وذلك كله في رصوم الاشياء المستقلة بذاتها والبيع والمبتاع والثمن والمكسور
 وحلونه وتلاجه له وذلك في كل الحجة والتباعد ما نعت وما دافع بين
 اصلي ان رصوم من قولهم انتقل ملكه المذكور بين الرضا بن بلال بن بلال
 الى بلال بن بلال بالثمن المعلوم القبول هسما هو في رصم التبايع
 بينهما بشهادة شهود بهما املا ختلاف الثمن في اعتبارك والغاية في كل ر
 ابن عات فلان الغاضي من ربن سعير فانه في العرف من معلومة جميع
 جاري في لا يجوز حتى يبين ما وقعت به المباشرة لانه يكون البيع بينهما
 عن الشهود جاري او عن اهل العلم لا يجوز بارز اثنين الوجه لم يكن بيع
 ذلك خلاف قلت هو على هذا ان العرف المبهمة المحتملة للحجة
 والبرهان والشهود قول ابن الرضا اسم حملها على العسل وقد تقرر
 وفي وثاقي ابن مغيرة حيث ذكر في هذه الوثيقة ما نصه في صحة هذا العرف
 قولان فيل يجوز وان لم يتبين ما وقعت به العاملة وقيل لا يجوز حتى
 يتبين وهو قول الغاضي من ربن سعير وفي موضع اخر منه قال
 اصبح يمين يد على سارية يبر رجل انه باعها منه وانك انما اني ذلك
 فباتي يمينه تشهد ان باعها منه ولم يسموا الثمن لم يحن حتى يشهدوا
 عليها جميعا وقيل ان كان البيع على التفر كانت المبتاع بالقيمة والاول
 احسن لان البيع بمن ينضاه البايع والمبتاع والقيمة عمل من عمل
 وقد خرج عن رعاها جميعا او عن رضى اهرهما ومثله في كل ريبين
 عات في البيع والتكاد وفي موضع من المتكيد فل بعض الالة لسيبي
 لوصي له ملكا في ذلك حق لم يبين ذلك لم يحن حتى يبين وجه الحق فانه
 من ربن سعير واجه بانه ربا اعتقر عفا ما هو حق وفي موضع

وفيه على ما يقع بين الاشياء من
 انتقال الملك

اخي من الافضية منها ليس للشهود قلبا في الشهادة بل في قولهم
 انه ملأه في التجارة ولا يتركرون الوجه الذين عملوا به ذلك وهذه الشهادة
 ان لبلال على بلال كذا وكذا ربا وبيع بينهما وجه ذلك بل قد قيل حتى
 يقولوا اسبله بحض فلان رفا عن ربن بلال بلال كان الدين من بيع بمسرا
 ذلك وقال بلال من كذا ابكر الجحش فلان رفا عن ربن بلال ابن جارت
 وكذا في قول محمد بن عمر الحكم انه يوفى بدينه وان لم يبين ذلك ولم يبين
 وجهه وهو خلاف لكذا في قول ابن الحارث وان لم يحن الشهادة الا بيمين
 لان اكثر الشهود جملته لا يعلمون في جمل يعترفون ويحبون الذين من حيث
 يجب وفي موضع اخر من الاشياء منها وينبغي ان يوصف ما وقعت به
 الماملة للختلاف في ذلك فقال بعضهم ان لم يبين الوجه الذي ثبت به
 الدين وان المبتاع بيع بيمينه وفيه من ذلك وقال بعضهم لا يجوز ذلك
 حتى يبين اذن ما وقع به التبايع لاحتمال ان يكون عني جاري وقاله الغاضي
 من ربن سعير قال اصبح بن سعير وبه الفضل والاول حسن وقد سمعنا
 بعض شيوخنا في وجه عمر اعمال الوثيقة المذكورة بان المبتوع من
 حال الشاهد في عمر الفصم للشهادة بصورة العرف الواقعة بين العادين
 وانما فصره التبيين على وقوعه في جمل عفا التبايع لا بطلان التمسك
 بالصله وعلى انتقال الحال وذلك او وقعت الدجالة عليها ولم يفصر الشهادة
 عليها على وجهها بهي شهادة كخريف بعضه لا يد راما هو ابن جوق
 قال بن عمر الحكم لو شهد ان بلال فذا خاط بلال ثوبا بدو علم لم يجب له خطا
 شبي حتى يقول له الشوب مخيطا وكذا اجمع الصانع قال ابن عمر الحكم
 وكذا لو شهدوا به بما يرد في ربا على بلال ثمن سلعة اشترى اها منه بل لا يحن
 شبي حتى يقولوا وبيع السلعة ابن جوق ولو شهدوا ان هذا الرصم
 ملأه ونه في التجارة لم يحن في شهدا فها حتى يبين ان سيرة اذ له في ذلك
 او يقولوا حتى نأخذ رته فخص ما لك وعلمه في ينك الباجي فسيان بعض
 الشهادة يمنع من ادائه ذلك البع في عمر البيع والتكاد والذهب والجبس

والاخرى اربعة الى مائة الف في احوال الشهادة في اخرج
 وكذا سجلات الحكم الدين في حيلة مما علم الاداء. فانه يشهد بما علم من تبيين
 الشهادة وقال ابو الصالح القيسي اذا شهدوا باسبغ والنكاح ولم يجر موا
 مبلغ الثمن والصراف يشهدون ثم صافحه وهو قول ابن الفلاس وقال
 ابن الصغار وابو عبيد الله الشيبلي الشهادة ثلاثة ولابد ان يسموا عددا وان
 يشهدوا في النكاح واسبغ بالاسم ان اقامت عليه وان في النكاح
 وكذا اسبغ ونحوه في ران عات وعني قول ابن الفلاس في رواية اسبغ عنه
 وفي الاستغناء عني وكذا لقول اسبغ وقد تعرفت وسيل عن حكم الوثقة الشيبلي
 ابو بكر عبد الله بن الجهم في جوابه بان ذلك لا يثبت به على المذاهب الا على
 عني فلا بد من حضور رافع الشيبلي وعني انه لا يشهد به وسيل عن ذلك طاهنا
 البقية ابو عبد الله ثم الاصل اني صافحه وذكره قول القاضي منزوني
 سعيد وقول اسبغ بن سعيد وبه الغطاء. والجواب للعمل على قول
 القاضي منزوني سعيد وهو انصوص كما اشار اليه السرايين واعتلوا به
 الشيبلي بن قيس ثم انما هو على الجمال عليه لانه في الشيبلي بن قيس
 الشهادة ان كان عارضا بالحق في الشهود فيه وقصر اداء الشهادة
 بانه يعمل بما اشار اليه من انتقال الملاء بالبيع الصحيح فقلت يحتمل ان
 يكون قصودا بعبء الشيبلي وهو الشيبلي ابو العباس احمد الفلاساني
 لتعرف فتوا بذلك وقوله بالبيع الصحيح لعل محتمل ورايه ولا بد من
 من محتمل في نظري في توافقه في نظري في الشروع في المكان لا يختلفان في هذه
 بعبء نظري في هذا او يوجد ما نقضها ويكون شاهدا انكبت خلافا ضعيفا
 والاسم من سرته فارة على التزجيب ويتعين على النكاح لعلية الجهد على
 نقضه في ما اشار اليه العمل بشهادة ثم في ذلك لعدم معي بتميم محلي
 حجة العرفه وكيف يجيب وقد وقعت على فتوى بعبء من يغلب عليه
 اتبع الشهادة بعبء المستعنيين في من اعانت الحق في ذلك بان العرف
 محلي يعمل عليه ويتمكن الشيبلي القاضي به من الاخر بالضعفة

دون الزيات

دون الزيات ملوك ولا شئ كنه والمضمر من يركه والبايع منك ان لزم كنه وحكم
 القاضي في وقت به نزل المذاهب في ذلك على اتمام حكمه بان نقض الداء عني ان
 الشيبلي المحكي له علم في ذلك اسبغ وتعرفت وسيل عن ذلك على
 اعوانه ولم يغير في ذلك على اجماع بل لا يغير مع ثبوت رافعه واصل
 انما في ذلك المشتبه بين الاسماء ما تضمنه من الالهيال التي لم يجر مع الاعتقال
 القرائن مع احتمال موجب البصاير والنحو اقل المحققون ان الالهيال المذكورة
 المحمل جعله لا يعتمد عليه في الرعي وان رواية والشهادة التي ادعاه
 بين ما يبين وبين ما لا يبين وعلى هذا وان اكلهم التكليف محمولا
 وان الالهيال في بيع يمنع الالهيال ويصفه الاستمرار وعلى ان الوثيقة المذكورة
 مسلوقة لرسوم الدار في المصلحة على وجود الشيبلي والتباعد الواقع
 فلا يجر القيل في علي حاليين مدع للملك لعدم ايراد تلك الملك في تصرف
 عليه من المتبايعين وقد هو ما تضمنه البني زبي عن شعبة الدار عن شعبة
 ابن عبد السلام في رسوم الدار في تبيين ما تقدم ان يجب على ان رسوم الدار
 رسوم الدار في تبيين ما تقدم ان يجب على ان رسوم الدار في تبيين ما تقدم ان
 في الجملة ولا يثبت في ذلك منع الزيات ملوك ولا هيالة الالهيال في جمع
 اني ضع الفيل في الماشي في ذلك في الماشي على عني في الماشي في الماشي
 الحكم بالوجوب لواله بالثمن ان ذلك راجع الى الحكم على محل السبب
 في مقتضاه او الحكم عليه بغير تبيين ثم انه عليه والدفن اربعة في الماشي
 في المجموعة وكتاب ابن سمعون كتب شجرة الى سمعون يعني ادعى على
 رجل انه عتبه ارضه وافر الموعى عليه بينة انه اشترى هذا من هذا الموعى
 فكتب اليه ان كان يشهد الشراة عرو ولا يثبت بشهادة ثم ان يبين حجة الشراة
 فقلت بهذا الحكم على محل السبب في مقتضاه وكذا الذي اراد العلم وعني
 وده ليله كذا في ارجاء الحكم فيه ان له بفتضى السبب وليس في ذلك حكم ملكية
 محل السبب لانه الشيبلي ولله ليله ولا هيالته وهو امر عني قول الدار
 ابن عبيد عن شيخه ابن عبد السلام ان رسوم الدار في تبيين ما تقدم ان

في ان رسوم الدار في تبيين ما تقدم ان

انتم ايع بين المتبايعين في يد ومن جلاء من قبله وهو كذا في مدية ايو به ابني
 رشتة في عقد بيع دار ثقت عند الحكم واختلاف التبايعان واغزواهم وسح
 يكن عندهما مدية وكل على ايهما بلغ ومن ثم رجع التبايعان وان الحكم ماضي
 ورجوع التبايعين لا يسكنه وان فلا لا يكتسب على العادة في كقلب ععود
 الا في نية فلا يسكن ما تضمنه العود مما سوى ذلك فلتب الادب في بين
 المتبايعين او من فلاح من قبله والادب في بين التبايع والادب ارب
 وكذا اساري الععود لان الادب اربا لعقد يتشبه من لنت وهو دليله وقد
 قال ابن رشتة في رجل يبيع مائة ورثة عن ابيه بفلان عليه رجل به عقد
 يتضمن الشهاد ابي المفعول مع فروع اخي بين ان جميع المال بينهم على
 ابيهم يمتوهل ومنسوها في عقد التبايع له وجعلوا هذا فسخا بينهم بفلاح
 الذي هو الغلايم وهو احد ورثة المتباعد عن علي هذا ان جلا وهو ايضا
 احد المتباعدين واثبت العود كما يجب وكلب الغلايم الغلايم في الفرح ول
 يعمد ائتمه ان الوجه في هذا ان الغلايم ان كان غلا يعلو بوجه المال يسل
 وارث المتباعد على نفسه ان يفرار اليه في العود وان فلان انه بدل كل وعجز
 عن ايكال له واسلمه وادعى ان ذلك الحصة ائتمه نعم والوك وعجز عن ايكال
 ذلك ولو باسما لاطول المدة وقضى عليه بالعودة والادب في بين الغلايم
 والغلايم في مطلق التمكن من افعاله بالمال والمزايعة الادب في بينهما
 في دعوى عود العلم بالحدود عند ابن رشتة والامام دعوى عود العلم بالمال
 بغد استو يابيه ان لا يخلد في مذهب مال ان التوارث طول على عود العلم
 بالمال حتى ثبتت عليه علم به وفي نواز ان الحكم ان فيج على حرام بل في ان
 من ابيع من سمع شرا ذلك هو اوابوك من العود عليه به ان لم يكن له مدية
 المازري لم قال في دار يبرك هي لجلان عني من فخر صميه وهو حاض
 بصرفه سلم له الموعى بيه والمقصود بيه وبين الموعى وتقوم نفل المجموعة
 وكتاب ابن سحنون عن الشعب ولو تدا اعيل دارا بيبه رجل بل في الحكم
 انه ائتم اهل من احد هما او استعارها منه مبيع للذخ افي بيت الحكم وفي

الواحدة قال مكي بن ابراهيم بن جثون واذا افي رجل انه اشترى من نفسه
 فلان الغلايم بغير التسليم الاخذ بالبعة بل في ارا الشتر في دية المدية
 بغير المشتري حتى يفرغ الغلايم فان افي على البيع اخرا التسليم بالبعة
 وان حال وقال من ارج الدين دية المدية بغير المشتري في الزم عليه عمل
 الغلايم عدم الثبات المدة والتميز في الحكم بالمرجوب وهو الحكم على من صدر
 منه السبب بموجب ما صدر منه وهو خلاف ما فيه عليه المالكية في الشرايح
 المدية بن موهون ما ذكر في حجة ينبغي التنبه عليه بقل دعوى كذا المدية
 بيبه ان افي المدعي عليه بما افي به او بما فلاح عليه بيته فان الحكم بيبه كهم
 بل لان افي هو الحكم بالمرجوب وهو عني الحكم بالبعة وهو معنى مدعي لابن
 عبد السلام والدمي ابن عتبة وانما رشتة وان الحكم والمازري وغيرهم
 ونحو ذلك قال الفريابي ارا العين لتفي في يد الحكم بالمال وفي التمهيد
 لمدية يونس واذا افي افي فلاح من عقد مسلفا لم يخلع ابيه وافسار
 عنده بصورة عقرها بينهم افي اراهم وادعوا عليه بما تجوزها
 وكذا اساري العود المختلف بيبه كذا السبعة ونشر ان التبايع وصرفته وفي
 كتاب الاستحلاف من نشر التبايع في رجل يبيع دارا عودا رجل
 انه افي اها له وصرفه في دعواه من الدار في يوك بالحق فتمسكها الموعى
 وفي كل را يبي ان اهي افي على المرونة في الحكم في مدية على الغلايم
 فلا بد ان يكلبه الغلايم بالثبات ببعة اشياء انه ابتاع وان فلاح
 انتم وان قرر كذا او امد التبايع واثبات الغلايم التي يوجب ان مدية وهو
 كل ما ينبغي التمكن من افعاله بالتبايع واثبات الغلايم بموجب
 لا يعلم وهي بيموك افي بية ثم يكلبه فلا تة ايلان انه بلعه بيبه فجميعا
 وان لم يقبض افعاله ولا علمه به ولا بيته له ولا اطلع عليه بغير البيع من ضي
 به ونقل عن عياض فوله اختلاف شيو خنل هل يغضي الغلايم في مدية
 على الغلايم من مان بيبه من افعاله ان الغلايم ان لا حتى ثبتت انه ملكه
 اذ قد يكون ودبعة عنده وفي نواز السبعين افي ارا الحكم في الغني ما يقول

المدية
 المدية

ويتمكن ان ينفذ له وفي الفاصحة وافرار الورثة بحسب عليهم من ابيهم لانهم
 ما لم يكن لهم كتاب فليس يكون فيه خلاف ما افرى وانه بن يوسف لا يفسد
 الفاضل بين الورثة الا بعد اثبات الوفاة وحض الورثة وملك الادار
 وحيلزقت التمسك على الشهور لا يملك الفاضل بالفسخ على الغايب
 الا بعد ثبوت الحكم بان الملك والحوزة والشيء على الاشاعة ومغيب بحيث
 لا يعلم ان هو في نفي او بعينه بحيث لا يتعذر الاعذار اليه فيه يتفجع
 من يتوب عنه ثقة ويكون على محنته وفي موضع اخر من نهائية التمسك
 وانما الحلب من الفاضل بيع داره في دين على الميت فله بدله ان يثبت
 عنه ملك الادارة وانما احدى ما بيع في الدين والسرا في الثمن
 والعدة اربعة دلائله وفي اختصاره تسهيل ولا يحكم الفاضل بالفسخ
 بين الورثة حتى يثبتوا الملك والحجارة الى حين موت مورثهم
 ولان سمحوا لا يحكم الفاضل بالفسخ بين ورثة او مشركا حتى يثبتوا الملك
 والحجارة ونحوه لان رتبة لا تستلزم الحكم بالملك ورثة ولذا قال الفقيه
 لا يحكم الفاضل بالفسخ بين الورثة الا بعد ثبوت الملك والورثة والملك ولا
 يكتفي بالية لانه نص في الاشاعة وفي الواحدة لا يجوز للفاضل الاثالة
 الورثة او بعضهم ان يفسخ بينهم ما ورثوه فله يلزم ان يفسخ بينهم ما لم يثبت
 يثبتوا عنه ان دالة الشيء كان للها له ملكا له وما لا من ماله حتى هلك
 عنه وان الها له كان سلكا بالادارة كانت داره مكنة داره ففسخه حتى
 هلك فيه وان كانت في يده فله يجوز ان يلزم بينهم بالقسمة ممن يجوز ما
 كان بينهم للها له وصيته ويبيع بونه ملكا للها له اربعة دلائله وفي عمارته
 حتى هلك منه خيرة ان يدخلوا في قسمتهم ما ليس لهم ابن هشام انهم
 بهل السهادة بالية والاعتماد كالتسهادة بالملك وفي الواحدة قال
 ابن الفاسم لو ادعى عمارا بفسخ ارضه بالشيء اثم اتى الحاكم فبارى بها احد هما الاخر
 من غير بينة فله يحكم للفاضل به له ولاكن يشهد ان فله ظاهرا بهل العلفان
 ولا يحكم به حتى تقوم البينة انه له وقال اصبع اذا ابتاع رجل دارا

مع عوانه من
 فخره ان اراد به
 بدله ان يملكه حتى

لاجل

في هل وانك البايع له وثبتت عن الفاضل البينة بالشيء اربعة دلائله
 الفاضل كتاب حكمه حتى يفهم المشتري عنه بينة ان البايع باع
 منه ما يعلم بونه في ملكه بن يتحون وان افرى البايع والتمتع بالبيع والتمتع
 والتمتع بشيء الاشاعة والتباعد مع الشيع على ان الدين مما ائتمنت
 به السبعة يمين او دونه ام الفاضل المتعلق باستشفاع الشيع
 في ذلك به وانهم افرى ارضهم وقضى به عليهم وهكذا يجب ان يعفى في كل
 ملك لم يثبت عن الحاكم ارضه ولا هيلزته بل ان ثبت في كل كلة عنه اربعة
 اعضاء في الحكم على الحاكم عليه وان لم يملك حكم له به وقال في فصل الخلع
 بشقه مشترط فيه يذكي يغرم الملك للبايع للمتبوع فيه وماله الشيع
 للمستشبع به وفي فصل الطهر والبناء في البيع بعد البيع ووجه الحكم
 في ذلك ان يذكي الفاضل الفاضل بعد اثبات ما ذكره من توصيف المتعلق
 الاول لان الملك في يده ما اذا ثبت مغالته وفي البايع من اجل ان جوع
 عليه وفي مسئلة مشكاه في دارا عدا ارضهم شي اربعة دلائله غايب منصف
 يذكي وثيقة دالة وكلية الفاضل البينة ومثلكه ما باع ويبيع له وشي كتم
 مع وضوحه يشهدون انهم يعلمون ان ذلك في يد الفاضل في ملكه على الاشاعة
 لا يعلمون ان احدى موت نصيبه الى الان قلت فالتفتي في اختلاف
 في الحكم بان ارض حكم الانساب هل يتوقف على ثبوت الملك او لا فخلد الحكم
 بتمت ان الانساب لا يبر من ثبوت الملك فيه عن الاكثر واكتفي بعضهم
 بالحوز فقط وهو ما تقدم عن الواحدة والشارع ابن هشام وفي كتابي
 ابن العطار ما يقتضي الاكتفاء الملك قال يمسك وفي وثيقة
 بالاثبات ملك تيمت وورثته وحيلزتهم وانهم لا يعلمون ان احد منهم موت
 دالة او بعضه الى الان فيجب بهن التساهلة عن الفاضل ان يامس
 بالقسمة بين الورثة وان لم يفل اشهدوا فباع الحجارة وجب الامر بالفسخ
 وان كان في ذلك فقامس ملكا من اثبات الحيلزة الا ان يشهدوا اشهدوا
 بالحدود او يتيق الحيلزة عليها فيجب القضاء بذلك والتبجيل الا ان

مجلس علمیه
تأسیس ۱۳۰۷

فَقُلْ مَا يَكْفُرُ الْإِسْلَامُ مِنَ الْإِلَهِ
بِإِذْنِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ هَلَمْ عَلَيْهِ
وَأَنْ يَكْفُرَ الْإِسْلَامُ عَنْهُ الْإِسْلَامُ

له ان كنت حادفا فابعد بان جاء ان جل كان على خصوصية ومباينة
ربيع الى السلطان ان صاحب الفرس اذا ابدته بدم السلطان لم يكن
له على النبي باعة الا الثمن الذي يبيع به وان باعه بغيره او بالسلطان كان
عليه قيمة الفرس بان لم يفت فقلت في بيان ابن رشد المقتضوية
لا يحكم الفرس لم يبيع بماله على شيء من صرفه وانما كانت ملك
يوحى حكمه له بذله ودفعه له ما لم يفر منه عن المرونة وعني
ويحتسب واخذه بصل بن سلمه ان الهبة اذا رعت امي هذا الى القاضي
وكلمته ان يبي في ما انبغته على زوجها الفرياق وحاله في العسر واليسر
محمول واخبرني اني قضيت في من في انبغته عليه ونهيه له ان يخلع وليا
بليس هو السلطان ان كان بطلا فزوج قبله فليدفع موصى او غيبته
هنا بعد او جسد عليه لدمي انه في نية شمله من ماله وان كان معسر قبل
شيء عليه وكتب اني لم تكن في العريضة لازمة الا ان ثبت عدمه في غيبته
كلها حتى يفر بطلان من شيء فقلت هذا النوع من النفي جاز في جميع
الى الحكم بان يوجب وهو الحكم على محل السبب او دله على ان السبب
وعني عنه ابن في حق بغيره حكم القاضي بان يوجب طهره بغير
عقد او افي او حكم على ان يفر بقتضي عقره وعلى النفي بقتضي افي اركا
وليس في دله حكم بملكية النفي له بما افي له به ولا بملكية محل السبب لم يفر
بغيره وانما يجوز ان يفتضي السبب والاف في اركا لا على ما يبيع من دله في نفس
الدمي في جوعه الى الحكم بوجوب ما حصر منه ومعناه ان كان حادفا خارج الحكم
والدليل في ذلك ان ابن الهيثم اذا افي ورثة ان الماله اني بايديهم هيس
عليهم وان يفر على دله على وجوه محاربه من ماله بان اني بعضهم دله
في ما يفر على هيسه وعلى ايمن انهم ما يبيع فان الحبس حبسه عنهم وليس
له رد ايمن لان الحبس ليس كالمطوف ولا يملك ماله ابيع من جهة مصر
الى الدخول وانما جمع اني جعله الحبس فليست بين امر عي الحبس
اذا اردت ان يفر عن نفسه وماله بل يمينه منقصة الى الدخول وانما جمع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

انفسی

وليس يلحق احد من اهل الدولة نكل رد اليمين عليه لم يطق الجبس بنكوله
 بطرق وجوه تمنع من رد اليمين في الجبس في اختصار ابن سهل لا يحكم الفاضل
 بان لا يطالب بما ادى له به المطلوب حتى يثبت عنده الملة والحجارة ولا ان
 يثبت له بالادنى ارفقت — فلذلك ان كان انقرا على في السبب كالعفو في
 المعاملات ونحوها وثبت وجوده بيمينته او بدلي اربه بالحكم بالوجوب
 في ذلك ان كان الحكم محل السبب او الادنى اربه حكمه وهو ان كان ذلك الصلح
 منه وليس عليه تعمي في ثمة له السبب وهو فعل الملة واهلكه من حق وم
 وغيره ووارث من ثبت عليه ذلك باليمينته او بدلي ارفقت من ثمة
 ويحكم عليه بذلك وتوفيق الامم على اثبات الملة والحجارة على ما تقدم
 والوارث في ذلك كونه بكماله كان الحكم تكليف الموروث بالاثبات كذا الحكم
 في واثقه كذا لم ومتى كذا الحكم في الموروث عزم تكليفه بذلك كذا واثقه
 كذا لم وما وقع في بقوى شيخنا الرب زلي في رجل فاع على عاين دار الارث
 في ابيه برسم يقتضى ان موروث الفاضل كذا انفق اهل من ابي الحارث بلان
 ان رسم المذكور لا يحكم به حتى يثبت التقليم الملة والحجارة بخلافه ابن
 رشد وابن الحارث والمازري والكنبي وابن ابي زيد والشرنوبلي والمعيني
 وغيرهم لا كنه امر الفولين في المسئلة ولا كنه ما يحكمه الشيوخ واقتوا
 به وهو النعمي بدلا لعمال والاعتقاد وكذا ما اختار شيخنا المذكور وافتى
 به من ان ان يسوع الاشية تبصر الحوز هي في بني ابي ابي ابيهم وابن
 الفولان وابن ماله وابن عتار كذا بل كذا هي المرونة وان واثبات واخلاقات
 السيرة بذلك استوع من قضى بالفاضل اطلق عليه الحكم بان موجب كما وقعت
 الاسئلة انه يمو بستر عي حجة انتص في حجة الصيغة والحكم على من صر
 منه ومعه ان كان مالك الحكم والادبلا غير انه ليس فيه ثمال قطع انواع
 وربع التخاصم حجة اذا قطع الشرا بنصب الحكم الحكم على ما يسمع
 حادة المشاهدة والنظر في الحكم الحلق عليه الحكم بالصحة وهو
 راجع الى ثمة ان العفو عليهها ومنع ربه في ذلك الملة والدين وم والخلفان

هذا
 الخلفان
 واليمين

وطولها

ونحو ذلك لما يمتنى عليه من جواز التقضي فارت المبنية على اسباب يطلب
 الفاضل بالحكم بها كالتسبعة والنقمة بين الشرا بل واثبات وغيره
 والبيع الذي رافقه كذا وبيع الذي راعى من بيع من حار وروغنه كذا وبيع
 ربع الدين والتم هون والمجلس والغاية وفي النقمة في وجهه او ولد وجهه
 له على ابيه وفي بيع ربع ايتيم النكبة عليه وان رد له نقيب ملة انتص في
 في ذلك بل كذا في مومن في الملة واهلكه ملة لان الملة في الجارة انتص في
 في ارضه اية بنقل ملة العين ونقل ملة منبغته وقيل في الانتفاع ونحوه
 ذلك ما فصرت رتبته عن نقل ملة المنفعة كل ذلك بالمنفعة بد عوض
 وبردته وانتص في الملة بالنقل والاسقاط مع وجوده المنتص في ابيه
 بل كذا من ثبوت له في الحكم والدين ان في المبيعات كذا له لا بد فيه من
 اثبات ملة ابل بيع لم يبلغ في جوعه الى انتص في مقتضى الملة وما هذا
 ثبانه لا بد فيه من اثبات الملة لدى الحكم وعليه ينبغي حكمه بكماله
 وهو حجة انتص فارت المستعجلة من الملة كذا على ابن سلقون حكم الفاضل
 بالنقمة لا بد فيه ان يثبت فدر ملة كل واحد من المفسوم وما بيع نصيب
 المجلس من ربع ملة يكلب غير اثبات فدر نصيبه دون فدر نصيبه كذا ابن
 سهل لا بد من اثبات فدر نصيب كل واحد من الشرا كذا الذين مع المجلس
 ابن خازمي فاع عند بعض فضلاء النعمي وان بعض اصرفاير بددين على بيت
 مازي يبيع ربعه قبل اثبات ملكه فمعي عليه البعثة ابو عمير انه كذا الحارثي
 بكماله في صوابه وبيع الفاضل وغيره ان الخلفان من تشكلا بالفاضل المذكور
 فدارم الله المسلمين منه قلت — حكمه بذلك مع اشتها ما في بيع ان بيع
 في الدين من توفيق حكم الحكم بذلك على اثبات الملة لكونه قضى بمقتضى
 الملة كما فدر ملة وتسقطي ذلك في كتب امة الكينة والفاضل المذكور من يكس
 به معي فته ذلك بمو حكم بالتحرام وفول ابن خازمي بكماله في صوابه يدل
 على عدم وفوقه على فته مع الاستفاد المذكور وانج الله بين يدل عليه
 ثم ان الفاضل المذكور وهو عمي بن عمير اوجم الامم على ان يوسل لتي طلب

المذكور فقلت — وفيه موافقة احمد بن ابي بكر المستنير اليه في الملة والحوز
 احمد بن ابي العاصم المني المذكور لانه عده افعي ارموا بعة من استنير اليه
 الخبار في ذلك معتبر كما تقدم وعرفني ابي عبد الله بن عيسى في تفسير
 عليه ارواح من مثله عني حجة مطلقا لا غير الغافل بانه يبعد الجبارة وكان
 عتار و ابن ماله وابن الفطاني وشيخنا المني زبي و ابو ابي ابيح فكتب يني
 الخاتم وعاضد الامم على ان ذلك افعي ارموا بعة بعة ومن استنير اليه
 العاصم قوله واستنير على صدق جارية الموصوفة التي ارموا
 يني ب من مارية عار مع ادمع والبلاء وتغير الاستنير بحضرة عبد الله الغلام
 المذكور وعلمه ورشكه وعدم تفصيله وتكميله من عني ماريه ماريه
 الجبارة المذكورة وفي ذلك عارية المصلوب وزليده فذل اربعه ابو عبد
 الله في افعي المذكور بعم عدم صرف الجني وذلك ان مجموع ما حصلت له
 الوثيفة من عدة الاعوام مارية وستون عاردا على ان بعضها لو وقع
 الاستنير سار فيه لقي لا لا يعمل به ولا بعد ذلك وتغير في عدمه
 فيه فكتب يغال ان هذا العهد في من المارية عارم وبنيها وبنيها في مع
 بذكره سواء اخذ بشقي الجني وغاية كون عبد الله حضي جارية محمد
 استنير المذكورة ويسر في الجبارة الاولى من الجبارة في ما يقتضي وجوده
 فضلا عن حضوره كما تقدم التنبه عليه فقلت — الا عني ان الاول مبني
 على ان الوثيفة المتنازع بها المني لسومة فيملا تقدم ثم تتكلم الا جيلزتين
 خالصه جبارة احمد بن ابي بكر وفرده مرة في من مارية وقلة من عاردا
 وجبارة عبد الله ولد ما تيد على اربعين عاردا مجموعها ما اشار اليه
 المعتمد في المذكور وهذا على التخييل سد بقتل علي جبارة احمد العاصم
 وفرده على ما اثار اليه الخاتم وعاضد في من عني من عاردا بصر
 مجموع الجبارات الثلاث مرة في من مارية عارم جبارا عني ارض بهذا الاعتبار
 سابق عني ان توجهه على ما تغيد في التخييل اولا وبني وبني
 وفي الامم على هيلزتين وفي عدة اعمواهما واسلار الى جبارة من

بعم

بعم هذا من الورثة محصورا ولها موت عبد الله بن احمد و اخي هبة وتغيرت
 و صوم فيلج عبد الله بن عتيق المذكور وادخل ارموا بلاء في جبارة قوله
 ماريه ب من مارية عارم ولا بد من الالتفات الى ما حصلت الوثيفة من ارموا
 و ابي ما اشارت اليه بهما اجمته بعم ذلك من جبارة احمد العاصم التي لم
 يعنى فردها والتخييل مبني على البيلان والنو صوم والا عني ان الشارني
 صحيح ان جبارة احمد بن ابي بكر عني جبارة محبكة على عبد الله بن عتيق
 لانه ثبت علمه بالملك ولا حضوره محله ليجل على العلم ببناء على القول
 بذلك بعم حضوره محله وعلمه بها ورشكه وعدم تفصيله من عني ماريه
 ينيه وتكلم من الفيلج مرة الجبارة المذكورة دعوا عني صرف وسد
 وتخييل في علمه وما صيغ به في وثيقة الجبارة من حصول غاية المطلوب
 وزليده الكلي في عدم الصرف الا ان ييد من السبل بل بنعم بمل ذلك
 وان فقلت — فلان ابن الفلاس وابن حبيب ومكي ب وعني هم ان ما
 جبارة المني واهل بيهم ما لا يجزئ الا المال فيمضي المربي وعلمه يستغل
 دعوا ويحكم به المني فكذا منه لا ملكا فقلت — هذا صحيح ان وجدت به
 نشي وطه وانتقت بهم موافقه وسير الواقع كذا له بيان شي وكذا تلك الجبارة
 المحرث بها ماذكي علم الفيلج بذلك وتكلم من الفيلج وانتبه ما نعه
 من السبعة وعني في حصول الجبارة الموصوفة فيمضي نزع عبد الله
 بن عتيق ومعه من الفيلج وذلك لانه اثار عني موصوف في اثاره
 فذكر في عدم وجه ان ما يبيع ذلك فيه الاما ذكره في حصول حوز عبد
 الله بن احمد من العلم جبارا وقد تقدم في مسافة جيتهم من عدم
 العلم جبارا والتمكن من الفيلج ووجود ما نزع السبعة والني افعول
 ان هذه الجبارات الثلاث عني ثلثه جيتهم وانتبه بحة الاعتبار
 في اسفا طه دعوى عبد الله والتمكن المستنير بل كل عني المعتمد والعجب
 من الفيلج ومن اعتضد به في حكمه وثي قيب تخييل بعم في وان مجموع
 من الجبارات الثلاث ماريه ب من مارية سنة فلا بد ان يكون من

نقول عنه تلميذ ابن فلان يعني انه اجتهل بل لما لانه محمول على
 عدم العلم به قلت قلنا هذا التفسير في معنى كلام الفاضل وعارضوه وانكسروا
 دعوى التفسير في ذلك لا ولا يفي هذا اسما كان الفاضل علمه بل لما لم يفي
 علم به الا وقت قصاره وهذا يقتضي عدم اعتبار علم الفاضل بملكه لعدم بناء
 ما يدور عليه فسمي التفسير لما جازاه على الاحتياط على ذلك لم يلو كان علم الفاضل
 علمه فسمي ما التفتنا الى وجوده فضلا على الحمل عليه بناء على ذلك علمه عليه وقت
 ذلك على اعتبار وجوده عند علمه فلا بد ان لا يخلو في مذهب مالك رحمه الله
 تعالى في اعتبار ما روي في حجية التفسير على الفاضل في الوارث والما
 انكسروا والبحث في علمه عليه والمذهب عليه على الحمل بملكه حتى ثبت عليه
 العلم به وفرضه ابن الخطاب في وفائه وابن جبر في الوارث في الجملة
 واربو النسخ في التفسير في العلم به والتمس في وفائه واربو الفاضل في
 في كتابه التسمي بالرافع في ابن سهل وابن جبر في قصصه وابن سفيان
 في العرف التفسير وابن الجراح في فوائده وابن الخطيب على ان الفاضل الوارث
 محمول على عدم العلم بملكه حتى ثبت عليه العلم به وهو لا يفي قول ابن
 رستم في علمه على عدم العلم بالبيع في فوائده وحقه قول ابن جبر في وفائه
 المرونة عن ابن فلان في وفائه على ذلك ابو الحسن النعماني واما في ذلك
 الشيخ ابن ابي زيد وشيخنا ابو يوسف يعقوب بن عيسى وشيخنا
 ابو عبد الله حماد بن الحسن النعماني وشيخنا ابو الفاضل النعماني وشيخنا
 وشيخنا ابو الفاضل النعماني وشيخنا بنو خنيس الداملي ابن جبر في وفائه
 بنقل تلميذ شيخنا النعماني عن وفائه ونقل ابن فلان عن شيخنا يعقوب
 بن خالد في الجملة ومن وقع له ولا يشك في ان يدر او دخل به زوج
 ببيع الاب والابن في ذلك بتوكيل احد عياله واما في ذلك النعماني
 اربعة عشر علما يسمي ويصوم وهي دفعة بالبلد وقالت ما عرفت ولا
 وكلفت خالته ورد البيع في ذلك اجماعا في ان علمه بالانكسار من
 فتوى ابن واويج والاسم في ذلك العلم والفتوى على تضعيف ما

علمه على التفسير
 حمله على الحمل عليه
 من ثبت عليه العلم به

سلمه جردا من كونه معلوما لا كذا هو او انما التفسير العلم من متغير اصل ذلك في كتب
 الاصول والعي ونحوه ولو سلم قوله بل علمه في قوله العلم بملكه اهل المذهب
 ولا يعتبر به مع وجوده فصوص من تفرد في علم من المذهب وشيوخه وملا
 تقي من فوائده والا وحي ذلك فيه ما نقله شيخنا النعماني عن ابن واويج يسمي
 له المصنف في التفسير ويتضح له المصلحة من التفسير ونحوه وسيل الى واويج
 عن وروته ورثوا عن ابيهم دارا وقال نعم الوصي مالك الاربعين ورثه الورثة
 بعد ثلاثة عشر علما في علمه على ابن جبر وبيع عفي به في مذهب جبر والكل بعسر
 احوال فيه شيئا جميع النصارى لا يبيع وانما يبيع النصارى بعسر مباحلصه لا خوته
 بوعالم ونحوه بعث الورثة مع ورثة جميع بقال بعد ورثة علمه ما لكانها الله
 بياحيارة وهي تحت ابيها وفي ملأها الى ابن ابيهم هل للفايعين بقال ام لا
 ولا جبر لبا النصارى جمع الى الورثة الذين استكفهم واجتنب منعوا بالفتنة
 التفسير ان جميع النصارى لا يبيع ما عسر اسوال ذلك في عسر النصارى بوجوب
 العلم له لا جبر لبا اذا ثبت انهم ما بلعوا الله من استكفهم بهم بغير
 النصارى وثبت النصارى ممن يبيع ملكه بالدارهم ولا يبيعهم حوز من هذا الدار
 ونعم عفي عالمين الا ان ثبت من هذا الدار النصارى او الله او البصره في هذا
 هذا قال ولا يبيع من ثبت شيئا او كما للمدار ان يثبت استمرازا على النصارى زبي
 قوله اذا ثبت ان يبيع منه انهم محمولون على العلم حتى يثبت عدم العلم
 وهي في لغة ابن رستم مع الحضور ومذهب ابن سهل انهم محمولون على عدم العلم
 العلم حتى يثبت علمهم لعدم قوله تعالى والله اعلم من يكون ام لا
 لا تعلمون شيئا حكى التفسير واخذه لابن سهل النصارى في هذا ان يستحق ذلك
 بمرأته فيحمل على الحمل ويستحق شيئا فيحمل على العلم وتغرم ان
 عفو النصارى لا يوجب العلم حتى يثبت ملكه وهذا منه لغوه وثبت النصارى
 بمن ملكه انتهى فلما من تامل وانصب على صوابه ان لا يبيع
 لعنه ابن واويج ما يقتضي الحمل على العلم ولا عرفه لا كذا هو ولا به هو ما
 لان البهيم به انما هو راجع حصول العلم ووفوه لا الحمل عليه وفتى

علمه على التفسير
 حمله على الحمل عليه
 من ثبت عليه العلم به

الحسين

عبدالله بن عبدالمطلب

على عمروه لا على غيره سببه وعلى ذلك لا يبيّن ابن رشد حمل اللفظ على الإسقاط
 دون عموم تبعه الخائب والتخفيف قول النظم بيت انما حمل في ما يقول به ما لا معنى
 المتعارفين انه حجة عمروه وانما يحتاج به الى اوقع في كلامه وقال لا بد لان اللفظ
 ومفاد صلا انما حمل على ما في من عادة المتكلم فقلت قال ابن رشد الا لا حمل
 على انه لا يحمل كلف المتكلم الا على ما يعلم انه قصده وقد جوفض الى في تفسيره
 المسمى بم اسم الحكم في نفس ك انما لا بد لثبوتها وتوقف حكم الحكم على
 انبثاق قوله وذلك الشيء في بعضه ابن تاجي عن الشيء الا على ابن عربي انه كان
 يفتي به وكذا الشيخ الفاضل ابن حزم ابو مظهر عيسى النعماني قال وهو ظاهر
 المعروف قال الشيخ ابو عبد الله الفاضل ابن تاجي المذكور خلافا لابن العصار قال
 ابو عبد الله ابو عبد الله كماله في المذكور ما حكاه عن ابن تاجي عن الامام ابن
 عربي بصفة كذا وانما في شرح ابن تاجي الصفي على التهذيب انه اجاب
 به وشكك بين اقبل وبين كان يعني وحكاية في فصل الحكم عن ابن تاجي
 عن الامام ابن عربي انه اجاب في ما يدون كان يوجب ذلك وقد ثبت بتغل المي زبي
 عن ابن عربي انه اجاب في قوله على الجهد بل لا بد واذا اوفيت على ما لا يتسلسل القبح
 الى صوب نقل الجهد في الوارث وانه محمول على عدم العلم بل لا بد وحمل ابو
 الحسن المغربي المعروف على ذلك فقلت في ما لا بد في تاجي في شرح ابن سنان
 وكذا في كلام الشيخ ابن الفاضل محمول على عدم العلم حتى يثبت وهو كذلك عند
 ابن عسقلان كذا في بعض من لفظه وهو كذا في المرونة قال بيت يان كان
 هذا الموعود في ابي يسي ويهزم ويكن في بلد حجة وفل انما محمول على العلم
 حتى يثبت خلافه وهو قول ابن رشد وقيل بالاول ان كان وارثا واثباتي
 ان لم يكن وارثا فالله في الوكيل في الجموعة وبه الغضا عمروه كذا في تاجي
 فليكن المذكور انما ثبت ثلثه افعال والحق في الوكيل في الجموعة انما هو
 التسمية على وجه اخر متبع عليه وهو انما في الوارث انما لا يحمل ملك
 موروثة للشيء المتنازع فيه بل انه يفعل قوله مع يمينه مثل ذلك وجد
 مغير الجهد على وجه من شئ في المرونة وهو الرجوع منه عملا فله عنه

الفاضل

الا على من وعارضه فيسقط التمسك بقوله بل لا بد وفيه الى سنان ومن هاز
 دارا على سنان على حاض تنصب اليه وطاعت حاض على لا يرعى سنان
 فليعلم له بما مل ذلك من صلا وليس في كلامه لبعث الى سنان ما يشي بل حمل
 على العلم ولا على عدمه الا غاية ما يفتي به في حجة العلم على تسليمه وانما
 الاصل وجوده او عدمه ليس في اللفظ ما يشي بواحد منهما وليس في لفظه
 ما يدل على ان العلم المذكور هو العلم بل لا بد او العلم بل يجوز وقد علمت
 لما في ما يدل في الفعل قوله واستشهد بصدقه انه حكم له بغيره احمد
 النعماني انما صاحب المذكور ولم يجر ابعه عمر الى حرام جوعه فيه وبالحكمة بقى
 على احمد المذكورين الحكم وتسلما احمد بن الحارث بن حزم عن ابن ابي
 لزم تنصب الامار المذكور في المذكور انما طلب استخفاف منه عمر انما
 ابن عتيق المذكور وولوى بعرو حياته كذا في شرح المذكور قال ابو عبد الله
 عمر انما كذا في المذكور كذا في ان الحكم المذكور حمل على التنصب المذكور
 والتمس انما المذكور وهو حجة الحكم عند الفاضل المذكور انما هذه الشهادة
 بل تحيازين المذكورين المذكورين كذا في تاجي في شرح ابن سنان ما
 يفتني الملاء واعتبر ابا احمد المذكور ان ليس له حجة غير ذلك وهو حكم
 بالكل ليل لان حجة انما الحجة عن جموعة للملاء انما هو في
 دليل عليه واني الدليل في المولود وكذا في الفاضل ان احمد بن عيسى
 وكيل في كذا في حجة اجمال وصحة بل لا بد كذا ولم يبين كونه
 وكذا في حجة علمه بل لا بد او شهور بينه وبينه ولا في ثبوت التوكيد
 على تغدي كونه مشهودا به ولا لا غرار لمن له معه الا غدا او لا ثبوت
 الحكم الحكمي عن التوكيد بل ان كذا في الفاضل انما هذه العلم كذا في الحكم
 لا ان لم يذكر في التمسك اداء العلم بخلافه عن ثبوت وذلك كذا في المولود بل لا بد
 المفتضي لعدم الاعمال فقلت كذا في الفاضل انما الحكم بلبنة انما
 لمن ذكر فيه وهو حكم بالكل من وجهين بعد ذكر حقيقة الحكم وسببه
 في حفته في الا حلال الذي هو انما هو انما في سائر الالهة

يحكم بالشيء المطلوب ويبنى على حقه ايد اما فاما مت له حجة الدلائل ثبتت
 المطلوب ما يرد به ويبنى على حقه فيحكم المطلوب مع الاما لكان من حق الله
 سبحانه فقلت عن النجوى القول بان النجوى لم يكن في القول بعينه
 لابن المذنبون قال وعلى النجوى اواني يمين من يمينه او يمينه عرلة
 باصل ابن القاسم انما قيل وقال مكي بان لا تقبل فقلت قال ابن محرز
 وقول ابن القاسم مثل ان ياتي ضاهر عن من لا يورى الساهر واليمين
 بوجه الحكم عليه يدل على ان مزهبه ان المرعى اذا رجع عن ان ثبت دعواه
 بانه يفضا عليه المرعى عليه يعجزه ان رجع وهذا الخلاف انه هو اذا رجع
 باني ارك بان رجع او ما رجع به بعد النكاح والاعتذار فلا فيلزم له ان يرضى
 هذا مع شكلية عمل النجوى ان لم يرضى ان لم يدفع منه الاجر في السرعى
 في وجه الفراضى ملزم ثبت دعواه لان هذا لا يحكم للمرعى عليه ومضى
 حله ان يطلب منه هو الحق من النجوى به او لا فليكن له في هذا الحكم ومن
 بعوه واما ان ثبت شبهة مما كان اقل بينة ان الدار التي في يد هذا
 للابن او غيره واخرج الحارثي عليه بل حيلة بل فيه اذا رجع ثبت للمرعى
 عليه في ذلك كماله فيقطع نسيان المرعى والحيلة في توقيت اولوية
 الحارثي بل في يديه لاجل انها مع حجة الدعوى وليست بوجبة للملك
 فقلت زاد بعض الحارثي ان المرعى لا يرضى في وجه كماله في يديه
 تغرق بل ان فقلت في لثة الحيلة في توقيت جهارته وتقبل من انذار
 موارد هذا من كفي في ابلادها ان هن وانعازية والعم او اللاسكان
 والعيسر واللاهارة والاهرام وسائر الوجوه التي الاصل في عزم
 ملك الحارثي الحرفية وانما يملك المتنازع او لا يتنازع في ملكه فهو
 الموجب الاولوية الحارثي بل في يديه دون الختم لم يملكه له واخصها
 وهو ما تكلف طول المدة والاهرام والبناء وتعيين الشكل بوجبه
 الحكم بما حله له لانها عليه عداوة والحيلة في التنازع هي الاخضية
 الدالة على الملك الموجب الختم ملك الحوز الحارثي فقلت الحيلة

على الرعي في بنى مطلق الحيلة
 واخصه وان الاولوية توجب
 الاولوية الحارثي بل في يديه دون
 الحكم له بخلاف الظاهرة بل فيها
 الموجب الحكم له

الرهينة

مع على الرعي في بنى مطلق الحيلة
 واخصه وان الاولوية توجب

الحيلة الاخضية الدالة على الملك المحكوم به للحارثي بنى لم يست هذا بل
 اخصه منها وهي ما تكلف مع كمال المدة والاهرام والبناء وتعيين الشكل بوجبه
 في الملك ملكه ودعواه في ذلك لنفسه ولا يقبله عند رضى على به سكوته
 ولما اقل ان الخي في باب الحيلة الحوز مع حضور المال يستحق به اذا كان
 الحوز على صفة ما يتضم به المال في ملكه وقال المازري ليس للمطاع ان
 يشطر بل للملحجي دسلة هرة افسا فلا بلع صلعة من انهم لانه قد يتراعه
 من غاصب او مودع ومن لا يجوز له البيع ولا كن حفيضة الشفعة هرة ان يستل
 عليها بل حوز و وضع اليد على الشيء والتضييق فيه تضييق المال ودعوى
 المال واذا قبة لنفسه ولا يجوز من ينزعه في ذلك فهو الدل عند العمل
 على المال ولان لم يرضى جميع ما في الكتاب من الاستحالة بل حيلة لم يكتف
 فيه بل حيلة دون ان تظهر له البينة بل للملك وتكون الحيلة على وجه
 الدل وان لم يكن كذلك في مقابل بها بينة الملك والكن في مقابل بها هو
 من جنسها من الحيلة ووجه بينة بل تضييق وعجزه ويتولد بسم كالحب
 وصحون في الجموعة قال صحون قال اشهد لو كان عمر يبرجل بادعاء
 انه اقلع بينة انه كان امر يبرجل بل يكون الحق به حتى يقيم بينة انه
 يملكه قال ابن محرز وهذا صحيح وتولد ان الضاهر ان الملك لمن هو في يده
 بشهادة البينة انه ان كان امر في يده انه لا يكون ذلك له بل على ملكه
 قال الشيب والرافع امر بينة في امر يبرجل انه ولدت عنوه لم يفت
 له ان الشاهد البينة انه يملكه لا يعلمون لغيمه بينة هذا ابن محرز
 وهذا ايضا يشبه الحيلة النجوى لانه لا تملك لها فقلت وللتنقيص
 عن الشاهد من ادعاه شيا يبرجل و اقلع بينة انه كان امر يبرجل بل يكون
 الحق به حتى تغرق بينة انه كان يملكه قال ابو اسحاق وهذا غير فيه
 فليكن لانه كونه امر يبرجل سابق لهذا انه هو الذي في يده لا يبرجل في يده
 الى يده حتى يثبت هذا بينة انه كان في يده فله لان الاصل ان كل من
 سبقت يده الى شيء فله في من يبرجل يفتين فقلت تغرق هذا او تغرق

النسبية لاولية الوجود والذاتية لغيره والذاتية لغيره
 سببه وانما التبع عليه التبعين بين حقيقة السبب وحقيقة السبب وحقيقة
 الوجود في ذاته انما يوجب عند قول العمل فيه فالانبياء وشيوخهم
 تعالى وعني ان الحيلولة لا تنقل المبدأ من المحذور عليه كما لا ينقل
 تدل على المبدأ كما رعا السمع ومعنى العبد والوكله فيكون القول قول
 الخائن مع يمينه وقال ابن شاذان وكان قدوة والشمس والشمس وعرفه
 الفقيه ووضع الجزوع على الخائض فقلت وفيه حجة للخائض من جهة
 لقوله وبه يكون الخائض مدعاه عليه بيمينه انما هو على علمه من
 اقترن برعواه من جهة عني بينة وليست الحيلولة موجبة للمبدأ انما ليست
 بسبب له بل هي موجبة على الخائض الحكم بفتضاها عند بوقت مستوفيات
 لما يتوقف اعتبارها عليه من وجوده في وجهه وعرفه وانما هو مدعى من
 باب الحج انما هو المدعى للحكم وعلى هذا يعني من الاستدلال بالحكماء المحكم
 حسبه انه عليه انفي انبياء وابن شاذان فقلت قال ابن غير السلام
 واذا حصلت الحيلولة في الدار على الوجه الذي ذكره المولف المدة الطويلة
 بيني وبينهم ويعني الدار في ايسة كذا هذا هو السبب ومع ذلك
 بما مدعى في شذاهر ما يصنع الخائض ويثبت عنه عني منكم عليه كان
 هذا هو السبب في وجهه ما يمنع من الانكسار على الخائض لا الخوف منه
 لانه لا وسلكه ان جازي ولا في انية بينة وبين الخائض ولا مصادفة
 وهذا هو المانع وقد حصل سبب المبدأ والسبب فيه والاعتبار ما يقع موجب
 الحكم به الخائض وقال فيحتمل اني زني والحيلولة على المشهور انما
 هي موجبة للمبدأ لما ليس يعلم اصله ووقع في هذا الاصل خلاف في
 كتب الاول منها فقلت الحيلولة في باب فاما المبادئ سبب
 حصول المبدأ السبب على الخائض عني منقول عن احد المبادئ المدعى
 للمبدأ بوضع اليد عليه كلفه لا فيبرح انما عليها لدهد والشمس
 ان في انشله فلكه بوضع اليد عليه والاصحيد والاحتشاش

والاغتنام

والاغتنام للموال الكيلار ورفله بهم بغير الحيلولات في المبادئ سبب
 لانشله المبدأ عليه شيء علم وهو معنى قول بوضعه انما سبب المبادئ انشله
 ولا يشترط في هذه المبادئ بن غير السلام من السبب ولا انشله فلهذا في
 المواضع المذكورة واما الحيلولة المعتبرة في السبب بعد ثلاثة اربع واعتبار
 الاعادة في حيز الاعادة في عند انشله في الاول المبدأ وليست بمسبب
 حصول المبدأ في ثبوتها ولا بسبب نقل عني السبب اني من اصبحت ايمه
 ولذا قال ابن رشد الحيلولة ليست بسبب ملأ وانما هي دليل على
 دليل اعاد يلمن بها الخائض والسبب والعمل وجعل الخائض مدعى فاما
 يدعيه من المبدأ محوزة ونحوه ملأ عني ان عيني انما ادعاه الخائض
 ذلك ملأ لنفسه بوجه المبدأ ولذا الحيلولة وحدها فصولها بصيغة مخصوصة
 مع شرط العلم في الخائض بملكه المختار في وجهه وعلمه بكونه حين علمه
 وتمكنه من التمسك على الخائض ولو يوجد ما يعتق اليه في كل وقت
 ما يدعيه من بينة في وجهه الحكم او عفوه وانشله فلهذا في المبدأ من
 خوفه في سلكه ونحوه وفي اية من سببه بسبب شيء عني لفتضاه النقل
 بيمه او هبة او صرفة على ملأه وقول ابن غير السلام كلهم
 قوتهم كلامهم هذا ان الخائض يلزم به بيلان السبب انما نقل المبدأ عليه
 هو كذا في السبب والى عيني وغيره ولكن هذا بعد اثبات الخائض
 المبدأ على الوجه المطلوب في حقه على ملأه فلان وانما السبب في اني ان
 الحيلولة وحدها كدلية فقلت ليس لانا سبب للمبدأ الخائض وانما هي
 دليل صرف الخائض في دعواه المبدأ اصله ومنه لانا سبب السبب شيء عني
 يظهر من باب الاكتفاء بوجهه دليل السبب في سببه وهو المبدأ ولذا قال
 ابن حارث في اصول الفقيه مدنه والحيلولة الناطقة للوعود والبيضاء
 والغمر والاحكام التي تنقل المبدأ وكلها قول ابن الفاسم كقول من في
 في الواسطة فلان والمدحازة بعث الاخوة بل ليعود والبيضاء والغمر والاحكام
 حتى ملأ قبل ان يراثة او طال في يديه ولم يمت فهو له او يوراثته

الموا

قول ابن رشد المشهور اختلفوا ولد ابن زنون فحوى وقال ابن عبد السلام
 هو الصحيح وان لم يصح ذلك الحق بسبب اجماعه ومن علم من جهة اخرى ان
 تفويضه لا يولد فضلا وعني علم من حق انه لا يبيع ثم يبيع عليه علم صحة
 كثره لا يعمل لمن لا يبيع وكثرة التفويض لمن يبيع وقد كان علم بن الخطيب رضي
 الله تعالى عنه يعزى الى الوالي عنده وراي علم من اول ولدته وبهذا يعلم
 ضعف قول الغليل في ذلك وهم على الفضلة فيما عني في ذلك مصلحة خلاصة
 في بوجوه عن مفسدة علمه من جهة ذلك لضعف علم هذه الغليل ودينه
 ومن اعجب ما رايت ان بعض فضلة الفهم وان حكم حكمه بالكلية
 فوضه في علمي جمع اني بعض فضلة الجملة بامم بدخلة الاستشهاد
 يستشهد به الحكم بنقصه بدخل انهم بعض من توغل في الجهل وقال له
 في ذلك وهم على الفضلة بحكم بدخلة بامم وانما يبيع را جعوني وفول
 المعنى في لم يبين كونه وكما من جهة علمه بدخلة او شهورت بينه به
 قلنت خلل في العلم والحق في العلم والحق في العلم بين ما بينا العلم
 فيه على علم الفاضل وبين ما بينا العلم فيه على التبيين والحكم في ذلك
 مختلف ويستعمل في ذلك ما تقدم قال ابن سالمون وابن من حوى وعني علم
 وان شهورا معي في التوكلة ولم يبينوا حين شهورا فهم ان الموكل اسد
 اشهدهم بشهورا فهم سافطة ونحوه في المعنى قال ابن من حوى شهورا
 الشهود بحكم انفاضي على العلم لا على انه اشهدهم بدخلة بدخلة ومن
 تامل وانصت علم صحة ما اصله المعنى في كثره التحلل في شهورا
 الحكم من جهة ما استمر الحكم انهم فيه والاكالة في ذلك في جهة عن
 انفي في المقصود وبما انهم في كبراية والله تعالى وبني الصراية
 قوله والكل تعلم فكل العلم اهل المذهب المتعزيم ذكره ان رسوم
 الاصلية لا يوجب الملأ ولا تغيير ولا يتزعزع به في يد حليين مدع
 الملأ قال ابو بنه ابو عبد الله محمد المعنى في التوكلة ان عبد
 الله ميت حين الحكم بدخلة وحين الاشهاد به كما فيه عليه في

في

تسجيله وانيت قد انقضى عنه الملأ وتوابعه وكيف يستظهر عليه
 بالابطال وموضع هذا التحلل من الحكم بالملأ لا يجزئ قلت لا يجزئ
 على اهل التقصير بل ضعف واليه علم وقصبات الحكم وتبين الحكم
 من عني ان ابطال تعلق الخصم بمسئله بمنه او كذا هي في حكم
 فزنته من قول ان العلم الملأ ضيق او اهل التقصير في زمانه فهو من
 وضعة اهل التقصير في العلم فيما ينفع من المناقضات والمفاديات
 للاختلاعية يسقط دليل خصمه يمنع او عارضة على انصاف عند
 النظر وهذا من عوارض قصي بالاختصاص والمفاد انهم اهلية هذا
 انفي في جمع العلم اني انه يسر من قصي بارت الفضلة بحكم التوكلة
 ويسر هو من باب التقصير في حوى اني حكمه في كلبيني او وضعي وهذه
 التقصير من هذا الفاضل عني راجع اني اشد فله بلس من بدل الحكم
 المعنى في الفضلة الامم باب التقصير في الفاضل وعلا ذلك ممن لم يعر بد
 حفيظة الحكم والتقصير في بين التقصير في بينه ما نعرف مع فهمه في حفيظة
 وحكمه على انيت وان استوت السقوط سافك الا حكام واستترو
 به كذا لم لا يجزئ على الكفاية منع (الشرع عني من الحكم على انيت
 لا نقول انما وتوابعه لعني بل حكمه عليه كالحكم على اجنوبي
 يسر في متعلق الحكم اضافة انهم وقد تغير من الفاضل المذكور وضعه
 في سحر الاصلية بدخلة في ذلك يدل على ضعف محضوله من معرفة
 حكم (وضاع الشرع للاسباب في ورا ان المعلوم متى للصير ان البيع
 سببه نقل الملأ المشتريات وان اسباب يوصف بكونه يوجب سببه
 فيما علموا سببهم كالبائع والهيئة عني ان اسباب النقل اعني بيها
 في ذلك ولا بد به مع ذلك من اعتبار مصادقته لتعريف كماله في البيع
 والهيئة والصفة بالبيع من العضوي وان كان منع على المشهور
 لكن لم لا يمكن ما لا يمكن يصح له فلا ينقل شيئا والا فلا بيع
 يوجب بوضع الشرع وجوب سببه وهو نقل الملأ المشتري في ورسم

في علمه على سحر

والشيخ. يستدل على ان هذا لا بد منه. (بيع او لا يبيع) ارادة وتقدم بطلان قوله
 ولا يبيعه. من يد جارية مدع للملك بما لا يبيع على ان يبيع الملك لبيعه وقد
 تقدم قول المحققين بان الحكم بذلك. وهذا اما لان في بيعه ولا يبيعه لنفسه عليه
 لوضوحه عنه للعلمة والخاصة ومن استدل ان المتبايعين مثله على ما
 يقتضيه كمال المرونة وكلام اية المذهب وحمل تفسيره فيه حمل واحد
 وقول المعترض وانما قد انقطع عنه الملك وتوابعه في يد بعض صور
 وهو ملك التفرقة لا مطلقا قال ابن العربي ثم الميت ينقطع عنه ملك التفرقة بخلاف
 ملك الضرورة كالكنز والغنم ونحوها ولا يورثه الا الوارث والاشياء
 المحبوسة على غنم وعين من على ملك الممسك بها فلا يملك له
 ملكه عليه بغير موته فلا وتوابعه على معين على قول ابن الفاسم
 في المرونة وهو المشهور وقال ابن الموارث في على ملك الممسك عليهم
 وتوابعه فلا يورثه المرونة المستند الى التفرقة في ذواتها فبها ان يورث
 على ملك محبوسها ولو كان ميتا واختلف العلماء في المدين الميت
 هل يتصل ملكه في كنفه لم يورثه الا على تفصيل ليس هذا محل وقد
 قال ابن رشد رحمه الله تعالى الصحيح ان دين الميت يتصل بدينه
 واما ملك الحاجة فلم يتصل عن الميت فلا يتصل ينقطع عنه كل الكفن
 والغنم واللات والرجل من لان الغنم كان يملكه فهو كالكنز وان كان مسلما
 وقد ملكه من بعده او لا يتصل به وقد يورثه ابن العربي رحمه الله
 تعالى ملك الحاجة وملك التفرقة بغيره الملك في التفرقة على وجهين ملك
 ضروري والحاجة كالنسيئة والواجبة والنكاح الواحد وملكه في ذواته
 وتوابعه متاع فكل ما لم تقع المضاربة ملكه بل هو جدين واذا وقعت
 المضاربة ملكه بل لا يورثه وان كان في كنفه او في ملكه. وتوابعه لا يورثه
 الاصل عن التفرقة بغيره ملك الحاجة وحده وهو الكفن واما محرم
 التفرقة فحكمه عليه بالكل من جهة مستندة وقد بينا، وبطلان
 قوله وبطلان تعليله ايضا بما في اراء البقية احمد والاعراب المذكورين في

قوله

تضمنه جوابه ان نصيب عتيق المذكور صار لورثة اخيه احمد المذكور بل انهم
 منه واجتمع على ذلك بما لا يورثه المذكورة المحتلبة ذواتها من الفاسم
 في العينية في السماع المتكامل واليه بقبول قوله وتفسيره في ذلك مع يمينه
 وفي رواية الشيخ ابن رشد وسئل عليه حيث تكلم على السماع المذكور
 وسئل عليه ايضا في وفاة ملته واجتنب به في نوازل قال ابو عبد الله
 رحمه الله المعترض في المذكور ان عبد الله ميت وقت هذا الا انه قد حمل
 فيه عليه في تحصيله اني اخي ما رده به بطلان تعليله بملكه اهل المذهب
 المذكور قبل هذا ايلييه وبيان ما جلبه انما هو في التحيلزة التسمية التي
 المتبقية من المواعظ ليست مسئلة من ذلك اذ باتت ميتة في
 العلم وتكون المحرم عليه سالما من ولادة الحج وذلك في وفود ميتة لم تقدم
 تفرقة. فلما في على احد بطلان حكمه بالكل ذواتها بما في اراء
 احمد اني اخي كالا يورثه من ذواته الفاضل ولا من نصيبه بمنصب
 الفاضل لو جوب فهم نصيبه على ما يستلزم من عفة ولادته نصلا وحيلا
 وقد قال الفاضل ابي وابن رشد الفاضل مسلما والحكم ولدان من ربيع السبع
 حكم الفاضل عنه لعمركا وفي رواية او ماله في ولد ولادته في ذلك
 بوجه ولادته في حكمه مية ان اوفعه لعمركا استند الى ولادته مفتضية
 لادته في حكمه قال ابن المذهب وغيره وتوابعه اذا جفت شحها ولادته
 او لا اوصى اياه فذم وهو وايي وقص به يقتضي ما صرح منه اهلنا
 من نصيب الممسك في الملك السمي عية بل انما في موارثها بالقبيل
 بذلك سجد في تفرقة. وقول المعترض في ذلك صواب اما حكمه على عبد
 انه الميت بواجب اسفوط لا يفتي لافادة دليل ما تقدم ذكره واما
 حكمه على امر التفرقة في ذلك بالكل في رواية البقية المعترض ولان ثبوت التحيلزة
 المذكورة بالكل لوضوح زور شهودها فلا يعتد بها ولو سلم مطلق وهو
 باعتبار مطلق وضع اليد بالدين في وطء المحبوبة على الفاضل كوارث
 في ايام خصله والى عبد الله من العلم بذلك والتحيلزة والتمكين من التفرقة

وهذا

بوجود ما يجتبه به على حجة دعواه وقد تقدم نفل شيوخ المذهب في ذلك
 وقوله بنحو ابن الفاسم في دفعه في ما افترن بقول ابن الفاسم من شرط
 العلم تصحيحه وتلقيه وولم به قول في ذلك المذهب من كلام ابن يونس
 وابن رشد وعنه بطلان دعواه دليل واضح في ذلك لا يفتزع به من له بصيرة وتمييز
 او ان في السمع وهو شهيد وقوله وفي رواية ابن رشد في دفعه ان بطلان هذا نفل عن
 ابن رشد فطحا واستدل بالادلة بما يوافي كلام أهل المذهب وصاروا الى دليل
 انهم على السليم عن معارض واضح وقوله وافتى به في نوازل دفعه بكلامه
 بل قد كلفه من نفسه نوازل في عقود الاشياء والافعال ارات وما يقام به
 على خلاف من قبل من تغيب عليه السرا او الالف في اربعة ما سوى ذلك من
 الحمل على العلم هو فيه من الحمل في كل مسألة من ذلك منه وفي رايه عليه
 بذلك ولا يخلو من ذلك هو الموصوف بالانفة فقله وبطلان وقوله
 تلمسوا الفاضل على ما فيه لعل المغاريب وقوله في الوارث الغلام على
 العلم بل لا بد مع قوله في علم على عدم العلم بل لا بد في علمه وقوله في علم
 على العلم بل لا يخلو في لظهورها الا في من يميل الى المحسوسات ومن يميل
 في حقها من المذهب وقوا عدا في نفي العلم بل لا بد في حق الوارث وحكمه
 على عمره يتوقف على ضرورة ذلك من في كفة فنعوذ بالله ونسجد اليه
 من سوء فهم في ان الوقوع في جهل يرفع في العصب وفي ركعات صغته
 والافعال في الانسداد على اسقاط حق لم يعلم به ولا ضرر منه وكلف انما
 مع عدم كلف الشهادة في محال للشعاع والمعلوم في ورة عادية وشي عا
 ان اسباب الملأ خفية لغيوب الوجود على يد في الغيب ومن عني كسب
 واختيار وعلى عني شعور منه به فكيف في علم على العلم بل لا بد في
 على ذلك ان الموقوف على الغيب فيبي الاسم الا ان تفهم
 في اين وشوا بعد احوال في قضية عينية فلا مانع في حمل من اصبحت
 انهم على العلم بل لا بد في الكلام هذا هذا في علم في علمه دليل
 لذلك انما منعنا ما يقال فيه من ان السرا او العرب على ان ما يملكه الانسداد

يحمل على العلم به وان ادعى الجهل به لانه لا يستغنى وقوع احوال هذا
 الوهم من في سببه في العلم بل لا بد على علمه والورثة السعدا جميعهم
 بنو النورث ووارثه في الحكم عليه ولم يقتضيه بواحد من ابناء اهل الخلع
 وهو النورث او من علمه وهو وارثه ويقتضيه بالوارث وينبغي على ما كان
 من مورثه من موانع الخلع والكلام ان علمه على ذلك عينية عاصية
 اراد بهما دفع التنازع من كل وجه وسر كره النفقة والدفع ارضي لرعوا
 ان هذا التعميل لم يبين بطلان في نفسه وصيرتته عن حل ما ابره وقوله
 وحكم ايضا تحمل ميراثه بن عتيق على العلم بل لا يملكه التي ادعاه مستنرا
 في ذلك الى ما نقله الرعي زلي عن كراهي بقوى الزوي وافي في يفتي
 ابن رشد وافتى هو بذلك وفل ابن نازحي عن ابن عرفة ان رايه في
 وكذا ابو هريرة الرعي يني مستنرا في ذلك الى ما جله من انسي
 المذكور وذلك وعول عليه وانما به في بصول هذا التنازل المذكورة قال
 الرعي ابن عمر انه كرام في المذكور به ما قد دفع من الاشهاد بل لا يملك
 من الحكم على الميت وانما يملك جله من الانفال عني حاد في ان موضوع ذلك
 الانفال ما وافق عليه في تحصيله حيث يرعي الغاي جهله بعلم ما يقع
 به وذلك مدفود هذا هذه تكون الميت لم يدع ذلك في حيلته واستحالة دعواه
 ذلك بعمره وانما على قديم حيلة المحكوم عليه بما ذكره ودعواه ما ذكره
 او دعوى وارثه عنه بعمره حيث لم يدع هو محمول على الجهل في ذلك
 خلاف في ذلك حسبما تقدم استنبه عليه اللامية في نفل المذهب فلفظ
 لا يخفى على اهل البصائر العلمية ان جهل الغاي في الوارث على العلم هو
 مدرك الفاضل ومستنرا في الحكم وعليه يتوقف نص في ما حكم على ما
 يلزم من ما يفتى في علمه وما اعني به ان الوارث المذكور صواب وقد دفع بطلان
 احتجاجه بما ذكره بعصلا ميسرا غنيما عن الاعادة الدن وقد تكرر في ر
 احتجاجه بذلك والاشارة في وقوف العارف على ذلك انتهى من مذهب يوجب
 له ان يشترط علمه من علمه لان ذلك التكرار المشغل على الاعادة السبي.

بنسبه المعنى الذى ذكر لاجله فكرى ان محال بوجها الغفلا ولاكن العجز لم يكن
 اورد عليه ما كونه يبنى على كمال احتياج في موضع ما يردك في ذلك الموضوع
 لست في غير التوافق عليه بطلان احتياجه وضرب محموله من العلم
 اما الغاضبي بما محال فيه معلوم وهو عزم الجمع واليه وما عاشره بل
 يكن له من الخصوص المحض في العلم الداعي كغيب الاستيلاء للعارفة وجعل
 لم يعثر به وبها وهذا هو اصل علمه بكونه في الغفلا وفيه فلا يستغيب
 في هذه الحال هذه المعلوم المتكبر في الازالة على عدم قبضه بل العلم وادارته
 لم يرد في محموله معا حفظه وبها على ما ذكر في تصحيحه هذا
 واللام في هذا ارجع الى عدم تعيينه على الحكم ومركبه في تصورات الخلق
 قوله بعد اصلا على ما يجب للعلم المذهب ووفور بين عليه قال ابو عبد
 الله بن عمر بن الخطاب في المنكورة التي على من له مطلق قائل عزم
 فكما بفتنة المخارم في المنكورة التي وقب على ما قد من ذلك من النصوص
 قلت في ذلك في وفاء التي بين عدم صرف الغاضبي وعادرك وبين
 فنور هذا وسواء فيهما وقلة تبصرهما ولما في البقية اية عبد الله
 ثم في اية بلى الغاضبي رحمه الله تعالى في جوابه حيث قيل عن نصيب
 هذه الغاضبي فقال ذلك على نصي بانه على ضروب بصيرته وقلة تبصره
 بل نظري اليه التوافق وتامل واعتبر واستقل الله الهراية الى سواء
 السبيل قوله بعد يمين العاصب المنكورة على ما ادعاء صيرورة نصيب
 عتيق المنكورة المهر بن اية بكم المنكورة ون توجه اليمين المنكورة على
 اية زيب عبد الله بن عمر بن الخطاب في قوله وبالحكمة المنكورة انما لم يد عيبد
 لا بل قال الملكند وهورنا وما لنا نحض في المنكورة المحكوم عليه وسماعه
 المحكم المنكورة قال ابو عبد الله في المنكورة في المنكورة هذه امد خل
 من حيث كوني اليمين لم يقع تبين كيميتتها ولا وجهه على الاجمال
 بل الغدران الواجب فيها من له معية بذلك ولا في فابضها ولا ثبوتها
 قلتم اعني ارض صواب ومن المعلوم ان اليمين لم يحصل وجودها

اية
 ٤

قوله

وقوله حكمت بكذا بعد يمين ان حمل على التعليل بالحكم لم يوجد دعوى
 وجوده ما علق عليه ان التعليل انما في الامي في دعوى في الوجود على دخول
 ارضي فيه لا في نفسه ضرورا منه بغيرية اليمين وان حمل على التحم بتفديم
 ضرور اليمين من العاصب فهو ضلي لم يخلص التوافق انما العاصب لم يخلص
 قبل موته ويحمل على هذا قوله ون توجه اليمين على عبد الله بن عمر بن الخطاب
 على بية وبالحكمة وخفي توجه اليمين على عبد الله بن عمر بن الخطاب بوعى بية وبالحكمة
 على ما هو اصل حكمه بان عبد الله بن عمر بن الخطاب في قوله في الحيلزات انما كانت
 ومما فلا يلان ما مع احمد العاصب المنكورة وايضا بتوجه اليمين عليه ما
 سبني على اعتبار لازم الفعل لنسب المنكورة وابن رستم وعبد الله وابني
 محي زوا بن المنكورة وغيرهم من امة المنكورة على توجه اليمين على المنكورة
 في بيع المنكورة في المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة
 المنكورة بين والمنكورة المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة
 في ذلك بشي وهذا المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة
 استقر اليه وهي في بيع دعوى المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة
 نقل المنكورة اليه وبها في المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة
 في المنكورة على ما قلتم في عواك في بيع دعوى المنكورة المنكورة المنكورة
 ان المنكورة بوعى بية وبالحكمة انما عا نقل المنكورة وان انك امل المنكورة ومن
 فاع من نسبه وان لم ينقل اليه وللمن جاء ان نسبه مع ان من جلا ان
 سببه في المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة من نصيبه المنكورة
 المنكورة المنكورة بسبب ملأ الاصل ولا تغلدا في الزا المنكورة من نصيبه المنكورة
 على ما استقر في المنكورة والمنكورة المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة
 اعتقاد هذا ان عبد الله بن عمر بن الخطاب بية وبالحكمة يبنى ان بنصيبه المنكورة
 انما لا يبنى بيع المنكورة في بية بشي لانك لا ملأ المنكورة المنكورة ومن جلا
 بسببه من بل في الحكم على الوارث بل في ار مورثة في المنكورة المنكورة المنكورة
 في المنكورة والمنكورة المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة المنكورة

وفيما البتة للمذهب من حمل الفلج الوارث الى ارفع بل لملة مرة ومرة قال
 علمه وعلمه سواء وحكمه بالبطال تعلق الحكم عليه بنه العلم وبدرار
 الخصم وحكمه على الميت وبعد توجه الاعتدال في علمه على رسم الجمل في وجهه
 لعرض تحت طينة الجمل في بطن وعده وجوبه ثابته على ورثة غير الجمل
 انه اذا دخلتم تحت الحكم بحكمه بجميع النصب مع كونهم لم يسمع دعواهم
 ولم يعلم ما هي والحكم بل لملة وانما له في الريد واجلا وهذا على ما هي عليه
 دون الحكم بل لملة هذه اذا ثبت وجودها في وط منتعية الموانع قلت
 اما الاعتدال في الجمل فقال الدلمع ابن عجة قال نعم واحد واللبس
 لابن بنوهم لا ينبغي للغاضي تدعيمه حتى على اجد حتى يعذر رايه
 وكذا هي ولو يعلم يشهد به عند من افر من بعض وقال ابن مسعود
 الاعتدال واجب في الدموال بالباطل في العلم والحدود في حيا ويشتغل
 البني زلي عن ابن ابي الدنيد الاعتدال في الحكم بل لملة في الحكم بل لملة
 وبه ابي اسحاق ابو عبد الله حر الفلج في ابو عبد الله في صلب الدنيداري
 وقال من رتب اسما في الحكم قبل الاعتدال في صواب ولا هو من وجه الحق وليس
 نجة وبه ضعف في وثايق في حكم الاعتدال واجب فيمن شغل بشي
 عند الحكم والحدود في اهلك بن دفت الغاضي من الحكم بعلمه لتوقع
 حكمه على الاعتدال في الحكم حتى يتوجه الاعتدال في نفسه بل في قضى بعلمه
 لا يجوز ان يقول علمت هذا الحق بل اعتدت في نفسي ليكون ذلك محال بل
 نفسه الترتيب فقلت ان كان رضاء خلا في الاعتدال ارسل هو قبل
 الحكم او بعد ولا يمتطي مثل قول ابن بنوهم ولللمع ابن عجة حكم الغاضي
 يتوقع على الاعتدال في فلت مقتضى قوله بالتوقع كقول ابن ابي
 الدنيد وهو الصواب لان الاعتدال في الحان الحق في المعصومة بل في المنيبي
 ربيع عصمت على واج الامم وجليه واكثر موجبات ذلك اليقين ولا هو ان
 كراهي ولا كمن ومن حاله في علمه في بين كراهي ولا في عشرين ما في من هذا
 ومن حاله ما لا يري في الالبسة في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل في الجمل

الحقوق

لشك من الكسبا عن حال اليبسة بل انصواب جعله في كمال الدين الحكم بدونه
 بعد من يوجب نفع الحكم والبطال من المحققين من جعله في قاعه منع
 الحكم بل لملة قبل الجمل عن وعارضه وعن ايه بعضهم كمال الجمل في وعني واحد
 للكم في بعضهم جعله مستبعدا من قوله تعالى وما كنز ثمن حتى يبعث
 رسول الله فيهم من بل لملة الجمل على وجوب الاعتدال في وعني واحد
 على بطلان حكم الغاضي قبل الاعتدال في الحكم عليه وبه العمل عند
 شير خفا وشيخهم ولما روي في خبر في شير الحكم عليه مع والد الميت
 حكم على من وثق بعلمه وعرضه بحال فضيلة اعلمه بحكمه في وعني واحد
 في ذلك من النجدة وهو فعرض في الغاضي في حكمه وعده مصدقة للحق
 في ذلك ربيع امر في التحلية الدلمع عن المسلمين والاسلام في وعني واحد
 انكسبه الله ثواب المحسنين وامن من الغني عن الدين يوم الدين واعلمه بسل
 وقع له من الغاضي المذکور وفد حمله كجمله الكريم بل لملة الله عليه
 من جهة كرامة الله تعالى وانما في الامم ونواهي على ان امر له في جمع
 فضيلة شير المسلمين واملح المحصلين في الغاضي الجمل عن الدنا امي عبد
 الله حر الفلج في وعني واحد في الجمل في وعني واحد في الجمل في وعني واحد
 ما شغل في بل لملة وطالب منه المكونه وطمع من وثق به من علمه في وعني واحد
 توفى وعني واحد في رسم التسميع المذکور في وعني واحد في الجمل في وعني واحد
 من حصة في توفى في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد
 محتمل المبني موضوع على وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد
 لكونه فعمل الدلمع في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد
 الحاضرون في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد
 به شغل في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد
 المذکور في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد
 ابن ابي بن في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد
 عقيق المذکور في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد في وعني واحد

على بطلان
 في وعني واحد

ووقف على جنوى من ذكى وعلم من مخلص من مجموع ما ثبت في الحكم المذكور
 من الخلل المسلم واليه والله تعالى يوفق الجميع ويلهمهم التوفيق عند حلولهم
 في تليعه مبداء ومنتهى وصلى الله على سيدنا ومولانا
 محمد وآله وأزواجه وذريته وأحبابه وسلم
 تسليما كثيرا وأحسب الله
 رب العالمين
 انتهى

هذه رسالة ارشاد الراتب عبد السلام
 بالتفويض من مساواة الشركة الطوع
 مع التملك بالتفويض للمعتمد محمد
 ابن محمد بن محمد بن حبيب
 محمد عبد العظيم بن محمد الكاظمي
 سهر بن محمد بن الفيراني
 ترمي في أوائل
 القرن الثاني
 الهجري

قال الشيخ النعماني (رحمته الله) أبو عبد الله ابن أبي
العباس ابن أبي مهزيب عيسى (بن أبي العباس أحمد بن أبي
محمد عبد العظيم بن بغداد الملقب بـ أبي سفيان بن عوف
الفسهمي) داني رضي الله تعالى عنه وأرضاه.

[illegible][illegible]

بقوله ولا يعلم ان الله له فعل اذ ذلك الما زري احتج بعضهم بتضمينه بانه
 مال مسلم فعد على صوته عن التعلق بقوله حتى هلك فقلت ان كان التعلق
 لغيبته ربه عنه يلزم عزم وجوب جبره في ذلك الما زري غني فلهذا راعى جمع
 بين نفسه مع قدرته على ذلك وخوف الابدية ان كان له ولد اذ كان الفاعل كسج
 على ان وجهه بوجهه ووجهها بوجهها ولا يجب على اب او وصي احضارها
 لمن له عليها دعوى لمجلس الحكم عليها والها الكون في كبرائه وولايته
 وانما هي في كبرائه ان وجهه وولايته ومارته وانما يجب عليه احضارها او تو
 على ذلك بل لا يلزم ان يحضرها لاقتضاه من احضارها باطل لعدم اوجبه
 علمها وانتجا كبرائه بل لا يقتضي ذلك بل لا يلزم وجوب احضارها
 العلم بولايته بل لا يقتضي ذلك بل لا يلزم وجوب احضارها بل لا يلزم
 حمل وجوب التوصل الى الحق بكل وجه يمكن بل ما يمكن ان لا يتصل
 فيصحب الى ذلك بل لا يلزم وجوب احضارها بل لا يلزم وجوب احضارها
 نظري على ان الله وفد بيننا ان ذلك غني لازم للاب ولد للوصي ولا يلزم
 والاخر والفرق بين نسب على الاصل لان الدم مفصول على الاصل والفرق
 الشئ عين وجهه وانما لث وهو كل من قدر على دفع مسلم بوجهه او قول وجب
 عليه بان ذلك في النزلة من باب تغيب المنكر وان كان بلغ العلم بالثبوت
 وذلك مفصول على العلم بصولته وانما من ربه بل لا يقتضي وجوب احضارها
 البصيرة في ذلك واعتقاد المطلوب بان تغيب وجوبه اجماعا وعدم
 ايضانه لمنكر اعلم منه وغلبة ظنه وصوله اليه وانما له في ذلك يعتقده
 هي من ربه على ان الفاضل المذكور لا يفرقه الباطل عليها وعدم تميزها
 من افعالها بل ثابت ما اذعته من الشئ كهيئة ما ومن قيل العلة والعرب
 بوقوعه على حكم التمثيل لا التوكيد بل ان العلة والعلة والحق با الصلح
 ان العري عند الموضع عدم استفسارها له التوكيد فيه وعزم
 اهله على العلم بغضه على التمثيل لا الغنى وان الكون وانما واحد
 لمساوات المتكسوع به والشمس والحق حقيقته ومساواة ومدلوله ومعناه

وحكمه هذا العري العلم والعدل انما مله لاهل الموضع فريد وهو يشل
 والان الفاضل له وللاية له على العالم والاعلى ان وجهه لتكن التثنية من
 محمودا والاعلى لكل من اجتهاديه من ذلك وانما بل تصور ارجع والاسواق
 والتخليعة مسودة انما تعالى والفاضل الجماعة وغنى من اهل معرفة تونس
 والتثنية عداوة معلومة بل انما عزم على ذلك ابن سهل وابن رشيد
 وغنى حمدا وابتى بذكره في الوقت وفراجل بعض من تفرد من فضاء الموضع
 بطلان فاضل النزلة على من كانت ابن ابن من اهل بتقدم تشكيه به
 مرة واحدة للتخليعة الامام مع علمه ووقوعه على قبله في شيوخ الوقت
 بذلك وعلى هذا اجماع يجوز للمسلم في الشئ ان يجعل له من يحكم عليه من
 ربه حكمه منه لان التثنية عداوة والعداوة قضى واذا لاهل اهلان
 وذلك مانع من تولية من عداوة ثلاثا العداوة السابقة على تولية قبل
 تفيد التولية ووقوعها لان العداوة مانعة سبب والتولية سبب
 الحكم بغير العداوة ووجب قبح الحكم لا وتباع سببه بل ان فلت
 فله ورد ام التخليعة لفاضل النزلة بل تجاوز الحكم بينهما وذلك من جهة
 ولايته على الحكم عليه لانه مفصول على ما اذن له بغير العلم والاعلى
 عن غيره مانع فيصور له فيه اذن بحيث عني عين له نوعا وجنسا من ستر
 الحكم كفضله اذ على الحكم بل لا يفسد او من الحكم عليه كما ان اقال له
 لا تختم الا بين العري وجب وقوعه على ما عينه له وفيه عليه فلت
 للمام الطاعة قضى الفاضل عمدا وعلى ما يشاء بغير ان يكون ذلك
 مباحا للمام الفاضل عنه او عليه من علم ومباح للفاضل الحكم بغيره وعليه
 كذا لم يفسر ان يقول له انما ان الحكم لنفسه او لغيره بغيره كذا لم يجوز
 للفاضل العمل على مقتضى هذا الاذن وكذا المستلة بالنزلة بل ان الفاضل
 معني ان لا يرفع ولا يرفع ولا يرفع عليه بل ان العداوة مانعة من التولية
 بل لا تقع ولديه من علم وجود العداوة مطلقا فغرم التولية على
 العداوة او تلاهي التولية بغيرها على ما من وفد ايتي شيوخ الوقت

بدله في المنزلة كما سبق وبذلك ايضا رتبني في جماعة ابو عمر
 انه في الانظار في ان طاع في فضيلة حكم فيهم لم يستل به ان خصم بامم الخليفة
 الامام بعور علمه بذلك في الجلالة الحكم على من تشككي به في مقتنع من ذلك وانه
 الخليفة الامام يكونه معني والمدني الحكم عليه بتشككيه به ومن ذلك اربع
 وهو قوله والاند كما كثر العباد بعور مقتل الخوف في بلان الانصار
 بذلك يوجب مضاعفة العفو في على الجاني بل مداسرو كشي ثها وقلته
 وعكفتها وضعف لان العفو به محسب الجناية والجلاني والار مارا والمكاف
 والار عفو به غير الجاني بل به الجاني والار امة حكمه وعفو به
 بل لم يوجبه بذلك غير محسب ولا وجه له والقيام على من تكب المفسد
 على في التوبة لان المؤمن جند في الله تعالى يقوم به عموما والخلد فلان
 عن الذين بن عبد السلام المؤمن جند في الله تعالى محب عليه الامم
 بل معروف وانتهى عن المنكر وان اذ عدا الى موته وان يبع الى المحكم
 والاعانة عليه ستم وح بعور به علمه ودينه وهذا عند الرها غير
 حاصل في الفاضلي بل اذ في روال مانعه من حكم الغاضبي ولا يثبت
 عليه العداوة المحالة فينسل وتكسيه به من ذكر كذا في ولما
 كاتفا التكاليف البرية امتحان وانتلاء واختيار ثم تغفل في نيابة
 والاختيار يقوم الا من في ذلك مقلد المختون وكذا هو الا هو محسب
 نفسه وهو صحتا وحلها على ما يتوقع بها من علمه وعلمه ولا يقوم مقامه
 لانه غير مقصود بذلك الا ابتلاء والامتحان والاختيار بخلاف الاموان ولذلك
 كان الحكم في ذلك ما ذكر على توسع في النفل والتدقيق محله غير هذا ومن
 ما احتج به على والار وجه من وجوب احضار هذا للطلبها زوجه في خوف
 الزوجه ولو اوز العصمة ما شاع عنه وانتشر وذاع من خلعه لا يثبت فلان
 الغاضبي بن العري بن كل من علم شيئا بسبب من اسباب العلم وجب عليه
 العمل بمقتضى علمه وافق ما عثر غير او خالعه بل لم يجمع حكم علمه
 عنه ما يبرعي الفاضلي علمه بخلافه ولا دعواه عدم ثبوت ذلك عنه

لذلك

لان ذلك مشهود على فريسي غير منصف وحكم ان وجه في امتناعه من
 ان امكنه معلوم وان حكم عليه بتكليف ذبحها بعلمه من حيث ذلك
 فصوص هذه المذهب في الاميلان بدو خلاف منبذ ومن افهم انه جعل كذا ثم
 جلب بالكلية انه ما فعل وقال كذا كذا في افهم اربع صوف مع يمينه
 ولا يثبت ولو افهم بعور يمينه انه فعل ذلك ثم قال كذا كذا في افهم اربع
 بعور يمينه بل لا يفيدهم عليه في يمينه وبين الله تعالى ولا يصح افي انه
 المذموم معد في صفة افهم اربع هذا لان لا يجر يمينه ولا سلكه في يميني كمن
 كلفت فلانك ولا يمينه له بل لا تنجز بين له ولا يجر في يميني كمن
 ولا يلائمها الا كذا هذه الامام ابن عبيدة الاصل ان كلاني الامتناع يميني
 فلا يمين له ولا يجر يمينه في النسخ واربعة له في غيري بلان تقوم الجلب كذا
 بعور اربع للمذموم مله جلب عليه بكنان افهم اربع الجلب وان تاذي كمن
 اربع مله بله بله كذا انتهى وجلب فصوص المذهب في المسئلة في جواز
 قتله اذ في فريسي وخفيي ثم يجر يمينه عليه فله ثم قال والاصواب
 ان لا يثبت من قتل ذبحها ان قتلته او حاروت قتله ولم تقدر على دفعه
 الا بقتله وجب عليه قتله لا اذ جلت له ولو لم تذر من قتل ذبحها في
 مذابحها للقتل او بعور قتله في يميني في سعة وكذا من روى ما سفسد
 جيلان فعل ذلك في بعض او في كتاب الاحكام للشيخ شهاب الدين
 لا يدل من افع مشهود زور على نكاح امي اة محسب له الغاضبي لا عتفله
 عدا لثمة نكاحها وابعاد وطيفها ان يخطها ولان يفي على نكاحها
 اذ ويا جلة بنصوص المذهب واجتهاد هذه المسئلة بلان حيث يكتنفها
 الا مشلخ منه لا يجل لها البغلة معه حتى انه اذ لم يكتنفها وجب عليها قتله
 بشي وكذا انتهى تلونا في طلب الغاضبي والراحم اة في المنزلة بوجوب
 احضارها ان وجب من اعلم اني اربع عمر الله تعالى وتحسبونه هين
 وهو عمر الله عظيم واعتمد الغاضبي في تحليله اني وجب انه قصر بنصونه
 التوكيل لا التخليص على امور الاول انه منطوق لا مشروط عليه في العفو

فيم

بسم

يفعل قوله لان الاصل عزم مني ثم وبيد هذا ابد عواها انه مني طي اللفظ
 ودخل ان وجه تحت مني طيته وعلى ذلك يدل اني بالاعمال في بلر ههنا وانما كبت
 على الصلح فغني في ارا من ذلك مني ط وبيد انوال الابداحة والكي اربعة
 والتممة والبدن من قبل الابد خول والبعوات بلان خول بلان منسي ولان التمليل
 في ذلك يسمى في عي با بلان المنالزة بلان في بيخي جون من الابد ان بلان
 التي بي تيل ولا يكتسبونه بعد العفة تطوعا وهذه العادة معلومة بلان موقع
 لا يخلط في بيت انشال انك اني ان لبعنه من في بين التمليل والتوكيل
 بهو جون في سدا وانجل يفتك تبسمي المتكلم بلان ارادة به وبي د ههنا
 بلان في وانه ليس لجل بلان لانه اني بالاعمال واستعمال ذلك الابد
 في هذا العباد بلان موضع بمعنى التمليل والتوكيل وان التوكيل في ذلك
 عني مع ويا لا يفتك ولا نية لعم شعور طبع به ح والتكسوع انه يفعل
 تبسمي بلان في ارب كاهي بعضه ملح يكر به عي با و في نية او متا ههنا
 حال على بلان في تبسمي بلان في ارب كاهي بعضه ملح يكر به عي با و في نية او متا ههنا
 لبعنه في في معنى اني معنى اهي بلان نية وبلان كاهي ياتي في وجوب
 فقه حكمه بلان تمكين ولا حجة له في قول انشال في عزم انه كاهي في
 والاشكال في الدين رحمهم الله تعالى حسب ما ياتي في ان شارة
 انه تعالى انشال اعتماد على مطلق كنه وهو كون ان وجه فقه
 التوكيل المطلق في نية وهي استعمال لبعنه كراه في الوتفة وبيد
 هذا بلان الاصل لغو الكنه فال الله تعالى ولا تغيب ما يبرر له به علم
 وفال تعالى يا يهنا الذين امنوا ارجسوا انكم امن الكنه ان بعنه
 الكنه ثم وضع فوم لا تبا عهم للكنه بقوله ان يتبعون الا الكنه وما
 تهلوا للاتبس وان يتبعون الا الكنه وان الكنه لا يغني من اعف شيئا
 بلع يعتبر الشرح مطلق كنه ولا مطلق في نية وانما اعني افوي الخنين
 به من العلم باعني الكنه الذي بيت من العلم فيما يعتد به العلم
 او يتعمس والعني مطلق كنه للاجتماع على الفهم شهادة الابد كلامي

ميتو مون

مس علم ان
 المختص
 يفعل تبسمي في ارب كاهي بعضه ملح يكر به عي با و في نية او متا ههنا
 لبعنه في في معنى اني معنى اهي بلان نية وبلان كاهي ياتي في وجوب
 فقه حكمه بلان تمكين ولا حجة له في قول انشال في عزم انه كاهي في

يهنا

وان كان

وان كانت تحصل فحصل هذا المحصول فقول لما زري وابن العمري والفرج الحبيبي
 وابن عبر السليم فالوامع غني هم وانما اعني الشرح من اني اين مني اي
 خاتمة وهو ما اراد ما تبسمي الشهادة لانه ان في مني لبعنه واعف ههنا
 ههنا وانجل بلان او في كنه في من لانت الابد ان في من فقه اني عي
 وبي د اعتماد على ان الكسوع بلان تمليل بخلاف الشرح في التمليل وان اهل
 بلان ههنا بلان الب الهل بلان لاهي لضعف المتكسوع به عي د جهة المشتي
 فان الحفيفة يهمل واحكم والمسمى والتملوك والمعني والحكم بلان في
 واحد حسب ما ياتي في ان شارة انه تعالى في ارب كاهي بعضه ملح يكر به عي با و في نية او متا ههنا
 المحصول عزم تبسمي ان وجه الاولى والتمليل في الصلح والشرح
 واحد لازم لان الكسوع مع ويا لازم وبيد وطو حريق في حقه المع ويا
 صفة لازمة والتليل في هذا العباد معنى فوي الاعتراف ويا لان ارفه
 فال ان العباد ان قال ان وجه ان شارة في عليها فقه بلان اني اي
 تبسمي ان شارة بلان عي وان شارة انه كاهي بعضه ملح يكر به عي با و في نية او متا ههنا
 يهنا او اسدا كاهي وعلى بعضه عن الشرح ان له عي لها عن البيع لان
 بلان ومان المفسود في ذلك عني المفسود في العتق وقال المتطبي
 يهنا يكتب على الكسوع من ذلك بيينة وبيد عي بيينة لا يفعل ذلك منه
 بلان عليه من البيينة في ذلك وبيد عي الفا في ان ههنا له لانه امي
 تبسمي حكمه في ارب كاهي بعضه ملح يكر به عي با و في نية او متا ههنا
 من امي الفا في وان من حكمه ان يبعنه في عي بلان ذلك اذا كان الحكم
 بلان على الاضلع الشرح عي الاموال الدينية وبلان تضاهي ت نصو حي
 اهل المرفهت وكمه بلان على والرهافه علم ما تغرم وبلان ياتي رد
 و عزم اهي ام مع حضور كاهي ارب كاهي بعضه ملح يكر به عي با و في نية او متا ههنا
 بلان حيت هو ارب كاهي بعضه ملح يكر به عي با و في نية او متا ههنا
 يتي قبا عليها بلان كاهي بعضه ملح يكر به عي با و في نية او متا ههنا
 عني ما يفتني هو ارب كاهي بعضه ملح يكر به عي با و في نية او متا ههنا

عنه وعمر الحكيم عليه السلام يبرهه انشراح ويريح فيعلم الغاضي على ان وجه
 مورا في دخولته بلان وجه المحصول عصمتها بيد التي وجهه الاولى مع ما فيه
 من الطيب في وجهه خيل و هو محي و ادب بار عليه واجبت وجهه ان كان
 عملا وعمر النعلان الى فيلح وكيل ان وجهه بذله و طلبة حق بركنته في ذلك
 فبالا انك على الغاضي نال له طلبة في وجهه فيقول قوله انك كتبت لهذا تكسوعا
 وفصرت به التوكيل لا التمليل وقد عني لته عمدا هلكت بمرهه بارا وكملها
 ادعي ان ذلك وقع منه على جهة التمليل لا التوكيل والعماد نسا هدا
 بذله عمولا في الموضع وليس من اهله في الاع والخلاب في ذلك والتوكيل
 في ذلك امر عني مشعور به عنهم عمولا واطلوا بكيف يقبل منه دعوى
 تكتب به العادة قال ان يفرق بين وجهي وانه فلا جبي كن دعوى يصدره
 انصر على ان يصدر في وجهه ما لم يكن به الاع في وجهه في قوله ان لعل الوثيقة
 متى في ذلك في الالجل والاحتمال بين التمليل والتوكيل بوجوب قبول
 قوله في ذلك لان ذلك لا يعي بالاعنه وهو ابيض على نفسه بل ان الالجل
 مختص بالتمليل وهو متبع في المعنى بخصوصه وذلك هو سنة ذلك في
 انكلام سورا وقع على جهة انشراح و على جهة الصرع وقبول قول المتبع
 بميل خلاب ظاهرا مشروط بملا ان لم يفتح في وجهه بل في وجهه في روفر ينه
 روتاهر حال والتوكيل في ذلك لقول بعضا ومعنى وفصدا ونية ولاسه
 يستشعر لاهل موضع النزلة عمولا في واجد من امر ادنا له عمولا
 واطلوا ويرى فيمكنه من البطل على الفتنة بدعائية مع عدم تمكن
 وكيل ان وجهه الاولى من انبيلات ما له على من العادة والاع عمولا كمل
 في واجد له الالجل بمعنى التمليل عمولا والخلاب في وجهه روتاهر بل التوكيل
 وخلص اهل الموضع من شعورهم به في ذلك بلان حكمه بذله فطرح ليجتنب
 وابطال الحق معصوم بالانصر وجهه استخلاف في محفوف الاع وجهه وهو في انصر
 من اعلم المحفوف لماريه من انصر في انصر نرا وفدا قال انك انك في
 ولا تفر بواله في انه كان بار حشة ومفتا وسلا سبيل ويريح في تحليبه وبنوا

عليه التمكن المحزور ونوله انك حكمت بتخليبه في انك تعلق ومكنته من انك
 انك انية بسبب ذلك بلان حق الله تعالى في ذلك امر في حق انك الاولى وجهه
 وصيب عنه بيشي تها تحصل الالجل والالجل في وجهه وبارخه هدا في حق اعلى
 ان وجهه في انك انك في حق انك تعلق في ذلك عن حق العبد انك العبد
 مصلحته وما ملكه الله تعالى منها وحق انك انك انك انك ونهيه
 في ذلك في جميع احوال حق العبد بيشي كنهه في وجهه حق انك وبكل بغني
 سبب في عبي لان فله مبادي في ولا من قبل وكملها و دعوى في فصل الوثيقة
 لغو لعمر من حج دعوى في عني دعوى في وجهه ما يكتبه بها بوجوب لغوها
 واسفاحها وعمر بنه عليها ما يثق على الاعوى والحقية المسوعة
 المتغير في انك في وجهه هدا ما افق في بها من انك في وجهه ما يثق على علمه فيكون
 القول قوله انك مطلقا ومع في وجهه على ما في امر ادنا له الالجل بحق الله وحق
 العبد في ذلك في وجهه تب احدهما على لالا في باسقاط احدهما باسقاط لالا في
 فكيف يقول يسفك حق الله بل يمين ويثني حق العبد بوجوب الحق في
 بما ابراهيم مع بقاء حق العبد الموجب الحق في هدا احوال فاض في في في
 المحفوف والالجل انك عية المتعلقة بها فادنا له وانك انك واجهسون
 والغاضي انك انك موقن على مله انك في وجهه في مقتضى ولا يقر
 فيقبل قوله في وجود الالجل والحقية التامة لها واكلها واكلها
 وانك انك في فضية في وجهه في واحد من ذلك عن انك وعية سفك
 انك وذهب انك انك ووجب في وجهه واكلها ويحق في بذله حلاله
 في مدرك في وجهه واكلها انك انك زوال النعمان والوقوف عند الادب
 وياتي في سبيل هدا انك انك الله تعالى ويرى في اعتقاد في حكمه
 يمين ان وجهه فيمكنه من ان وجهه على ان وجهه في مقتضى والتكسوع بالتاميل
 بخلاف انك في التمليل لعمر سورا وانك انك في الصرع في وعملها
 وفي متعلقات بقول المتطبي انك في حكم الصرع في عني في
 خلاصة بلان انك انك هدا في اذ اوفعت انك في واجد فيملا حلاله

الادب على معنى لا يفعل الى
معنى اثم بالنية

انهم على معنى لا يفعل الى معنى اثم بالنية اذ في ذلك ابطال الحنفية واعتبار
الجملة في النصوص فمنع اذ الجملة لا يدخل النصوص والمقصود تقديم البسائط
على العبك في الامثلة والافعال وغيره مما لا بد من افعال صرفة على الالفاظ
اذ المقاصد في الالفاظ في الالفاظ والاعتبار والتخصيص والتعميم
والتمييز والاطلاق وقد اختلف في المشهور ما هو في تقديم السبب على الاعم
فلان يخصه السبب اذ لا هو هل تفرد سبب في نية اذ على اراء
التخصيص اذ لا والابن رشدا في الخلاف في دفع البسائط على اعم من بني على
الخلاف في العلم النوار على سبب هل يحمل على العموم او على خصوص السبب
والاظهر الحمل على البسائط فيكون الاظهر الحمل على خصوص السبب فالتس
وقال اثم ابي المشهور تقديم العموم ونحو قول عمر ابو هاشم يحمل على
العموم وفيه دلالة على انه لم يفرقه من ان الطوع بالتمثيل اثم ورج ان يشارك
زوجته اذ افضت بالثلاث لظهور فيه بقوله انما قصرت واحدا بخلاف
التمثيل اثم لحي تسر له فشاركه اثم ورجة فيه اذ افضت بالثلاث وهذا
يدل على قبول قول المتصوطين فيما يدعي فصرح بطلانهم اذ انوا فنة
ليست وافية ابن رشد وابن الخياط والاشعري جمع الى قولهم بوجه لو هو ب
فصر هذا على الطوع المطلق ببيانهم في الشيوخ في نقل المذهب بعبى
مختصم في ما نصه وذا في تخمينه لم يداخل به ومملكته مملكته اذ زادت
على طرفة ان نواها ثم قال ولا تذكى له ان دخل في تخمينه مطلق
وانما قلت طلفت نفسي سبقت بالمجلس وبعده فلان اراءات الثلاث
في مقتضى التخييم وذا في التمثيل انتمى وهذا اعم في التمثيل
الطوعى (انتم لحي) والابن عمر الاسلام عن بعض الشيوخ في نقل
المذهب فاذله في طي في الموقوفين حاشا بل انى تغله عنه ان دفع
التخصيص على ان النكاح انفعده على اثم لم يكن لى ورج مذكرتها
وان نية اثم على الطوع كانت له المذكره وان كان الامر فيها على
الابهر لم يرفع تخصيصه على احدى الوجهين فيختلف بين المذهب

العلم على اورد على سبب
خام

منه على الحد
العلم اورد على سبب
خام

ابن العطار

ابن العطار ان ذلك على الطوع وذهب ابو الوليد ان يتصور الى اى ذلك
محمول على ان النكاح انفعدها عليها ونحو قول المتكلمين ان لم يشترط في العقد
وفي حله على اثم ط ان الخلاف قولان في ان المتكلمين لو كتب العقد هذه
الامر وط لم يذكروا كونها في عقد النكاح او بعده واختلف فيها فقال ابن رجب
كانت على الطوع وقال كثر من غير التمهيد فقلت ان وجه اوردني كذا في النكاح
فقال ابن العطار انه على الطوع وقال كثر من غير التمهيد فقلت ان وجه اوردني كذا في النكاح
ان النكاح انفعدها عليها قال بعض المتأخرين ينبغي الحمل على ما يدرى
بيكون القول قول مدعيه وقال ابن عمر الاسلام لى ورج المذكره في التمثيل
فله انشاء وبعده وفي كتاب التمثيل من المرفقة ان اثم ط لها في عقد
النكاح ان اثم ورج عليها بل لم يدرى ما بين ورج بفضت بالثلاث بل لا السك
مذكره له وان كان اثم ط بعد العقد فله ان يشاركها فيما
زاد على النواجر اذ اذ على نية وحجاب وفي كتاب الامثلة بالطلان منها
ان اثم ط لها عند نكاحه ان اثم ورج عليها بل لم يدرى ما بين ورج بفضت
ان تطلق نفسها بالثلاث والافكار له لها هذا في بين بها ان
طلقت نفسها بواجده وقد بين بها فله ان يجمع وانما بين بها بانها باواحدة
وفي سمع عيسى ان كان بين طلفت نفسها بواجده ليس بها (كثير)
من ذلك لانها تبين بها وهذه القول غلط الطهر ولا تكون احوال اخرى
من التخييم وكذا له هذه في خلاف اذ ان كان هذا اثم ط في غيرهم وعلمت
على ذلك قبل ذلك له بها واختلاف في مسئلة المرفقة (اذ اطلقت نفسها)
واحدة بعد انشاء هل له ان يجمع بين المرفقة مرفقة مرفقة وقال
محمود وغيره ان وجهه له لان ذلك اثم ط في اصل النكاح واختلاف
التخييم وزعم ان قوله في المرفقة خلاف المعنى وما من المذهب وهذا
الامر في التمثيل بل ان اذلت وبني لم يبق غير واحد من التمثيل
والمصير به سلكها الموقوفين في عكسية المذهب والامر ط النواضع فسل
النكاح ان يستريح ذكره الى عقدة النكاح بل شاع في اعتبارها وان اثم

خليل

ط اوردني كذا في النكاح
العلم اورد على سبب
خام

منه على الحد
العلم اورد على سبب
خام

من قدر على نفع اخيه المسلم وجب

على التمكن منها اضرارها كما يجب عليه وعلى ما يلهيها له في زواجها عليه
للاعتناء به وقد تقدم ان من قدر على نفع اخيه المسلم لم ينفعه
اذا وجب له بلانه قد تقدم ان النكاح يلزم من الغيلان ثم عاين المهر امة
انتمى زوجة والده الفلاني عليه بدستور امة بدستور عليه وجعلها
باجتماعه كما انه الفلاني عليه بد الكفالة والكفالة بالانقطاع وقد قال ابن
عباس رضي الله عنهما اني جالس على المنبر ارمي لك فقال المصنفون انكم لا تميزون
مع اني عينة وليس ذلك للاب والنوصي ولا غيره هما وانما هو مختص بدني وبع
في اضرارها واجابتها للتوكيل مما يطلب منها وبطاعت الامم والعهدة
لذلك بولايته بالاسباب المتضمنة له الكفالة على ما تضمنه النية في بيها
وايضاً بالاب يعلم ان ابنته في العدة بنية منه وقد قال القاضي بن العمري
كل من علم بشيئ بسبب من الاسباب وجب عليه العمل بمقتضى علمه
وابن ملط عن عيني اوصاله في بلدي مع علمه عنه ما يدعي القاضي علمه
بخلقه ولما عوى ثبوت ذلك عده وحق بلدي في حضورها ولا اضرارها
على ما لم كله مستور في ثم على تسليم الاستدلال بقول عبد الوهاب
بدان زوجة قد فعلت موجبة وهو التوكيل ووكيلها فلان لم يوجد القاضي
عليه دعوى وقد طلب من خصمه ما يحكمه دعواه عنده ما يستلزم وجوبه
ثم عاين في كنف القاضي من ذلك الامر اظهر في الدعوى عنه على ان استلانه
بقول عبد الوهاب غلطه وبعده لانه لا يتطابق على مدعاه لان كون
الوكالة بل لا بد ان اللازمة بل بحضور او التوكيل ان مسلم بلان حمله على
الكفالة بل يفعل جدي عني واقعة هذا وان حمله على الكفالة المحمية
اللازمة ثم عاين الاستدلال بعينه من غير ما تقدم ان ذلك اخا في الزواج
عن زواجهم على انه لا يطلب من الزوج التوكيل فقبل ان يزوج انما كانت
ما الكد امر نفسه من اكله الابن ان لم يضمن له عليه حتى دعواها بالسكران
لمجلس الحكم بلان اجابت للحضور والتوكيل زوجها او عيني كما لو لم يكن
زوج مباح وان امتنعت كسكر عليها القاضي بل عوانه ونحو هذا فظهر

تفسير
٣

بعد

ويقيم الحق لها وعليها وبعد التمهيد على بطلان قوله بطلان في الغرة
عليها ان وفوله وان زوج يطالب زوجته النكاح ليس يصح على مدعاه لانه
في الزوجة النكاحية عصمتها بغير زوجها مسلم وفوله يجب على الزوج
امد الزوجات بتفدية تفرير بطلانه واما استدلاله بدان من المتضمنين بعينه
جعله لان مسئلة ان بدان للدهندار يعني بكفالة الاب بها وانتمى عن
اندهو الفلاني عليه اندهو الفلاني عليه بطلانها بمطالبة مدعاه اسرها البرنية
والدانية ونحو هذا عن الفلاني بكونها النكاحية عن التبعيل ومباينة اللازواج
وفي انزاله علم فطرح العصمة بالخلع انما وقع من الزوج بها بعصمة النكاح
بينهما مفصولة بطلان وبعد انما حال هذا القاضي كيف فاسر امر اخي امس
انفردم عليه حار ربا في ميدان تقيم مواد الاكلام التي عينة وجاهلها لمراد
(يفزع الشك) بان الدانية على امر مطلوب ثم على حتى جعله من باب من
قد رعى نفع اخيه المسلم في من نفعه بل لانه وانما ليه راجعون وفوله
من قدر انما قد نسق ما فيه مستوفيا ويري ما اعتمده عليه في حكمه بتوجيه
اليمين على الزوج وتكميله من ان زوجة الفجور عصمتها بيران وجبة الاولى
لتعويضها ولما هذا عن حضور مجلس الحكم بينهما بدان تعويضها صحيح لان نكاح
بيعتات التمسك الفجور انما لم ينفك عن واحدة من بيوتات الموضوع
على من وراثة التمسك ولما هذا عن حضور مجلس الحكم لاي حكم
اللا بد ان ما كانت ولا بد حقوق الاموال ولو كمن ولو ادى الى صيادها وليتبعين
في ذلك بل لو كانت بالامر او بالانكار رد بان تعويضه لتمام هذه الزوجة قد
وكلت على حسب ما طلب منها ولان وكيلها مجلس الحكم في جميع اوقات جلوس
الحكم وانتصابه له ويشتد فلا يجاب ويطلب ما له عليه من حق واجب جلايل
وهو من دابة لم في الاوقات المذكورة ولا يلتفت اليه وهو مدعاه لا يشكك
بذلك ويبلغ في التمكن لكل من يواجهه ويرى ان يمشي الى ديار العرو
وغني عن هذا في الهيكلة والمناصب ويذكر ما هو من ذلك مستفيض مشهور
من تصديرت حكم انما زلة بها ولم يجر في ذلك معتمد الا في الموضوع والاعين

عبي

في نفي الحق

والمعلوم من انشراح طلب النسل. بل بعد من مخالطة اجناس الى حال والبعد عنهم وقال صلى الله عليه وسلم يا عروا بين انجاس الى حال والنسل والمعلوم شي عا ان اللص وروا اخر في هذا الباب ما مضى بسببه وتغير وعلم بما قد مر متعلق بقدر الحاجة اليه في ذلك وقال في مطلع المازري يبعد عن المي اية في خصامها من الخصوصية بينه وبينها وان كانت شابة في حال انما ان تكلمت يسمع كلامها ان يشعربها اية تارة توكل من يغرب عنها ولا حق المحرم في انظارها مجلس الغاضي وانما احتج الى ان يبعث اليها بدورها مخاطبا من وراء ستر من يبعثه الغاضي اليها من يورث لشيوخه ودينه وورعه ويكلمه الحكومة في امرها فكل ذلك امر على ان وجهه تفضل في ذلك من يبيع الحكومة في شأنها وكرهها فلا يحكم تركها اية على ذلك يستلخصها عن مطالبتها فلم يكلمه الغاضي حيوابه ولا سمع معلومة بانها له وانما لم يراجعها واما ما ذكر من اللدخ فلم يكلمه الا احد ولا بد اني هذا بل انكفي اليها احد وهي مع ما هي عليه من انشراح موضع والده الا غلبت زوجها ولما خوفت ان يحجب عن جعل عصمتها بمرها بل دلت اني تطلبها عليها بل سألها العزل وولدت رجله من فرقتها وكان تقدمه الطلب الغاضي بتسعين طرفة طرفة وطلب غفوق ان وجهه من زوجها ولم يلتفت الى كبرها كما ذكر في اللدخ والامتناع من حق عليها طلبت به وكل من قبلها من دعوى وجواب عما يدعي عليها وكلت عليه من دفع حق ميبها وعليها حتى اخذت زوجها ولما هذا ان ضيع من خلاها بانسارح صا شت صياح المي اية التكلل فلم يلتفت اليها بل في قلبه وعقله وشعبه مع المعلوم من رقة النسل على رضيع الولد من وغيبته عنهن بانها لم ير وانما اليه راجعون وان كان انما ما دامت الام في عصمة ابيه حفظ نفسه بينهما فكم كان جها في ان همة من عصمت رفته وفوتت شدة شدة شدة من يد يوجب شره ان يعصب عليه وقوة ان همة ولم يقع بذلك من احد ما يوجب دفع انوارع به الا قول الغافل ارجع عن تطبيق الانانية ورا بقاء على عزم ونوعه في محله المني وعلم بها في جميع ما جعل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

في فضيتها حال مطلوبة لم تجد ناص السكوة زوجها ووالدها وتعصب الغاضي ومن لا يفسد له من اهل الخرج وغيرهم بهم وبالميل الى اهل البيها وكان من الخرج انوا جب على الغاضي بمقتضى ولايته حين ثبوت ان ان وجهه بدارر سكتها والدها بالذلة امر بنفسها في اكلها الا بد ان ان من عليها حق في ذلك دعواها بالمشاهدة بمجلس الغاضي وتمتنع من الاجابة بل ببينة ان يتصور عليها بدعوانه ويخبر بها نفس الامر هو المعلوم من نص في الحكم ويقيم الحق بها وعليها منسبة سبقت الدسار في العلم وتم نقول قال ابن قيم الجوزية من ذهب والد يجب انظر الى الحق بكل امر يمكن من يدعيها والطالم الحق ان يحل عليه والحق في عما يوجبهم ويقتضيه (فيقيل بل الحق في اصاله الحق اني اهلها بل لم يجز انشراح عية اوجب من انشراح في ذلك بل لا دورا بل كملت لم في ذلك من اعلم ان عملان فيهم انشراح والد فقال على ما لم يدان به انشراح والامر حسيب من يبدل الحق بالباطل ويضع الحق في غير محله والخصم الخاضع في موضع حضور الغاضي المجتمع من التمكن من حضوره مجلسه ورافعة الحق عليه في ذلك من في لذة الغايبا ويحكم عليه بقطع عنه المي تب عليه في مة العلق طرفة على من بعد بمرها هذا وانما زلة بسبب من هذه النوع لذي ان وجهه اللوني غير متمنع من مقتضى انشراح لافقتها وكلمة عنها في جميع شعورها وعليها وعلى كل تغديرها بل اربعة ان وجهه طرفة هذا بمرها رقة اللدخ لمن هي مة عليه بتطليها بالثلاث امر لا يجبي على من له تبصر بل الحق ما يريه والده وليي المتقين والهادي الى المي اط المستقيم وير ما اعتمر عليه في نص به بل حكم في ذلك وقد دل ذلك منه على عزم دعوا في كل تطوع يعرفه الملتزم على نفسه انما امر بل امر على جهة التطوع وعدع انشراح انما لا يملكه ويقتل قوله في جميع ما يدعي فصره بذلك التطوع ان تطوعه بالتخليد في التعليق وفوعه منه على جهة الاجابة والجواز لا على وجه الا انشراح والامر والنهي عيين

في فضيتها

بان لا يلزم منه في الفروع على الإطلاق لانها تنوع وكسوع ولا كنه دخل
 فيه لانه في الوجوب والضرورة وكذا يلزم مثله في ابتداء العبادة انت المنع وبلات
 في الدخول فيه لانه لم يكن يحتم الوجوب والالتزام وانما كونه بمعنى اللزوم
 واعلم ان العبادة المستمرة للشرع وبذلك يكون فيها يتم في اللزوم ان المنع على
 والوجوب ويتعلق بعمله للزوم وهذا لا يخفى على غير عاقل صحيح وكذا لما
 عرفت من انما انتم عرفت انتم بعلمها حكمها بعد ابتداء ايها
 وكذا انتم وعلمها انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 على اللزوم والالتزام بالاجابة والقبول وهذا حكم انتم انتم انتم انتم انتم
 ولما انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 الا في خمسة عرفت وهي المفارقة والغرض والجملة وتحتسب الجملة قبل
 انتم وعلم في الحكم والوكالة وانما انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 واختلاف في تفرقة التفرقة والفرقة والغرض على الانفس وهو انتم انتم
 باسم وعلم وبذلك انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 الاحكام البغية والاصولية وقبول نصي مما لم ير مع ما يذله عليه لعلم
 في شيفته ومذلوله ومسماه النج والحق لانه فصد بلعنه في
 في معناه الى معنى انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 ما لم يقال عادة او في بنته او في بنته او في بنته او في بنته او في بنته
 ابن الغاسم في قبوله عوالة فصر انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 قبوله عوالة فصر ما لم يقبله لانه كل من يقبل قوله نعم عا
 بان لا ما لم تكذب العادة فبان انك تدين العادة لم يقبل قوله وذلك هو
 حجة وكبل اني وجبة عوالة التي فاع بها عنف واسمعي الغايد والحاكم
 والفساد في تشكيه ربي ما اعلم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 المعجزة عصمت بمران وجبة الداعي قول الامام ابن عبيد صفة التمليد
 اية العبادة الى انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 او يبيد غيري بان لا تخفى كلامي لم يبرأ ولا يلقي نفسه وانما طالق ان ثبت

من عرفت كما انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 وتعرف على الداعي ومن لا يملكه الخمسة

في كل من يقبل قوله نعم عا انك تدين
 العادة لم يقبل قوله

صفة التمليد

ولما لم يبرأ بان ان كان هذا الملعون في تحت وداعي التمليد لانه انتم
 والحق في لانه مريض على المعنى المعج في المنع من هذا الملعون جنسا وبصلا
 وخاصة في معنى ذلك الصيغة التي هي في روج الخلاف في روجها او يبيد
 غيري بان لا تخفى بان هذا الملعون انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 الوضع الخفيفي وموصفاه ومعناه ومذلوله وذلك الملعون هو الصادر
 من انتم ربي الى وجبة في الرافعة ولما بينت انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 عجمة عجم بهم التتم في غير انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 في لعبة النساء ان يبر بانتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 في الحرفة على ما هو موضوع لانه لانه على انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 الملعون الفيد التي هي اما انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 فانه انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 حكم جميع الاعباط موضوع على المسميات والحلولات والمعنويات الى انتم
 تحت الاعباط بضم في نعم بانتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 لعلكم او معنويات او منكم ما والادب والادب في ذلك الملعون بانتم انتم
 موضوع للتعلم ربي على ما هو عليه والغرض في انتم انتم انتم انتم انتم
 وانتم انتم وتعد حصول ذلك بانتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 له بانتم انتم وما فضل عن ذلك وحكم صفة التمليد في انتم انتم انتم انتم
 للتعلم معنى المنع من المنع في المنع في المنع في المنع في المنع في المنع
 والعقود وبذلك انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 واعلم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 من فضل البلاد وعلمهم بهمهم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 بل انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 من تكبير من البلاد واقبال ظنهم الباطلة وارايم الباطلة في مدارك
 العلم وقد علمت بما في ربي وتقر وان اللاصل لغو الخ في باب الخ
 وانتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم

انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم

ولما لم يبرأ

[illegible]

ازموا انما انت في غلب فيها صديق الحق
الخلاص يد سعيا عافية

لا تفتروا على الله شيئا ولينصركم الله فيمن يشاء الله فلنصفق له
 ولئن لم ينصركم الله ولو أنتم لفي الهزيمة

[illegible]

(۱) اسحاق ابن فارس مؤلف حجة عالم فقه
الحكام على العدل

قاضي منافع الله ونفعهم من اذنه بقبلة وبعدها
على الدارضا

ولقد احسن الغالب في ان من المتفرد حيث قال
يا هذا اني ما ان التناخذه في قوله كعب في قوله ان مسعود
يا اني ما هذا اني قد خذاه غي في بيت ولم يبرح بمسعود
وفد فالرسول الله صلى الله عليه وسلم تسليم اذ اظهرت البديع
وسلكه افعاله عند الله تعالى وقال اعمى بن الحنظلي رضي الله تعالى عنه
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان انسانا اذا اراد العالم يعلم
يا حنة واعلم به يومئذ ان يعجزهم الله تعالى بعد اياه قال ابن رشد ما اظنه
زمانا بهذا ان ما في **قلت** بما نقول نحن وقد وجدنا في الفقه ان الناس
الخير لا يبرح فيه من مصالح الدين الفيلد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم تسليم بذي الاصل في يما وسيعود في بيما كما اذ يوضح
لما حال فضاة العصر وما علم عليه في صلحهم في ما نفعهم في فنون اهل
المذهب قال ابن الجلاب ان ذكر الحليم انه حكم بامر وانك المحكوم عليه
لا يقبل قول القاضي الابينة واختاره النجاشي فاجاب لصعب عذبة الفضلة
الذين قال المازري استبينت في مسئلة ان وجبت فيها خصوصية ما تنفع
من العترة في ذلك ومسئلة من عترة ابي يعقوب المشهور على عترة واهل
القاضي بذلك واجبت بانه لا يضيء الحكم وكانت **قلت** على المقتضى
اذا اظهر عليه بالافراد العراوة ان الغالب اليوم عرو الشعة بالمرء
والقاضي والمقتضى ولذا اتان المشهور مذهب ابن القاسم لا يحكم القاضي
بما يسميه من الخصم في مجلسه اذ انكر بعد افر او خلافا للمحتون وغيره
ونو فان القاضي حكيم وحكمته عليه وانكر الخصم بالمشهور
في قول القاضي وقال ابن الجلاب لا يقبل قول القاضي الابينة واختاره
النجاشي على ما في العسلا ان ما في وفي المتطعية قال ابو بكر بن عبد الله
قال ابن القاسم اعم ليعمل ان ما ولو اذ لم يحتون زمانا في جمع
عما كانه ولو اخته بقوله لاذ هبت اموال الناس وعلم عليهم بما لم يعلموا
به وفي اجوبة المازري والحكماء ان لا يلاحق لهم الحكم بعلمهم بل لو

اعرف مسعود لا علاج عن نعيم المنكر
وصيه

اعرف انك لا يدخر على يد النصارى

اعرفا تغير فنون اهل المذهب في حال
فقدرة العصر

انما القبي المقتضى بفهم المشهور على عترة
وهكم به الخاتم لا يضيء الحكم به

لا يحكم القاضي بما يسميه من الخصم
في مجلسه اذ انكر

اعرفا حكم ان ما لا يلاحق لهم الحكم
بعلمهم

فيل انك لا يلاحقهم خلافا اليوم ما بعد ونوكت ابيهم اليوم الحكم بعلمهم
لما انك لا هو الا حسن عتدي ولا كن منعهم الحكم في هذا ان ما هو
الحق والصواب وقال الدليل ابن عبيد غلبه الاهوية على الفضلة في هذا
ان ما ان اخرجوا لوانكر المحكوم عليه بعد الحكم انه افرح لم يبعد على
المشهور وقال ابن الجلاب ان ذكر الحليم انه حكم بانكر المحكوم عليه لم
يقبل الابينة على حكمه ابن عمر السليل انما فيقول القول انما يفرح
ابن الجلاب لان كل ما لم يسم نضاه في مخالفة المشهور لان مسئلة المشهور
ما خالف الخصم بها اذ الفاضل حكم عليه انما خالف في نسبة الفاضل بقوله
بقوله حكمت عليه بصرف ابي روي والخصم يدعي عترة او مسعود ويقول
حكم علي ولم افر وفي مسئلة الجلاب القاضي يقول حكمت عليه
والخصم يقول ما حكم علي ونوع صفت مسئلة المشهور على الجلاب احتمل
ان يوافق المشهور ان عبيد هذا يدل على انه بهم مسئلة ابن الجلاب
على ان يقول قول القاضي انما يتوقف على ابيته بفرضه بانه لم يقبل
ولم يلق قول المازري عن الحكمة والمنفعة والصلحة منع القاضي من
الحكم بعلمه خوف كونه غير عدل فيقول علمت بما لا علم لديه وعلم
هذه التحليل لم يقبل قوله ثبت عنك كذا لان يسمى الابينة (تقبي)
حكم به وقد رتب ابن العطار الفصار ففعلوا فقال لا يقبل منه حتى يسمى
ابينة وكذا قال ابن الجلاب يتوقف على ابيته انتهى حكم به
بتسميته لرابينة في حكمه وهو مقتضى جعل النجاشي فيقول
الجلاب خلافا للمشهور لان مسئلة النبي جعل حكمه هو المشهور
انما هو في قول القاضي في اسناد حكمه انما يقول لم يجبه (ثم عبي)
وهو افر ارا الخصم المتسمي لو فت فبعوا الحكم عليه وجعل قول الجلاب
خلفا له ولا يتفرق وتكون خلافا له لا بما يسمى به المازري بانه موقوف على
قبول ما اسنوا له حكمه بشي عابته سميته وهو الابينة وذلك لما خلاف
ما يسمى به النجاشي بانه مله **قلت** الا ان يقول قول القاضي فقام

ما انك لا يدخر على يد النصارى

عرب (انقل) علی دولتہ الحمصیین
وتبصّلہ

حرد الدين وصيانة السنة فضع البدع وردد اهلها وكف اهل الاعدام طاع
 ومعاذ وردد اهل الزنج في ما هو اهل القبايل وقد ذكر في شيخنا الامام ابو
 الفضل ابو القاسم البزرجي رضي الله تعالى عنه حروبا عدة عليه الصلاة
 والسلام اندف على رأس كل مائة تبيعة الله الانبياء من موسى لهم
 فيهم وعجبت لهم ثم يعتمرون فيهم لهم حروبا فكان على رأس المائتين
 الثانية موافا الامام الصالح الولي ان كفى التفتي عمن ناهى عن الزنج واداه
 ابو جارس عبر العزم في حروبا لواء اهل الذين وفتح سنن المؤمنين وما يجوز
 شمع المسلمين على الله تعالى يعظه وانكته بشيخ جنته ودارا
 غم اعز استعزاء وادخله تحت ذم وعلمه ولا وقد انشئ فواله
 وانكته من بعده عن فطحة وفضي عن محنهم وامر وكان
 رحمه الله تعالى عليه حاله المسبلة فانكاه بيلادهم بنية فصر الفتح
 منها صبا ليجمع بالحقايق والبلاديين والخياريين والجباسيين والحقايق
 الخضر ارات يستلهم عن حال اهل الولدات ويسمى طم في الزعمية وعن
 احوال اهل الحياء ودعا فتم للناس وجعل يفتنى ما يحجب ودم به ذمة
 عند رضي الله تعالى عنه بالمستولين لانه لا يوبه لهم وليسوا بمن يقتبى
 الى صاحب جلاء اذ هم ضعفاء واهلهم فته واهل الغلة والبدن ليس لهم
 من جهة اهل الولدات والحقايق ما يحلهم اني قول غني الخفي في جهتهم
 عار له الله تعالى بل تحسني وجعل في ذلك اذ على قضاء الكور وعروها
 حجتهم فلا زاله انشأ في ربيعهم الامام القاسم المقتبي الخليل المراسل
 الصالح المعتقد لبل العباس المراسل المراسل في بيع الله انكذلت في ذلك
 وبطله ما حصل له علمه بعد حجتهم واستغفروا من الله فحصلت بذلك
 صلاح عاقبة وخاصة ودارت بذلك معاصدة عاقبة وخاصة فلم يحصل
 الى عيبة وبقى كما لم يولد ولا عليه وان كان من جهته بل يفتنى عن
 احوالهم بنفسه وينوب من يبالغ ويستغص في ذلك ونجدة النعم
 والتغصني حين ان الله تعالى عن امه مسرنا ومولانا محم صلى الله عليه وسلم

44

وارتضاء شيخنا الامام ابن عبيد بن رجب بعده في بعض خوفه وفلان ابن جرم حسن
 قال ابن قيم الجوزية من ذهب ما لا يجوز استخراجه الحق بكسر ووجه يمكن وهذا
 يدل على ما ذكرناه عن شيخنا الشيخ زبيدي يدل عليه قول الترمذي ولا بأس بالجهاد
 مع ولادة الجور في جوعه الى اقامة الحق استعانة بمن كان وفي الحديث بينه قال
 ابي بن سليمان باعضا احكام العمال مطلقا بعد الاعتذار وهذا بعض شيوخنا
 باعضا احكام الفوائد وفيه ما لا يخفى شيخنا الشيخ زبيدي ارتضاء شيخنا الامام
 ابن عبيد بن رجب البطلان جواز نفي الخصوم تحتكم الجور وغيره في الحكم بينهم
 اذا كانوا اجماعا من قبل العلماء ليس عداوتهم وليس عداوتهم انهم كانوا
 مشقة الحق الى اربع اقسام من ملة اربعة اقسام اولهم اعداء اعداء اعداء
 ومحنة ابن جرم من حقن على رجل بعد ما الى السلطان المعرب بالتحجوز
 في الظلم واخذ المال بالاكتمال من على اربعة اقسام واقتضى بعضه استيوائه ان
 كان السلطان طامعا في شكاوى كسب ما غرم بغير حق وان كان مظلوما
 ولم يتصرف الا بالسلطان بلا شيء عليه وما اخذ الا العوان كان في اخذه
 السلطان باذنه على جميعهم ردا وما اخذوا الشيعي عن ابن لبابة الى رجل
 ينادي عند السلطان على اربعة اقسام وهو يعلم ان السلطان يتعزى
 بغيره في قال انما التفتي تكمينه وتعدى المسئلة تكفير تفتي تكمينه
 ومسائل تفتي عن تكمينه باذنه اتقى تكمينه وفي غصب مختص شيعي
 شيخنا الامام ابن عبيد بن رجب لا يحل الحكم يعلم انه يتجوز الحق في
 المسكوب بغيره ما لا والمطلوب لا يتبعه للسلكي عليه وفي كتمان السلكي
 ما غرم المسكوب فلوله ولا تثبت له بعض الحكم لا يخلو عليه ان كانا مظلوما
 وفي حادوي شيخنا الشيخ زبيدي اذ يحل الحكم لصله وصلاح الحسبة وحل الحكم لصله
 وامنوا الاسواق الظاهر ان احكامهم في ذممة مطلقا وفي جميع الاحكام
 ان من ثبت انه عدوهم ان القاضي يرد به لانه عدوهم بطلانهم عن اهل الجور
 سيما ان سبقت دعوتهم للقاضي وكان بعضه من القضاة مما يغتدى به
 يادى ببعض من ثبت عليه حق ان يوصله الى هؤلاء الحكم لا يرد فيهم واذهب

الحكم
 سليمان

اعني جواز نفي الخصوم تحتكم الجور
 وغيره

اعني باذنه اربعة اقسام

اعني حكم السلكي من مختص ابن عبيد

الولادة اربعة اقسام من القاضي

من القاضي ولعنه النحول الى القاضي لا يفسد ولو بعد له اولا
 وربما يفسد عليه محبة لئمة اعوانه بلذا اعلم انه يتوصل الى حقه بسطوة
 التواني كان له من راحة وهذا كله قد علم في جميع اوجه وارضاء شيخنا
 الامام ابن عبيد بن رجب بعده في بعض خوفه ويتجوز في هذا الفصل اصل
 وهو نسخة التولية هذه هي كد التولية وهو التواني على شئيه هل ينبغي
 قص به فيما حكم به لدا هو مستعمل بولاية اظم من كفا ولي على بيع
 الاعيان او المنافع او الالتماسة هل ينبغي حكمه في غير ما ولي عليه اذا وافق
 الحق فيها تحضي احكام ولادة المبدأ ان لم تكن جورا بيننا وكذا ولي البسط
 وادب الصلاة ووالي الاستكراهية وفي فسمتها منع قسم صاحب الشريعة
 وضمة له بالغاضي وقال الشيخ جبران كان عدلا واضرب اليه
 الحكم كقول مالك هي ولادة اربعة اقسام في ضمة الالتماس امة الجور واختار
 الشيخ في الدول وعني في المتطهر لابن القاسم قول الشيخ في قسمه عن الطوار
 قال ابن يوسف هو خلاف قولك وفعله لغوي اي ايضا عن ابن يوسف عن ابن
 حبيب عن ابن القاسم وفي احكام ابن سهل يجوز للحاكم عني القاضي
 بيع مال المحجور ارضي ورك من حاجة او فضلة دين وفيه اربعة اقسام في طبعه
 وهو حادوي قول الشيخ وعلى قول مالك في ولادة المبدأ وصلاح الشريعة
 وكذا حكم عني والي فيما حكم به **قلت** ولادة المبدأ حكم حيلة الصرفة
 في كتمان في غير ما ولو تخليه قال ابن قاضي وعلى ذلك حله شيخنا الشيخ زبيدي
 وحله الشيخ ابو محمد عيسى الغبي بنى على ولادة يبعثون يحكمون
 على من يوجعون اربعة اقسام قال ابن رشتة فلو كان طامعا ابن القاسم
 احكام التولية على اربعة اقسام يتبين الحق بهت من هذا الخلاف انما هو
 في غير العمل من التولية اربعة اقسام في حادوي مدح يطعن جوره وهو
 قول اصبع ورد اعدام في ذممة مدح يطعن بها الحق وهو اختيار ابن
 عمر الحكم وحكم العمل منهم حادوي مدح يتبين بها الجور والعدل ويجتهد
 ان يحل مدح المدونة على العمل ومدح السماع على غير المدح والاراء ان ينقض

من القاضي

[illegible]

۴ اجلہ

وہم انہما فی النہایہ
انہما فی النہایہ

יולקט

ودلالة البصيرة لانهم انهم واذهب واسم رسول انحصار اسمي بخلافه مد علمه
 القطة من التجيب وهو من انصو له اسم وعلم انجاز انهم مع انزلة والمحنة
 واذا انزلوا هم وعنه انهم علمهم به مد رايه مع جميع ما انهم نزلهم ربي
 من اقلتي شدة تودي الى موافقة ابواب القضاة وامر يوحى له احوال من يحتاج
 اليه يعلمه من ناله مدرك ان جلال قدره في الاحوال : وعجايب الالهوان
 تكلله لغز من غرضه من رتبة في امره ، ويعلم به جلاله وفضله في صميم
 وجههم هم وفد ان يثبت موافقة على الدواعي التي عية لجل من موضعها من
 بعينه الامن قدر على مخالفتها وموافقة الدين والرتكبات باكل صواب عن
 انزلهم بدله وخوابه عند به جسد العن علت عليه فني لفته في العلم : وسما
 عنه منصبه في العلم : بعلم النجاة والى الله تعالى والى رسوله صلى الله
 عليه وسلم تسليم : وروى امره الى حضرة تونس وفد وجهه من علل
 فخره في العلم وعلمه منصبه في العلم وكذا هو العلم في زلاته انما هو
 للواء العلوي : وانما في كماله المعروف : وتصلح ما صعب وتيسر ما
 خفي يفرق بينه واما رايهم وطريق تحصيله بله كين في التفاصيل بعد
 شيوخه من العلم انهم زني وابي يوسف يعقوب اني عبي الله تكلم ولما انهم
 بالسياسة التي بها كان منبره في ابدان تحقيق في العلم ومبانيه وحلها
 في وانهم وضابطا للعلم عند الحكم في شيوخه وانهم في العلم العقلية باس
 في ذلك الوقت الذين يخلصوا من رواية ويسمى من خبيرة له خفوا ولا من اوافد
 انفسهم له بسبع جنة : وانهم بدافضل علمه اهل ملته : ينفذ كذا
 رضي الله عنه عظيم ان رتبة على اهل العلم وشدة يدان بهم وكثير
 الا جسد انهم وانما بتعظيمهم العلم ويراهم عرو ولا منظر لا
 لغونه صلى الله عليه وسلم تسليم ليجل قدر العلم من كماله خواب عرو له
 فان الغي ابي وعنه ، هوان عند انهم فدان الله كوني في قبلهم علماء
 احكام البقية وفيه علماء احكام علم الكليم بنصه بنى رضي الله عنه
 بلحق واعرافه : واذا فيهم : وانما انهم : مع جملة من جملة شيوخه

۴
ومطابق
۵

عرب وارفع الشجر الخراب

تعلی

الدم من شراكم ثم في المال الذي بايديكم كما فعلتم رضي الله تعالى عنه وارضاه
المازني كان عم رضي الله تعالى عنه يتقدم في عمله ويكسب اموالهم حتى
ان جعت التجار عثر له شحم ايقوله وروى

في تمام مجواردهم والما فخره وانه لهم وروى في ربيع
اخا القاهم الطنن في جلاء بعارة من المصالح والمقارن في ربيع
وذكره في مال الله حيث وجدته سيم غرض ان فاصتم منه بالانسل
اراد الساع ارضهم عاروا في محزون بالصب بارسل اليهم ابا موسى الهشيم في
رضي الله تعالى عنه وفاضلهم فيها وجد بايديهم فاتي الى عم بن القاض
ليفاسمه فقال له عله في بايده الخياط يجتنب الخشب والعاوي يجس
الحج في فقال له ابو موسى ابوطر وابوك في السار افسم ما ييد في فقال له سار
بالله ما وانتم كنت غني ثم فاسمه ودار الخياط اعلى جميع عماله السج
ان اتي عكا في عبيده ابن الحج ارم رضي الله تعالى عنه فلم يجز عنه في الاله
جله اوعلاه ارم في امشوا لم يجز عنه في كالا وانما فاصمهم عم رضي الله
تعالى عنه لانه ران ابا يده بهم اشكر عليه امر لعل اكتسبوا بالجره
او التجاره فادتهم كمال الامه اذ ان **قلت** قال الفم ابي
ان عم بن الخشاب لم يافقه اموالهم كلها كقول النبي صلى الله عليه وسلم
تسليم في مال التميم لان النبي صلى الله عليه وسلم تسليم اجمع ان جميع
ما ييد في اكتسبهم بحاله الولايه فخر في عم في عماله ابن يونس وانه عتاب
عمر ابن حبيب للامام ان يافقه جميع والاداء العا لم يسمع اني ما
جبا ووجله رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليم في عا اذ لم وجله
ابو بكر الصديق رضي الله عنه في قال له سار افسم عم ابا موسى
الاشعري وعيم به اشحنه البر زلي في سار بعون عم في فاصمهم
مؤمن سلمه وقال المازني انه ابو موسى الهشيم في رضي الله تعالى عنه
ابن يونس وانه عتاب ولله الحمد البر زلي قال ابن حبيب كل ما افاد في الوالي
سوا رزقه في عمه او فاض في فضايه او فاض في اموال المسلمين بل لا يرام

اشحنه في

الخز منهم لم يسلين وكان عم رضي الله تعالى عنه اذ اوى احد اخصى ماله
ليضم ما اوى يده ولله الشاكر العمال اموالهم حيث كثر في ربيع ما زاد وابتعد
الولايه قال ابن حبيب وطنته ينبغي للدارم اذا علم من الغضاه له من شراكم في
في اموالهم ابن يونس قال ماله سار افسم عم ابا موسى الهشيم في وعيم
وغيرهما من الصحابه حين كثر في اموالهم واظفار ان يكون مما رزقوا على الولايه
قلت اذا كان هذا فيما شيع ان يكون اكتسب بالولايه لان جهة رسا على
تبعه في الحق وقصير في قبحه بما هو رسا على الجور والحكم بالباطل هذه افواه الله
ويجب انقاذ الجماع على وجوب اخذ ماله ورواه الى ربه ان عرف والمجاهله
المع في بيت ماله المسلمين وقد اقبى الخبي في ذاتي بقصد في طوى سوا يانه
يجزم في ماله بحكم مستغفر الزم في جميع ماله حتى يعود في اخصما كان
فيه الغضا ويخاص به الفم ما جميعا فكل من اثبت السبب الذي يده عبي
انه كان عند والختم فيه ان يعرف هذه العفونه ويخلص في السجن وغيره
من وقت ارم وقت وغيره ابن يونس قال ابن حبيب لم يجز في العلماء في ران افسه
الهدية الى السلك في الدرع والقضاه والعمال وجبات الاموال هذه افواه
ماله ومن قبله من العلماء واهل السنه والدارم افسه ما راد في العمال وضه
الى ما جبا وروى قال جميع الخاويه **قلت** وقد شاعرت بعرض الغضاه
يتناول هؤلاء اموال الدخاير وغيره بها بغير موجب شرعي وفيه بعضا
رضا يستعين به على رد اموال الناس المسلمين باسده تضم به الخلدية
ومن ذ ونه ابن يونس قال ماله لما اخصم معا ودية امر كان يده في ماله
في بيت مال المسلمين استندنا ببعده عم رضي الله تعالى عنه بما له ورواه
ان يكون له في كل من ماله ينبغي للايم وللعمال الصفة
الذي ران على احد من عماله ولا يكون عنده ولا يبيع له طرية ولا منبوعة بزان
بعده لم يبيع لمن معه ان ياكل من ذله وللايكل الصا على اللان راس ماله ومن
ارزاقه اذا ازل العمال بغير ملاقاة كل احد في كل العمل
منه وتبني بنية من الطهرم لا ياكله احد وان اثنى فيه الخاويه **قلت**

اعرف ما وعله معاوية عند احتضاره
رضي الله عنه

هذا الغرضي كتم النعم الى في الفهم وان يفهمه انتم به لكم به هيا تيم
 اهل الموضوع بطبعكم كتم كل واحد من اهل تلك الفهمية به عليه ذائفة
 طعامه بياكل من جميعها وربما قال لهم في بواحي الخيل هذ النعم منه
 وقد بات ليلة ببلد البصرة برحبوا له راسيهم وجعلوا تحمه بعد طبعهم
 معي فاعلى اربعين. انية ماكل لحم من كل. انية غير الطيور والبهائم
 الكول مع وبكم في الدلك جدا وهدد وربما قصده الله طرب الى الفهم في المذكرة
 بغضه الا انهم لم يسمع عنه ذلك وبلغه فلم يفرح به ولم يتم له ما نسب اليه
 بل ناله واخذ اليه راجعون وفيما انهم ذائفة اليه في المطالب التي تفرضا لهما
 في هذه التفتاب كفاية لا يفتة به وتمي مع الى ما كفا يمينه فنفون اعلم ان مسئلة
 تعارض الشبهة والاعراب في هذا المذهب فيها ابن رشد وابن الحاج رحمهما
 الله تعالى يعين الجوبة ابن رشد ان كان على بالبلد في الشرح في العطف
 يعين على ذلك وان كتبت في الصداق انك على الصواع لان التفتاب يقتضاه لكون
 وهو مخلص من بيعه فكتبت نحو قوله اشيش في نوادر عوايد الناس
 وسلمه الزوارع في حقه في جعل الحمايات ذائفة ومساكين المرونة واجهة
 به وفي الجوبة ابن الحاج قد دفع البينة على العراب وعمره ابن قتيون لابن
 ابي بكر قال سئلتهم زلي وبغول ابن رشد العمل بتوى وحكما
 وعمره ابن عاتق ابي ابن رشد ورحمه فائلا وهو الفلاس فكتبت
 وقد وقعت على العتوى به لاهل العلم وعلى نفل ابن رشد وجهه مهتم
 شسرونا قال ابن عمر السليح هو النقة نقله وبهما واما اذا اكلت الكتب
 على الصواع والبرق بعد مضى زمن البناء وانقطع الى وجه عن هذه الشرحية
 بوضع ذائفة منه في زمن ثاب فلا يدرى له الدبر اعلم وهي مسئلة في هذا العلاقة
 ابي الفلاس اسم زلي رحمه الله تعالى فيما كتبه في وجته حين سمع نقلته الى
 تونس فلم تسامعه زوجته على ذلك وحسنت ان يتزوج عليها هذا جوف من يرها
 طلاقا من يفرح عليها وادع به كبدل الزوجة في النوافعة وكتب له به
 فيمنع ابنه من مرضي الله تعالى عنه هذه الايداع صحيح على مقتضى ذصوص

اعني على الصواع بدلتهم بعد مضى زمن
 من البناء وهي النافة التي زلي

المتفهمين والمتفهمين من المتفهمات من اهل النوافعة بحسب اوطافه تعدد
 انهم على ريبا انه اختلف وربما تباينت بل لا شك في انهم في بعض ما يعرفه
 به على التفتاب في النوافعة انهم لم يفتهم ما نكروا ربما التفتاب من كلامه في النوافعة
 وانهم سبحانه انهم انهم لم يفتهم الجهد الى في النوافعة. ويجعلنا من نعم الله
 وحسن مثابة وهو ولي ذلك والفرد عليه وهو حسي وفيه الوكيل جدا قول
 ذلك اللب على معنى التفتاب ويغوى على ما افهم من جهة من العراب والفهم
 المعنوية واللبنية من فوهة ففهمنا لم يفتهم. واستجدوا لكونه في العراب
 فلهذا هو بل انهم انهم لم يفتهم معنى التفتاب ولا يفهمونه
 به لاهل العلم ولا في اراهم فيون انه مفطور على معنى التفتاب على معنى
 المنعم في الاعراب معنى. وكالتة والاعراب هذا بل لا يفهم قول الزوجة في قصص
 بل لا للعبه التفتاب لكونه في العراب في العراب والاعراب وشواهد
 الاحوال وطول الدهر والاركان على ذلك ولم يدرش بينهم ما يغالب ذلك وعلى
 هذا انهم في المسئلة في دعوى الخصوم وعلى الجملة والتفصيل الحق في هذا
 مع الزوجة التفتاب عصمة التي وجبة عليهم بغير ولو عراب في العراب
 استعمال ذلك للعبه في التفتاب او اطلاله عليه ولو ناله والكلان يمينه من
 الخصوم وانفسا والاعراب في ما يكتفي الشرح والعبتة لما في فبوس من يكتبه
 من اللزواج من شدة رضى والحق في التفتاب ما لا يفتهم وقوعه ويفهم
 من اللزواج طلب الزوجة وحيات باسقاطه بالاعراب على ذلك ما في ضامن من
 الزوجة في الحوايج وفي ذلك ولا يرضى بذلك واحدا من مائة وقبول قول
 الزوجة في دعوى ضروري منه على الصواع بمعنى التفتاب على معنى التفتاب
 مع ما ذكر في التفتاب اليه الا هو قول بالاصل وفيه اعتماده على مدسعي في
 التفتاب ان العراب موضع ان لا يفتهم التفتاب بل نوافعة صادقة على
 التفتاب وان ذلك للعبه مستعمل عند العمل في التفتاب ويتضمن من
 بل لا للعبه في التفتاب بوجوه الاول من ففهمه بل لا كمن الفلاس
 ابن عمر الزوجة والاعراب التفتاب طلبه بغير الزوجة الاولى واخوز وجته

المتفهمين

بیلدھی
بیلدھی

والصديق المتداخلة بل ان كان من زالم يورث فيه هذه الكسفة وان لم يكن من زالم تقبل
شهادته واستحسن بعض المشيخون مما اختلف فيه ابن الفاسم وصحونه من
شهادته ان جازي وجب له وروى ابنه ان كان من زالم عمر الشتران تغيب شهادته
وان لم يكن من زالم تغيب فلتقـ بان لا تقبل في نفسه المحبة والبيعة بحسب
المجموع الطبيعي والاسباب العادية من مجازي القضي بابت الموكة في المحبة
والبيعة والمنوية لذلك وما هو رابعهما مما دلل في علي احد بان لا تقبل في
ان جازي المتداخلة وكذا في محالطة تحت في يتفهم لواحد فمعه من جازي
والتميز لشخصه يقع بهما بعد اجتماعهما في ذلك وعوامل التي ان متصلة موكة
لغوب الى ان تصل الى حد الصرافة والملازمة بهت وعداوة الدلاء والارضاء
والاخوة وتعلم في الزمان في البيعة والبيعة وشهادة بما يقع بينهما من ذلك
مما يورث اصل المحبة او يفسدها ويحببها ضدها وتشارك المحال تقع به من ذلك
ما لا تعجب منه وقد قال ابن الفاسم في الحظنة المتوسعة بينك ان الشهادة
مطلقة واجازتها مضمون مطلقا واشترط ثلاث في قبول الشتران وذلك ارجاع
لضعف وضعه الوازع الطبيعي التمسك عنه وقوة الوازع الذي يهيئ المفايل
لذلك الوازع هذه اركله بحسب المجموع الطبيعي وقد روعيت الاسباب
العارضة من جهة شهادة الاحوال التي مان واحله من ضعف الوازع الذي يهيئ وانجرا
لوازع الطبيعي بل تحت والمحبة على ان كان الجواب خلاف ذلك وقد افسار
ابن جزي وفيه الى نحو ذلك بقوله الصواب قبول شهادة الاب لانه

علی رضی

[illegible]

عبرانی

دنه
منع غشوات الخصال واجنب اللذيق
اعز
منع غشوات الخصال واجنب اللذيق
اعز
منع غشوات الخصال واجنب اللذيق
اعز

[illegible]

لعلہ بہ صبح براء التملیک

[illegible]

۱۰

والله اعلم بالصواب

فمستحق
الفتح على ما قيل على ما قيل
الاستحقاق

دار في نفس كماله والاشرف في استقصاء امره منه ومن ان عجب ما نرى به
 به خلاص العلة والاشرف وهو اعتقاده ان الشوق يوجب عزم في نوع المتطوع به
 للمتطوع وتقبل نيته فيما اراد بل بعضه من المتطوع به ولو اراد عزم
 هو شغيفته فيه ولو كان من افعالها بالضر والنفعية ومن يظن ان عزم
 له من هذا الشغاف ان الشكاح مبني على التكرار والمحال المستمرة
 والاعسار والابطال والاضلال والموالاة وما يقضي به امر اللاهوت وحسن
 المتعدي كالمادة ان ينة فداست ان يكون التخليد طوعا لا يشترط ان يسر
 هو مما يجعل في وفادته ان يعضو كل انصاف والنفعة محبة على الشوق
 والتمسح وتغني النفس واستجابات احوالها (النسب والفرع) بالغا من النكاح
 بعد ان لا يكون في العادة (العلاقة المستمرة) في مغالبة ما يغالبه كذا
 كل انصاف والنفعة وما يفرض به المفصود بهما محله على الجمع وبه والصلة
 وبه احسان والشوق به والتمسح به (الفرع) بالغا من النكاح من
 مغاير الالفة وميل النقص وذو امة وهذا امر ذو وجود يكونه منبسط على
 اصل باطل وهو تقيده بنوع الطوع والشرط في ذلك وبين ان باطله بما
 في نفسه غير ممتنع وهو ان الجمع في بين الطوع وغيره بما كرهه ومغاير
 على التوافق والاعتقاق حسب ما صرح به في تصور تقيده بالتمسح به وغيره
 عن اعلانه تم ويلحق له في هذا ان يفسد (الفرع) تقيده في تحقيق ثم ما
 له على من المتلازمة بين كون النكاح منبسطا على التكرار وما يغني
 ذوام الالفة وبين كون التخليد طوعا لا يشترط بل باطل وهو يتبع بطريق
 المتلازمة بعين ما قاله (العلاقة) لان زوج حيف بعد ذلك تعينه نفس
 واستجابات احوالها قبل زواجه ومساكنة ربه وقيل زواجه
 ومساكنة ربه مع ما اظهره في احواله (الفرع) قولنا وبطلان ذلك
 انما هو على جهة التخليد من يفعله ذلك كذا على فصول (الشكاح)
 انما يشهد وافراده لما يوجب على اهل من ابيه والتمسح به وهو
 الشكاح لان من اطلع على ما حبه المارة من زوجها فاضى وجهه عليه

تفصلا

دع

وعزم عليه عنها ونبي المسارحة في نفسه وماله وذلك للحصول بها ولو لم يكن
 ان تليق عنها في عفة تحت حيلة لا يكون ذلك الجعل ثم كما وقد اوجدها في
 على ان يجمع متعدي بعلم وانصاف ومراعاة من المتلازمة بين كونه يسر في مغالبة
 (العضو) كذا في (النفعة) وبين كونها طوعا وقيل على باطل ويدل على كونه في درجة
 ذلك (الفرع) بل منه ان كثر ان في اللزوم عند العفة وما يدفع منه نفع من انتم اجمع
 له وقد اشترطه وقت اللزوم او بالخطبة فلا يسرع على تركه او يملكه ان وجهه
 ويسمون لجل العفة ويفسكونه في ذلك (الفرع) طعن في جمع ان وجهه ان
 انتم اجمع وانما شغل تحت في وجهه وبين سلم كونه يسر كذا في (النفعة) في جعله
 في مغالبة البضع قبله بما جرت عليه في ذلك كونه طوعا لا يشترط بل لا يكون
 في ما بين ما كان باطلا في التمسح به والتمسح به وبين ما يقضي به ان وجهه
 في نفسه وما كان تحت في وجهه بالاول جعله انتم في عظم اللزوم وفي مغالبة
 العضو والاشرف في انتم في وجهه ودل على وجهه على شغيفته وبين سلم كونه
 يسر في مغالبة العضو ولان ما هو في مغالبة ومالي وميتة له كونه طوعا
 لا يشترط بفعله في دفعه ان لا يفي في الشوق وغيره في تعليل (الفرع) والفرع
 ثم تامل في هذا انتم تعني كذا في طين خالها اصل هذا الاصل ان له اللزوم
 مستعمل في التكرار وحل فيهما بين ان وجهه على فصول (التكرار) وهذا
 رجع الى تسليم كونه تليقا ونبي ان امة في شغيفته ويلحق رجوعه عما له هذا
 ان اعله وما هو الاقلا عا من تب في بيع تقيده في مغالبة انتم بعة جازا
 له (الفرع) راجعون الى الشكاح يكتبونه بعد مسطور عفة النكاح
 المستحسن على جميع ما هو مقيم في النكاح ما بيني عليه المغالبة المارة من
 المارة من امة في دفعه او كذا يملكه وصفتها وما يعتمده في معنى
 ذلك في جعله متلازمة في ذلك كذا في النكاح والتمسح به اعتبار بكونه مفصودا به
 ما انتم في الالفة من المغالبة بخلاف التخليد لا يعتدرون به كذا في جعله من
 جملة النفقة عفة النكاح ولا يسفك في الالفة من مغالبة ما يفرضه في
 مغالبة له المارة من امة في كفي مجازة تقيده على وجهه ان له دليل على فصول

ما في مفعول الامر ابن عتبة عن المتكلمين ولو شئ ط عرج الغيبة عنه وقد نوبت
 بعد الزيادة ففهم وشئ ط على التصريح بالصواب انه لا ينفرد الا على خلاف كذا هم
 عليه بنزهة باطلاق الصيغ على التصريح من حيث ان الذي وجه الزعم في ذلك نفسه ولا
 جرم في ان التعليل بين الطوع والسعي صواب في الوجدان في الجملة انما يندسب التعليل
 لا التوكيد لان الزيادة والاضافة الفصل التمهيد يدل على ان تمكن والاضافة بتحقوق
 الاختصاص باللازم للمادة والاستطاعة عليه وان لم يعبر العرب به على نيل
 التمكن تسبيلات وحصوله عن فهم واستيلاء وذلك لم يمتنع به التوكلية ولا
 ما يتوصل به اليه بحول الاشياء جارية يسر كادحة جعلها تبادلة لمن جعلها
 يسر وهو المالك للمالك باختلاف صيغ التعليل والتوكيد (رشد الى اختلاف
 معناه التبرين لواردهما واحكامهما وان كانت صيغة (نوافعة تشعير بالتعليل
 المتدبري للوكرات فكيف تجل على الامر بين ويتعين التوكيد لارادته وقصر
 خلاف اللبس وما يشعر به من المتطلبات للوكرات معنى ولازما وحكما واسما
 والطوع في التعليل لا يختلف بينكم كذا في الجملة يسر الى وجه الاستواء
 المعنى في ذلك انه المعنى للزعم بهما على التسوية لا يتعين ولا يختلف
 بالنية والضرورية ما تفرغ واللازمة في ترجيح قول ابن المحارب في حمل لعل في
 الطوع على خفيفة التبرين مع الاستواء المشتمل ط والمتطوع به في المعنى والخفيفة
 والتميز - خفاتها كقولها يسرها لا يفرح عنه في تبصير منورة
 جازعهم والبعهم والانطباع بان الاحكام منوطه بالاعتاني والاعباط عنوان
 عنها واعلم ان خصوصيات الاعباط لا يسرها في تبصيرها بالعلم للشارها
 بالتميز وهو غلاته والازمة والاسرار به للاعتناء والالتماس في الاحكام
 الرضي عية وفي حمل مفارقة التمكنين عليها والاحكام تدل به بعيد عن
 التحصيل وكل من ذكر خفيفة التعليل من عملها في المصنفين فهم
 ذلكها انما لم يشتمط والمتطوع به وجعل حكم ذلك الامر مع عموما وليس
 له العزل عن ذلكها فلفظا وعلى هذا ما تفرغ عن الضرورة وعينها وكل من
 ذكر خفيفة التوكيد في ذلكها ذكرها مع هذا بل ان له عن التوكيد قبل بعده

م

هذا وكل عليه بن القول ان ما جعله ان وج (نوافعه يسر وجهة من خلاف من
 يتم وجه عليها لقوى والبلغ من معنى التعليل المعرب بهما تفرغ على ان ذلك
 خفيفة في مبالاة روم على ان غلاته ان جعل يسرها خفاتها خلاف (تلك النية ظاهر
 في التعليل له من ان في التعليل وهو وجهها على التعليل مغيرا يكونه تليد
 معروض اليه في عدم موقعه عليها كذا ان اردت به وبطلان الالبغية والاسريرة
 بقوله بعد جعل ام (الاضافة عليها يسرها بقوله ام) واحد الامر مضى اليه
 جميع امور العصمة لان التكملة انما اضعفت تحت بيتنا اول العصمة في التبرين
 في ام (الاضافة لواردهما) وقد صرح به في قوله اي التعليل في كلمات من
 النوافعة الى التعليل وذلك مجموع ام (الاضافة لواردهما) وقرعها او لا بقوله
 ام (الاضافة عليها) ذلكها تليد بقوله تليد تليد بقوله الواحد في الاسج
 التعليل ولو قيل له في الغنها بما يكون لها اوله لكان له وجه وليس له
 ذلكها بل التعليل المحروك بما تفرغ ذكره وقد اختلفنا في العصمة في التي وجات
 بشئ على ذلك الامر اي هي افضل ان وجه من غير وجهها عليه عليها عصمة
 وهي امتناعها من غير تليد بها لظلال الباطن والنوافعة قبل التبرين
 وبما تليد بها لظلالها وبما تليد بها لظلالها وبما تليد بها لظلالها
 في وجهها وهي متنت على غير واردها عنها بالصلوات والبيان في الجمع
 او قبل الزيادة او بالمولد والمعلوم من التسوية في شدة غير تليد على
 الزيادة في التسوية في نفسه وفي ماله ما يبلغ بها الى ما انصار اليه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم تليد بها في خفاتها وانعرا في تليد بها
 انما لا تفرق اعلى التوكل في التسوية في ماله ما يبلغ بها الى ما انصار اليه رسول
 ما يحل بها فيما يتوقع نزولها في ذلكها في تليد بها فيما ينبغي توقع ذلكها
 منها بتليد بها عصمة من يتيم وجهها عليها بالشد مد يكون واعظم ما يكون
 في ذلكها المتوقع وبقي اسبابه وجهها في ذلكها المتوقع بها فيما ينبغي
 من التعليل وشرته بتليد بها الاحتمالات والنوافعات بتجراها جلال في ذلكها
 او ان عفا انكح عليها في لغون في اجابتهن الى مطلوبهن ومطلوب

اعرب ان التكملة انما اضعفت تحت

فب
 عدد العصمة

او بعد يهن بشهرون بلانتميلد التعلل ولم يلعب في قديمكم مايرعاه من الحد مديوجب
 مسطرة وبطرافه ويقتضيهما بالفتح بلانهم حيث يكتبونه بالرسول وثيقة عند
 التكميل انما كان واقعا بين المتعاقدين وفي التمسك على وجه الشك في التعهد
 موكد انما في روضه شئ صيته وانما العقد عليه والفتح بلان انما يكون على
 معنى التمسك عموما في ذلك والى اية جميع وفاربعه وثلاث عشرة عاقد وعي ب
 علم ويكتبونه طوعا على طاعة بالفتح من الازواج من قديمكم عصمة من بينه وحيث
 عساهن وبشهوره على الازواج في ذلك بينهم بغير عقد جميع مريد مع عصمة
 التمسك وحيث علمت على وجه التمسك انما في ذلك انما في ذلك طوعا واختار رسل
 وشرة ذلك وقوته ويعبرون عن ذلك كله بكونه جعل بغيرها اخراجا بين
 عن جهة الزوج وبغيره تصدق باله فيه بغيره في جعله في مع عصمة التمسك وحيث
 انما في قوله عن غير التمسك وحيث علمت انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك
 من فصح ذلك علمت انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك
 ذلك التمسك وتغوية حصوله والاختصاص به وذلك هو المسمى في التمسك
 الحكم بانتمسك به مع عصمة عنهما وحيث علمت انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك
 واضافه موكد انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك
 ولم يلعب في هذه الباب عموما واطرافا شعورا به ولا في قبول الاعمال والامراض
 جميع تصدق جميع في ذلك انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك
 التمسك في ذلك والامر وضه له بوجه ما لو كان عنده من الغرض له
 لم يقع في ذلك بوجه والاصل انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك
 بكنهم الاستبعاد في حله وسقوطه في وجهه فيمن خشي على نفسه ان في لعزم
 فيعلم امره واحدة في جميع مفاصله من التمسك بكونه في دعوى في التمسك
 في ذلك بغيره وتغيب منه مع مسهولة ذلك على تلوته وفارصه للكن ذلك
 واقعا في كل عقد نكاح اشترط فيه التمسك مع خلع له عن الزوجة وولها
 ولقوة عن الزوجة وولها في التمسك يشترطون ما يضمنه وقوعه واعماله
 من الزوج ليعلم بلان التمسك لا يحصل المفصولة بالتمسك وجميع الاحوال

العلمية

المطلوبة لعصمة في التمسك وعلم ما في مع العصمة المتوقعة والحق العلم
 والعدالة انما في ذلك جميع وفارصه في ذلك انما في ذلك انما في ذلك
 عمل ذلك ما يلزم في التمسك عنه بام ان من الان التمسك بالاعمال الاخر
 ابلغ من التمسك بالاعمال بلانهم في التمسك عليه وهو قوله انما في ذلك انما في ذلك
 انما في ذلك الامور وفارصه بلانهم في جميع رابع العصمة انما في ذلك
 لا حيلة في وجبة ويوجب قطع قطع التمسك في الزوج والزوج وحيث
 انما في ذلك عصمتهم في وجبة الاولى والمباينة في ذلك انما في ذلك انما في ذلك
 انما في ذلك التمسك الذي هو مجموع رابع العصمة الذي كان في مطلق التمسك
 طاهر اوله فيه المماثلة والى ذلك عوا عزم ارادته وفارصه في ذلك انما في ذلك
 وجميع ما يتوقع من التمسك ماضوا في باصنه او طاهره بام ما بقوله بعد
 ذلك انما في ذلك التمسك واستعماله بلانهم في ذلك انما في ذلك انما في ذلك
 لتحصيله في التمسك العلم بالتمسك التمسك في اوج لوجبه التمسك في رد مس
 جعله في سبب بلانهم في وجبة وانما نسبة وتوقع انما في ذلك انما في ذلك
 ومرد في ذلك انما في ذلك في صفة حبيبتها وحسن وعلمتها له في احوال
 بلانهم في ذلك وفي وجبة علمت عليه وانما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك
 احواله انما في ذلك والتمسك انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك
 رضاها وحبها في جميع مفاصلها منها بغيره وافعال
 ومحبة وانما في ذلك في جميع الاحوال وذلك عن الزوج منها وغاية مفضولة
 بها وانما في ذلك العلم والتمسك انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك
 الزوجة والى جهة والمرد انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك
 تل ذلك في مفاصلها وسببها في مفاصلها واعطائه ما في مفاصلها
 وفيه على علمها معه وانما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك انما في ذلك
 والفصل من التمسك من اولها يهن من الازواج مجموع ذلك من التمسك في
 وحصول ذلك من العجبتين وعلى الحقيقة رفع عصمة انما في ذلك انما في ذلك
 اعلم ما فيه الزوجة من زوجة وترغب فيه من جعلها واعطائه ما في مفاصلها

فيعلم
 على ان التمسك بالاعمال على
 ابلغ من التمسك عن الاعمال

اللا اظهره
 ٩

بسم الله الرحمن الرحيم وصلواته على سيدنا ونبينا محمد وآله

الحمد لله الذي جعل في خلقه من عباد الواعظ الداليل
من اهل مسجد المشي في قنوس اولاد كذا على اوانه، فحسبنا
معرفة ولد مرعنان اهل بيتنا الزاوية التي وسيدنا وان شاء
جامع المنيرة بخارج باب الجيرة من قنوس وفي التمسك
خلل سمعناهم فايبت الخلق عن عملهم فيد حكمنا من الافاض
عنه الى حمان ضاانا ان الذي يعرفه بمسجد ثم لم يجد له في
ان يعرفه لم يبد له في عبيد الخ ان يخته ثم تشبهوا له في
يد عيسى باشا في اجتهاد، وفيه بالحمد وكل ما لا يلبس على
عرضه في الجاهل واعى اضفا وفدا طلة ما وقع فيها
استغافا وقيسا وما بعد، لفصلا في اخبار الخ واما علم
به وما ان الله الخ من ابناء الزاوية والله در من قال يقولون ان كان
يد قساسة وهم قساسة واقا قساسة ان كان والده المسؤول الله
ان يصلح احوال الجميع بفضل وحسن الله ونعم الوكيل في
اما استغفار بعدا فتنا عدي في تشقود، اما في عبيد
الواحد بن عبيد الله الداليل مع قنود وجميع الخوض الخ
بالزيتون الخ من اربعة رسوم الكبار في الفاضل نور فيل قنوس
يحد جميعه قبله هو الخ في عتوت والحام لم البصيلة وفي
هما وثق في اوانه وسيدنا واما نورثة ابراهيم بن نوح وجوبا
هو كما راى من جميعه وفي باصير رفيق وجميع الخوض زينا
بارض النبارية وفي موضع الخ جبهه جيرة قبله ان جاعة
وكذا وكذا وجميع الدار الخ في بيت الباب الكابينة في جنة

من مسجد المشي في خارج الباب الخ من قنوس جرحا كذا وكذا
ومن عتوتها جميع الخ في بيتنا الخ في بيتنا الخ في بيتنا
من قبلها والما في من قنوس فيها وجميع الدار الكبار التي في بيتنا
بالمكان المذكور في كذا وكذا جميع عتوت الربع وعادة هذا
بعد ما علم تشقود، غروم جميعه من ملكه جميعه وكاهنة
وما صوفة وكما يوجد في الوجوه التي في قنوس بها الملا من ملك
والكيها وكما عن عتوت، الى الخ وجميع تشقود جميع الربع
المذكور ويجوز وفيه بالرفق عليه من طوبى الله وفيه
بذلك كتمهم صناعية تشقود ربيع الخ نور المشي في جرحا، طلى
الله عليه وسلم عتوت الخ في عتوت الخ في عتوت الخ في عتوت
رجال وعليهم علامة الاما ويليها الخ واما وعمل الخ بالعلم
المكتوب واسعد رسم العمل تشقود من عتوت قنوس وبطرقه
ما فسد الحمد لله ومن تشقود مضمون الرسم الخ في امانه
عبيد الله واهل عبيد، الف في بركات الخ وبيد وباسفل
الرسم بل في كل رسم التمسك الحمد لله تشقود
عبيد الواحد المذكور اعلاه انه عيسى على اوانه، اعد
وعلى واهل بيته وعلى وسام ومسجود وعما يشقود وللاسم
وخليفه وتلميذ واهل حمة وفامد وعلى من يتزايد له
من الولد في بيتنا، وعلى اعقاب المذكور وزاوات
على ورض الارث بينهم وعلى عتوت وعتوت عتوت ما
تناسلوا وامنت في وعنه في السلام طلة الخ الطيفه
السفل على الطيفه العليا الخ في بيتنا من عتوت فام
عتوت مفاوه فاذا افق عتوت المذكور عن الخ في رجب
الحسن المذكور على عتوت المفاضة كورا واذا تا باسواء بينهم
شقة في الانتماء مطلقا من اهل المجلس المذكور استغافا

ومن غيرهما اعز ورمي وبوركي ومسحود ، وعائشه واللائم كما غيرهم
 حتى ان لشعريه ثمان وستة اقسام الزوجتان المذكورتان وعائشه
 ومستود ، واشهد جميعهم انهن انفن اسفلن الطعن والمغال في شأني
 الى رسم المذكورين ادا بعد مع فقنن بها وبما شئت ابد ولم يسطر
 عند من حجة وبما قالوا ما يوجد الشرح الذي يري في هذا الشاهد
 على اشفاء من في هذا الما في الحال المجازة في عا او اغنى جمادى الاولى
 عام بدني رالمعي يعي بهن كما يجب بلان زوبلان برموده على
 شفاء من الذي يوجب ويليه رسم ، اخرنصه لحواله بعوان ثوبي
 عية الواحدة المذكور اداه والحق ارثه ورثته المذكورين اداه كما
 لا ينبغي في علم من علمهم وشعريه في غير هذا حتى ان لشعريه
 للامم احد الرثة المذكورين اداه واشهد انهن اسفلن
 الطعن والمغال في شأني رسم التمسيس المذكورين اداه بعد
 مع فقنن بها وبما شئت ابد ولم يرك عند ها في هذا حجة وبما
 مقال في هذا الما ما يوجد الشرح العزيز في هذا الشاهد على
 اشفاء هذا الما في الحال المجازة في عا تقدم شماعه اداه
 صبي الحني عام (ق) في تناخر الكتب ومقد اشفاء هذا واول جمادى
 الاولى عام بدني رالمعي يعي بقا وجميع فقنن بلان زوبلان
 وبما شئت ابد رسم على من الفاضل عية الرحمان التري ونمو
 اذ الماسق بداروا التعلقات من حرفة الخطا حيدة تصد لحواله
 بعوان فاخت سبت الملام وهذا الزوجتان المذكورتان بطرقة على
 اولا عية الواحدة العلية المحبس عليهم المذكورين اعلاء واغنا
 بلان المحبس في الربع المذكور اعلاء واذا في هذا الشاهد عليها
 في سفوف لا عزا رالفية بطرقة واخذت نسخة من رسم المحبس
 المذكور وتايلنا في افعوان جيد وعارضا الرسم المذكورين وثيقة
 اصني على ينضم من المحبس المذكور لم يزل يصم في في الربع المذكور

البراق قوي فاخذ من باب عن جانب المحبس نسخة من الوثيقة المذكورة
 واطلقها اطلاقا ما ثبت في الما من حيث ثبوتها كما سمع عند شعريه
 وبان كذا بملام دعواها عزم الشفاء عليها في سفوف الماعز
 وثبت في الما ايضا لري ثبوتها ما سمع عند شعريه ، وبعد فقام
 في الما كما يجب اشفاء الشيخ الفاضل فاضل الجماعة بتوضي
 المحي ونسب انه على بجهة المحبس والموز المذكور جميع في الما اعلاء
 على انصفا الفيدة اعلاء ، علة تاما اعضاء ، والزم العمل بمط
 بمقتضا لتعود موجد ليد ويطلقا فالت بد الزوجتان
 من الحج بطلا نانا ما اشفاء اخر رفته وهو مجلس علة ومدة
 فزايد من المدة المذكورة في افضايد بها وتنجية الاعتام
 الش عية بين الناس فيها وتر على الما في الما في
 شى عا في الما او في شى رالمعي يعي الما صاحب من عا
 من سمع من جميع ما نسب اليه في ولا زوبلان زوبا على رسم
 علة كما بعد وغلطه بالامضاء بمدة ما في رفيه من الوفاء
 المحسنة والمحس الما في علة وعلة الفاضل في رفيه
 توش عية الى حان بر مصطف ونص السؤال تحت الما بعد
 اقتتاعد جواب في بعد تايلن من نسخة رسم المحبس وما
 اشتمل عليه وجوز ، وسفوف الما عا رمن في في علة وعلة
 انفاض بجهة بعد ثبوت مسوغات ليد قبل المحبس
 المذكور صحيح عامل ما ومن فيد وما ضعف وما يقتضي البعة القول
 كما ان حوز ليد فقام مقام القول ولما قال امة فيد وبالمال
 عني عامل والمال في جواب في شافيا ثوبوا وفتا بوا واسلام
 ونص الجواب بعد السلام لحواله تايلن السؤال والشيخ
 المذكور اعلاء واذا كان الما في الما في المحبس المذكور اعلاء
 ما ومن فيد بوجه لا مستوعا ، موجدان كما يجب على مقتضى

المتخبر وما يفترق فيه وما في غير من سائر ما عاين للفظ القول
من مستحق للحبس كان المعنى بالقول ما يدل على رضى المحبس عليه
المعنى بالحس هو ان كان لفظ القول وحي اياه او بمشارته في الرأى
على الرضا يجوزها ونفى فعلها كما في حق المحبسين اعداء من اهل
الحبس كما نفى عنها ولم تشاركهم كان الحوز والحق في كل مقصدا بعد
منها فاعان حال علو رضى المحبس عليهم بالحس ونوع من القول
بالقول كما هو كذا الدابة القيد والبيع انما يشترط في البيع الميجاب
والقول بل عاين على الرضا من المحبسين فهو كان فوما او بعد
والحس من هذا المعنى محله جماعة عذبه الماعان الوفا في رعد الله
تعالى في العرف التاسع والسميعين من فواعده وفقد الوفاء
فل يفترق الى القول كما علة في بين المذهب والعلماء فشرط
المخلاف فل الوفاء اسفله عذبه من الماعان في المخوف
يلكون ما اذا كان الحق او هو ما يلزمنا جمع فيكون في الدابة المحفوفة
للموفوف عليه فيترقى الى القول كالعقبة والبيع ونوع الماعان
المخوف عليه معين ما عني المعين فلا يشترط قبوله لتفرد
انتهى محل الحاجة اليه فمما يميز هذه اصباها لثان ما ولي ان
اقتدار حجة ان عفا المحبس على المعين انما القول ان على
الرضا سواء كان فوما او بعد كما هو المتخبر في ان عفا البيع
وهو قول الماعان جماعة من العلماء لثان ما ان القول في المحبس
الماض شرط في المعنى كما عني كذا في بناء عن الوفاء في فواعده وفسى
المخفوف من اربعة المالكية الحق من كفاية فيد فابلية القول
والرد كزيرة البالغ الرتبة كما في كان غير موجود كالعقب
مثله قبل وجوده او يحتمل او محقق وما عني او المسائلين او من
ما يتصور هذه القول محله كالحسبة والفطرة لتعدد القول من
في غير المعين والمعين الماعان في الماعان الماعان في الماعان

[illegible]

ولو

الذي يرفع فواعله، مثل يفتي في الرفع الى الفعل ما فيه خلاف
 بين اهل المذهب والعلماء، ومقتضى الخلاف قولنا وافي
 قد انصفته عنه من المنايع في الحروف فيكون ذلك
 كما لا يخفى وهو تحليل المنايع الى الصروفية للموقوف
 عليه يفتي في الفعل كالباع والبيعة وهما في اثنان
 الحرفين عليه معينا واوا على المعين فله يشترط في قوله
 لتعذرهما فزاي منافع الحروف اما اصل ملكه فاختلاف
 هل يفتي في قوله وافي وافي وافي وهو اضم المذهب
 بان ملكا رضى الله تعالى عنه اوجب الزكوة في اخطاط الحرفين
 على غير المعين نحو العفا، وانما يفتي في اثنان خمسة ونسخ
 بقا، على انه ملكا وافي يفتي في ملكه واما الخاطي
 الحرفين على اثنين يفتي في حصة كل واحد منهم
 خمسة او تسع وانفق العلماء في المساجد انها من باب
 المسافات كما لا يخفى فلهذا ما حده في قوله تعالى ان المساجد
 لله وانها تنافس فيها الجماعة والجماعات ما زفام في المحل
 كما سما على اصل ما عليه انها يعلما ارباب الخواص في
 حوائجهم اجل الله والمجتر كما في المساجد الفوقاني
 اه قلنا فصل من كلام الشيخ تقي الدين الذي رحمه الله تعالى
 ان عيسى مساجد اسفاط فلهذا انما في ان تحبس غيرها
 مما هو ليس مثلهما في الحرم فيل اسفاط فلهذا وقيل في قوله
 منبوعة فلهذا وافي وافي وافي وتوفي هذا الفصل في
 قول في كلام الشيخ ان القول الثاني تضمن فصلين احدهما ان
 انه فليد منبوعة وثانيه الفصل ان المحبس باق على ملك
 الوافي في ينفك وهذا الفصل وقع في كلامه اما في وصي في
 كلام الشيخ ان هذا القول الفصلية ومقابل القول الاول

المحبس اسفاط فلهذا وانما كان هذا الحرف في كلامه كما في
 في في اول كلامه القول الاول انه اسفاط ملك فابله بالقول
 رثا في انه فليد منبوعة ولما في في في كلامه القول الاول
 ان ملكا الوافي يفتي في ملكه فابله بالقول الثاني انه باق على
 ملك الوافي بصار القول الثاني انما في في حصة كلامه
 الاول ان كلامه في في في مشتق على فليد وافي فلهذا
 منبوعة وانه باق على ملك الوافي وصي في في كلامه اما في
 بان القول الثاني ينفك ملكا الوافي هو ظاهر المذهب وهو
 قول ملكا وصي في في كلامه بل انه على القول بان فليد
 منبوعة يفتي في الفعل المعين كالباع والبيعة والبيعة من هرة
 التي تجازي اول الاول انه يفتي في الفعل المعين على كل واحد
 المذهب وهو قول ملكا ويبان هذا التفسير ان الشيخ اجري في
 كالمع كالمع افتقاره الى قول المعين على القول الثاني
 وفي في في كلامه ان القول الثاني وهو ظاهر المذهب وهو قوله
 واما الثالث ان الباع والبيعة كالمع في الافتقار الى القول
 والنسخ في المذكرة فليد من كلامه كما في في المذهبين
 من النسخ في المذكرة اجل ان القول الثاني في في افتقار المذهبين
 ربيد يصرف على القول الاول فليد الباع على القول الثاني فلهذا
 انه يفتي في كلام الشيخ ليس في كلام الشيخ ما يؤخذ منه
 في الاول واما قوله في المذهب لصوره فلهذا في كلامه
 الشيخ ما يدل على خلاف ذلك وتوفي في ان القول عينة في
 الصيغة الدفعية في كمة من فائدة في في عينا في في حرر
 اذاعة الرابعة وتطبيقه بالباع والبيعة لا في في محل
 القول في كلامه على صيغة الدفعية والمراد بالقول في
 كلامه في جميع هذا الحرف انما هو الصيغة الدفعية على

الطريقة الاولى المذكورة في الفاعلة الخامسة والستون تشد اب الذي
 رعه له تدعى في اصحاب هذه الطريقة بدليل كلاله في الدليل
 الثالث من الفاعلة الرابعة عشت في رتعا لك اعل ان الفاعل
 ان الحوز ما يستلزم الفاعل او لا يكون عند مجازعه هذا المجيب
 غير صحيح لان محلا كلاله في الشيء على المجرى وعرا هو كلاله
 بكلاله المجرى او ما من محلا كلاله على التخاليف فتا فله قال
 الشيخ ابن عبد السلام رعه له تعالى الوفاء اعطاء منابع
 على نيل التاييد ووقع في كتاب تذكي الفاعل وتعليم
 الجادل ما ضد ص م العليج وعبد الوهاب وابن رشيد والشيخ
 وابن جوزي وغيرهم بيضا فله رفعة المحبس للمحبس فالسوا
 وهو ازم تركية حوايل لا اعتبار على ذلك المحبس على
 المستفرد والماتم في المحبس عليه في المنايع والتخللات
 فالوعلى هذا بنا ان في رتعة المحبس بفعله اعطاء
 منجعة شيء مرة وجوده كاز ما دفاء في ذلك معطيه
 ولو قد برام ولد في تحسب الوفيقي بطل عكسه في
 الاعتبار عائدة كالمق والاسواق ومحال النسا والحرار رس
 والفضا لم قال في ابي وعني المحبس فيها انه فاك ذلك
 وكذا المساجد والاعني في فواعله اجماعا اذ ما دفاع
 المجموع في المحلوكات كاجل المحل على اصل ما لم يرض له عند
 فالوالد في رتعة المستفي من نصوص اما لكينة انه
 اقسام اسفاه فله وتعليه منجعة وتعليه انتفاع
 مع بقا ملك المحبس في فئة في المجرى فيهم فلت
 وعلى ذلك وقع ما بن الفاسم ورضي له ثقل عنه حوز المساجد
 والفضا لم يرجع به المحبس عنقا وتعليته بين الناس وبينها
 وفي ارض غير ما على بعض يرجع به وتسليم لغني وعمر محرد

فصل في تعليم النجاة
 الذي يكثر تعليم النجاة

اليه لتعده به فوما كان قبل تحسبه ام وحاصل النفل في
 المحبس ما اسفاه فله وهو محبس المساجد والحرار رس
 والفضا لم والاسواق ومحال النسا كالمطاب والمسعد
 وانتواع فان هذه الشيوع ويكفي به السور وهذه النوع
 من حيث عرم فبوله المعاصرة يسمي تعليه انتفاع ايه هو
 مقصور على ذات المادة وزليج في الانتفاع وليس له ثقل
 في الداء وهذه لغنيهم يعوضوا به وزعوه فخلل المحبس
 فله انتفاع ايه وفي الورقة من الفاعل او اما فلتك
 منجعة في الاعتبار في اعطاء منجعة على جيلده
 التاييد وافي الورقة الموقاة في من التذكية ايضا
 وقد فله مما سبق في ترك ما من من الاعتبار اسفاه
 فله وتعليه انتفاع وما هو منها اعطاء منجعة وتعليه
 لها وان النوع الما واما دفعه في الفاعل والاعني حوزا ما عرم
 افتقاره الى الفاعل فله الفاعل ايه اسفاه لا يفتق في
 الى الفاعل كالمطلوب والعناق ما فله لا يفتق في الفاعل
 ايه العبد وذا الذي في الخلاف والعقود وان في
 ايه العبد ام فلتك ولما في المحبس عليه في فواعله انواع
 العاقد غني وعني وما محصور فله يشترط فبوله عسما
 يايه يمانية في الفاعلة الثانية واما اعظم افتقاره الى
 الحوز فله الفاعل الفاسم ورضي له ثقل عنه حوز المساجد
 والفضا لم يرجع به المحبس عنقا وتعليته بين الناس وبينها
 ولقول المدونة المسجدة محبس في ايه ايه ما عرم
 للناظر في الشيخ ابوالوليد البالي رعه له ثقل في بناء
 مسجدة في صلا فبيله تاجد حيسه قال في مد المحبس
 فيه في البنيان وانتش الحيازة فيه اما با عتد واقام

فصل في تعليم النجاة
 الذي يكثر تعليم النجاة

واقدام الصلاة فيه ابن شحبان اذا اخلد بين يديه وبين الناس وضوء
 تحسب تمام وما يحتاج ان يجعل فيه فيما لم قلنا ولذا افلح في
 المختصر في المبطلات اوله بجزل بين الناس وبين المسجد فنفقده
 من المحطات وبابها ادوات التشبيه تمهيد التحريم في الاما عباد
 لغات فالتبع الساجد متلها في التجميع ومرة ابو ادم
 قال شارحه حيازة ذلك ان يجلس بين الناس وبينه وفي
 التامل ان كان مسجد اخلد بينه وبين الناس وفيه
 ان النوع الثاني وهو جسر على المذبة وتلك
 وفيه هو الذي يعتق الى القبور والحوز ان كان في الاعلى
 معين اهل او كان على محور عسما في ربه في الفاعلة
 انما يتدلى هذه كان هذا النوع من الجسر نقل مذبة كانه
 اسفاه ملأ وقد وقع في كتابه في القليل في نقيح
 لغات مختصر الشيخ خليل ما نصه قال في ربه في فاعلة
 التي واة تنقسم الى الاسفاه بغرف في الطلوع وانه
 يسفاه العمة ولا ينقلها الى ربه وما العتق يسفاه الملك
 ولا ينقله للجمعة والى نقل اما بعوض كالباع او بعوض
 كالتبنة ونحوها كما كان اسفاه كما يعتق في القبور
 اجماعا وما كان نقلها يعتق في القبور اجماعا واختلاف
 الناس في الامراء قل هو اسفاه ولا يعتق في القبور
 او نقل ملكا في القبور
 انما يند في ربه ما يعتق المعتبر المتأخرين الذين
 يشترط قبولهم في عهد الحبس عليهم وفي عهد المظفر
 وفيهم وجعل قبل بلسه وموتة وموتة وموتة الذين
 لهم على المحبين في شطبة القبور في عقابهم وهم المحضرون
 فان الميتة ابن عمر في ربه نقل الحبس عليه من جان

صرف من فعله الحبس له او فيه ان كان معينه ربه اعني
 فبوله **قلت** فوله يصح ربه انما ربه التي توند اهل للقبول
 والرد في الجوازي لا يشترط في الحوفوف عليه فبوله ان كان معين
 اخلد الى القبور والقبول في المحنتي لا يشترط فبوله مستحقة
 ان المعين الاصل في الوصف فوله ان المعين الاصل في ان فبوله
 شط في حجة الوفوف واعتق بانه هل من الصفي والسعيد فان الاول
 يقبل للمعني ينبغي ان يقع من يقبل في الا عند عزم الرواية عليها
 ان لا وفي التامل ويشترط قبول الحوفوف عليه ان كان معين اخلد
 كما في الوفاء والمساكن وفيه الصفي وسعيد من يقبل كسبته
 ومدة قلنا بطريق ان المعين حتى از من المقتنع وضوء
 المحضول كما في الوفاء والمساكن والمجاهدين وارفاة ونحوهم
 وانما هل حتى اذا من السعيد ان ليس له ان لا في انما عنهم
 برده في معن انما هل الاصل للقبول والرد وهو الرضاة والمختل
 ان معن المعين انما يعين العلية والعلم هو الموضوع في
 خارجي بله في كثر ربه وعمر وبكرى كما يتناول في المعنى
 الحجي الذي موضع ثان فخذ الحزم بمقتضى شتم مختصر
 المحضول المولعة وقال بعضهم ما يتناول عني انما على طريق
 البذلقة والنظام ان معناه معنى الاول وبالاول عزم طاحب
 انكافيت فانه قال العلم ما وضع لشيء بعينه عني مختار
 عني كوضع واحد قال في الواقي فوله موضع واحد لم يدخل
 فيه العلم الذي وقع فيه الماشي الى انما هو من رجل في سبعين
 به اني فانه وان كان مختار وما عني كالحق ليس موضع واحد
 بل باو ضاع انما واما تعين البقية وقال في انكافيت الحجة

المعينة ما وضع للنسب بعينه فالله الواحدة فولد بعينه في جميع
 النكاحات ويتناول المضمرات والمعلومات والخصوصات والاشياء
 والمعاني بالام والمضمرات بالواحد منها نحو غلامه وغلام زوجه
 وغلام الذي وغلام هذا وغلام الذي جعلته قال في نسخة
 ابراهيم بن احمد العيسري رحمه الله تعالى في جعل العارف مشارا
 بها الى غارم اشارة وضعه بيد خال العلم وهو ما عينه بها كما
 بعينه وبقيته المعارف المعينة لمسميها تعيينا يغير
 اسم وقال في نسخة وضع المعارف كان تستعمل في جميع
 وهي لا يدلى على ان جميع المعارف يصدق عليها المعين
 وقتئذ ولها بعض يكون المعنى في ذلك هو اني اذ بالمعنى
 في هذا الباب ان المعنى بالعلمية خاصة بقا ولد وقع وقع
 في ثلاثة كتاب اللفظة من المسند انه ثبت ما قصدنا من
 المعين بالصفة المستعملة لخصوصها يقوم وقلع المعين
 بمزج ابن الفارض وبه العمل في الاستحقاق بالصفة
 خلافا لما من كنهانهم وفي جميع بالمعنى المجزول كذا في
 والمسالك والفرق انما كان العلم اختلفوا في الانواع
 في مبالغة المعين باعني في ذلك والمعلوم من ذلك القول والرد
 في جميع السبعية والصحي كنهانها كما يصح ان المال عندها يرد
 ولو ليسها القول الذي كان في كنهانها ليس في مقام للمعنى
 فيقول ووقع في حوزة (نسخة) التي ابلست في قول الخروثة وليس
 للابنة ولورثة الام والام وهي شقيقة وكاللان المارغ
 السبعية حوزة كما امر ما قصد فائدة ان طلبها في ذلك من ايها
 او من وصيتها او من تصدق عليها بما او عنى ما وقع في

١٠٠

وجودها في الحوزة للاب او الوصي كما قاله بعد ما انحصر
 لوزان المبيع حوزتها بل هو صحيح مع وجود الاب او الوصي
 او عرفت في قضية وعليها ما او عنى بها ونحو ذلك حول
 الصفي نص على ذلك ابن زريق والدولودي وعن واحد من
 الامم في نسخة وفيه ما يوجب والمال الذي له وفيه من القول
 على الحوزة لمساواة في الشيء يوجب حصة فيقول
 السبعية والصفي في نفسه مع وجود الاب او الوصي
 ويتناول له بعينه او الوافع في بعينه الخروثة حوزة المورث
 والفيها سر يقضي جواز الحوزة المورث وبعينه المورث دخل
 بيد القول في ذلك فثبت اني فيا حسد على الحوزة ففعله
 والمعامل في المعين معناه اشترجه بالعلمية او
 يعنيها من سائر انواع المعارف وقد في فاذا قال الوافي
 وقعت او عرفت على فذلك وعلى فعلها وعقب
 عقيبها مرفوعة بعد ان في اوضح لزاوية كذا او المسجدة
 كذا وولد من زاوية كذا ومسجدة كذا من باب المعين في
 فيتمثل ان يقال في مقام لزاوية كذا او المسجدة كذا او الفتحة
 كذا من يغيب القول في املاوا فيهم لصفي وتسعيه من يغيب
 في ذلك المكان في الجميع من باب المارق والتوجه عزم
 المالك او ما في المعنى والسعيه واما جيب في الزاوية
 والمسجدة والفتحة فيمكن ان يقال في قوله حكم القول في حق
 الثلاثة لعدم الاهلية والطاقي هو انما غفلت الما والحصول انما
 بقصد على الذي وانما له القليل واما عقيبها وعقب عقيب
 فيتمثل حكم المعين لوجوه مفصلا في انما ان ولد فذلك
 او عفيه او بنده او فسله من باب المحصور من ميم وانما
 عنى معين ميم محصور ومن مثله في انما وقع في ابن زريق

وعني، واذا كانوا محصورين فيه هلكوا، اما شياخ فقه وفع للشية
الجميع رعد الله تعالى وانفسه ان يلد له وولده، قيل انهم كما موقعت
وقيل لهم كما يمحورون، والاول اعسر وقال الشيخ ابن يوسف وشروا
انوعان المحصورون في باب من المؤمنين اح من اصل العلم من يقول انهم
محجورون على التقيين، واصله الشيخ الحنفى في علم يذخيره بحال
وعبارة المحض في الحافله بلدنا بالمعبر فوكنا واقضى صاحب
الفوحي والشيخ ابن ناجي في كيبس وصحيفه، وعني مما علم ما في
المفردات ونصفا اذا كان محسوسا على ولد بلدنا من اجل المحسوس
اح كما على قولين فابيض من الحورقة في الوطابا وعني هاهنا فليست
ينبغي التقيين فيهم كما مررنا ورفول الشيخ الاول في هذا اللقب
ترجيح وترجيحاته واغتبط رافته مبنى، فيما به العنقوس عنه
ما حب المحقق والثاني فقه في المحسوس في قولنا انهم كما موقعت و
عنه الموقعت اذا عزموا فوكي الذي يذوق فيهم ترجيح لذلك
القول والثالث قول الشيخ ابن يوسف وشروا في عاز ان المحصورين
افى بالالمحسوس الفاعلة ان ما في من الشية له حكمه صريح به
شيخ ابن ناجي كيبس، وصحيفه، وله في موضع واخى من كيبس ما فارق
من الشية، يلحق بدورته في قاسمة الحامس وفي الوزنة في
اسابع ومنها فاعله الذي يبينه ونفى عليها، ههنا الحاشية الى
الاطالة من المتخصصات وانما مضى الى معي في جهوه رتبته
من التقيين الى المضطرب الى الضمى جهوه مرتبة العلم ورفعه
عقب واعطى في عقوده الا وفاء كذا فزاله اذا اذبح
الى الضمى يصبى في رتبة العلم كزبد العلم وعي وجعل
له تقيين العلمية وهو غلبة التقيين بالفايد
بانهم عني موقعت في اخذ من الجهلة
الحقه الواجب ان نه صامع القواعد العربية التي

- احسنی

نقل الكلام لانه تعالى على وجهه وبقائه منصوصا في الكتاب
 منصوصا تقع المتضايف على ان الذي ينشئ في قولهم من فاعلهم وفعال
 وهم الغني المعين وعني محصورين على ما ارشدنا اليه الشيخ ابى زينا
 حيث نقل بقوله عني معين وما محصورا في قوله تعالى كقولنا على وجه
 تبيين المسالك والمجاهدين والتامل بقوله ويشترط قبول المخوف عليه
 ان كان معينا اقله كالرفاء والمسالك فلف في معين مفهومه
 معين وعلى محصور مفهومه محصور بمفهومه في الوصفين بشرط
 قبوله بان الفاعلة ان الثابت في المقصود هو ذيفيت على المنطوق
 به والمنطوق به ما يشترط قبول الغني معين وعني محصور والمسلوطة
 عند له ذيفيت الخ في ذيفيت يشترط قبوله والفاعلة ان مفهوم
 الصفة من دليل الخطاب وهو مفهوم المحال لغيره بان العمل به
 وينسب منه مفهوم محال لغيره وتسمية دليل الخطاب في شرح
 مختصر المحصول المولود وعني وهو محمول به اذ فاعله واداء
 للشئ بعينه والمحال له فاعله الذي في فاعله وعني وهم
 بدليل الخ في في في في فان اذ فاعله رضى له تعالى عند
 يقول به دليل الخطاب وتخل المطلق على الذيفيت قلت في قوله
 فيذفع ما تفرقه الخ امرو من في هذا الجيب الزينهم عن
 انصواب فلا يكون وينعصب الخ على غلبه من حيث فاعله ان فلا
 وعينه كالرفاء والمسالكين لم يحلوا فلا فاعله من باب
 الغني معين وعني محصور ومجوانه الذي فاعله عني موجود وليس
 له في كما تفرقه فاعله من ان في في لتمامه والبن في بان فلا
 وعينه من باب المحصور ولما مر الان ايضا ان المحصورين في السى
 المعين ولما في ان القول المستحسن والمختار انهم كما معين على
 كما يجوز ويرايضا فاقتهم ان الغني نصيرهم في رتبة العلم
 وعينه كما يقول بان فلا فاعله من باب الغني المعين وعني

مختار

محصور من الامن لا يوفي على فوزه الا ما يبل الصلح في ابد كالتة على خلاف
 ما يقولون ومن يظن الله بحاله من هاء واقف غيب بان الذين لما
 يشي طهر فيقولهم نعم لا لغير معينين وغي محصورين في كلام تصابير
 البغضاء في تصانيفهم ومنهم من يقسم على المثل الى الابد على من
 انصف على الوعد فيقول الذين لا يشتمون في قبولهم كالوقوع
 والمسالكين وعبارة التبيين التي لا غنى عنها في المحصور كولي يني
 فميم والمسالكين والمجاهدين وكلمة العلم بضم الهمزة هو صواب
 بالوجهين معا وهما الغنى والجن والجن محصور كالوقوع والمسالكين
 هو الذي لا يشتم في قوله في التبعات في مقصود تحرير الوجهين
 ان المعين والمحصور يشتم في قوله اخذ رفاعرة الموصوم وتبع
 اثبات زيف حكم المنطوق به للمسكوة عند ههنا المالك
 ترد ما توهمه الحامرون الذين هم عن التبعة المثل ما يرون
 ومحشونهم عموما بل عموما مع ورده يعلم ما تكن ضرورتهم بالمجس
 عليه اما يحصل غنى معين او غنى محصور كالوقوع والمسالكين واما
 ما قبله وهو معين زيف غنى معين ومحصور زيف غنى محصور
 وهذا المحصور محمد بن محمد المعين كما عرفت المحصور على الاحسن والافضل
 وفدا وعنت في يرد الاضمانا ستم في او الحالف في الجفالة والعناء
 والفاعرة التمسك فخلب بيضا انصوم الوافعة في كتب
 التاكيد رضوان الله تعالى عنهم المصوم فيهم بلفظه القبول
 والحوز معا في عفوه الا عباسا والتهبات والبرم فاة دوفي
 الا كتموا بانحور عن القبول واملر حيث اودت كل واحد من الماقي
 بذكره فقط الا عزم الا كتموا بانحور عن القبول الا لو كان يتبع
 عند ويشتمى ما كتم في بذكره عن ذكره في نصير قصص المذبح
 ولنصوا في صفاتهم مصداقهم على التبعات في كتب المصوم
 بذكره عن كتموا في مصيرهم بذكره الا اطل يعمر، اشهد

في كتبهم رسوم انفسهم فلما ان لم ينصوا في مصيرهم على الا كتموا
 وذكرى واما من في مقامه في بعضهم بركيمة القبول وتشي لمية الحوز
 على ان املر ما يليه عن الا غنى وعلم ان امام غنى على خلاف الا كتموا
 المحذور على انهم صوابا بان اصل الفاعل عزم الا كتموا بانحور عن
 القبول انشعب على خلافه عسما الا مصم بعد انفس
 انما من في انفسه انشعب في انفسه الرابع عشر وفي الة ليل الماول
 من الفاعرة الرابعة وفي الة ليل الثالث من الفاعرة الرابعة
 انفسه كالماولا وفي غنى في انفسه شهاب الة ليل في
 ونص فاعرة التبعة تنفس انفسه بغنى فعل كالمطاف
 بل انه يفسد العصة وما ينقلب اليه وما اعتق بانه يفسد
 لعل ما وما ينقلب للعبه والي فعل ما بعوض كالمبيع او يفي
 عوض كالمبيعة ونحوها كالمالك انفسا كالمالك ما يفتخر
 انفسه القبول انفسا وما كان تفعلا في انفسه القبول انفسا
 واختلاف انفسه في الما اهل هو انفسا فله يفتقر في انفسه
 القبول او يفتقر لهما فيفتقر زبده وههنا الفاعرة منفسا
 انفسا في انفسه وتفعلا في تفعلا في الفليل في تفعلا لغاة مختصر
 خليل مقتضى عليها ولم يتبع معنا ما يتبعها بحال النص
 الثاني ما وقع في تفعلا في تفعلا في انفسا في الما في التبعة
 الدج في ونصا للعبه تنفس انفسه من انفسا في الما في تفعلا
 به المعاوضة وتفعلا في تفعلا في انفسا في تفعلا في انفسه
 الثاني ما يفصد بعد المعنى وفي الوحدة في انفسا في تفعلا في
 فلوهم من غنى عوض وفدعي فله التبعين وعنى بانه تفعلا في الما
 في غنى عوض وتفعلا في تفعلا في انفسا في تفعلا في انفسا
 فانه فالوروس عن الما انفسا تفعلا في الما في تفعلا في انفسه
 تفعلا في انفسه في تفعلا في تفعلا في انفسا في تفعلا في انفسه

ونصد ويشتق ما قبل الحروف عليه ان كان معيناً اصله كما في افعي .
 والمساكن وايم لصغي وسعيه من يفعل كهيئة وصد قد تم فال وشتق
 حوز، عز موافقة جماعة بغية لا مفر ان قبل ولسد وموقد ومرة
 موقد والما قبل ايم فلهذا التثنية الفعل وتصيغ باي واذا في الفعل
 عن الحوز وتصيغ باي واذا في الحوز عن اذ في الفعل ولو كان الحوز
 يركب عند ويستعمل ما على المذهب او على مشهور، وعلى
 المحذور كما كتبت في عفا في الفعل كما في زيادة ذكي، مع
 الاكتفاء بكون ذكر اربعة في قولنا اختصار اربعة فيس عليه
 الكتاب او يني على نفس المكتفيا وهو اللابن بتسميته ايا
 شاملة وفيه جمع من البوع والجمع غني، وفي اطلاق
 لغة التثنية على الفعل فساد لتضيح التوازي وابن عبد السلام
 وغنيها ما ندبني الصيغة التي هي ركن واشتراك من خاصية
 انه في اجماعها هيذ للذي العزلة انه ليس يركب مستغفل
 بل عز الى كذا ما اذا ساعد له تسميته في كذا وقوله وانما
 بطل ابي وان في محله عند قبل واذا في بطل وان صاع في محله
 فز، المجلد في فعل الفعل المعلوم في اذ في احتكاك التثنية
 فيحصل اذ من فز، المجلد وقوله في افعي . والمساكن
 تسميه واعطا . على ما كان اضافيه في اجتماع الوصفين معا
 ونما غني معين غني محصور كما في الفاعلة التثنية بصورة
 مفهوم كلوا حل من الوصفين وهي الخلو عن كل واحد منهما
 هي الصورة التي تشتق في هذا الفعل والخلو عن وصف
 عين المعنى هو المعنى والخلو من وصف غني محصور هو المحصور
 كفلان ومسلان وسجل كذا في المعنى وكفلان او علف
 فلان في المحصور على مرتبة في الفاعلة التثنية وقوله
 واجمع لصغي وسعيه من يفعل من ابي الما لانه على تامة الفعل

وعلى عزم المكتفيا عند الحوز كما في الحوز قد ذكي، وفيه في حزب
 المعصية وبأية مثله في قولنا التثنية الثالثة من يضي على الحوقفين
 وقوله كهيئة وصرفه صيغ في التثنية في قولنا الحوقفين
 الوفق والتثنية والصرفه ومثلاً ساير عفو التثنية
 لتسبعة عشري وماذا رعا وفي لغة الصرفة زيادة تامة
 لتثنية الفعل في الوفق كما في الجسر من انواع الصدة فاله
 رشح ابن فليح رحمه الله تعالى قلت والمعنى من الفعل
 في كذا من صيغة التثنية من ما قد في بيتة وما في ان يحنابه
 الحوز لصي ورفقه مع ذكي الحوز ذكر اربعة تسمية في الفاعلة
 الرابعة من كل واحد من الفعل والحوز حفيضة مباينة للآخر
 وان الحوز اعم من الفعل التثنية الرابع ما وقع في المحتج ونحوها
 كل واحد من الفعل والحوز في وفيه تضي احد كذا من غني
 تعقب عليه فيد بالما جتناء على الفعل الحوز في ذكي، عن ذكي
 وقد علم انه يسمي على ما به العقوب كما علم ان ما به العقوب
 وما به العمل فيان فلما في ذلك في الحوز عن ذكي الفعل مع
 انه قد فعل الحوز في الذكي عن فعل الفعل علم فطعاسي
 كلامه فلان انه لا يكتفي الحوز عند اذ لو كان يركب عنده
 لا يكتفي في ذكي، عن ذكي، حيث ذكي، كان المكتفيا في ذكي، حيث
 عن ذكي، هو نصب لفاعلة في الاختصار حيث قال في زيادة
 الكتاب ساير جماعة محتج او من التوحيد وما عمار عند
 التثنية الخامسة ما وقع في محله في اربعة اربع في ذكي
 تعالى ونصد مضموع الحوقفين على تسميه وتوابع الالاب قول فز
 الصدة من قصد كائنه واختار هاله من نفسه وفيه في فقه
 اربعة اربع في ذكي مع مضموع على بلدة توشن المكتفيا
 بالحوز عن الفعل في اذ مع ولوعه بالتثنية والمنا فشد

انما يبيح كل واحد منهما اذا وقع في عيادة الواجب واقام
 المحو له بله عي في بقا له قبول وكما في حوز كان ورثته ينفون
 مقامه في ايفاع كل واحد منهما فذا حاصل قفي بركلام الشبهة والمجس
 يساوي القيمة في نفس المعنى حسب ما عرو حسب ما ياتي
 اليه التاسع ما وقع في الحرونة من قول ابن القاسم ونصه انما
 يكون في يد حارضا او دارا ورقيق جركا او عارية او ودية
 فوصفها بالذمان فوله قبلت حوزا في ثقل قبلت حتى
 الواجب فبالذمان ورثته وقال غيا في الذمان حوز من ذمي في
 يد ابن نافع الغني هو ان تقب لغيري وكما في الحوازية قلت
 قول ابن القاسم بان فوله قبلت حوز معفاء تمت القيمة
 لصحة الحوز بعد القبول فالذمان في بيعهم في وسطه
 قلت يريد ان الحوز بعد القبول هو الحوز المعقني عن
 ابن القاسم في تحريم القيمة وقوله وان في ثقل قبلت حتى با
 رها قبلت قال بهم يريد انهما في تمت فلان يملك
 المحو له قبل موت الواجب لبقاء القبول ان القبول
 شئ في الثقل له وقول الشئ في الذمان حوز من ذال
 في يد قلت انما شاركت في الذمان عايد على حوزها الذي
 نسب قبل عقد القيمة في المثل ان شئ كاجبا عن القبول
 اعرف ما ياتي الدليل الثالث من الفاعلة الرابعة وما في اليه
 السابع عشر عن سيبان ابن ربيعة قال ربيعة ابن عبد السلام
 رحمه الله تعالى الا في قول ابن القاسم بان القبول في القيمة
 معقني والحوز معقني ايضا ان القبول في غير الركن والحوز
 في غير الركن في الذمان اذا انما هو السابق للحوز مبطلة
 واجبي الموت السابق للقبول قلت قول ابن القاسم
 ربيعة ابنه عنه بان فوله قبلت وقوله وان في ثقل قبلت

صرح في ان الحوز من قبلته انما هو صورة القبول انما يد لقول
 بقوام احاد القبول شئ في الثقل في صورة الحوز الحاصل قبله
 انما ترى ان الحوز قد كان حاصلا ولما حل استصحاب حصوله وفد
 علوا من القاسم صحة القيمة على قول قبلت وبطلانها على عرو
 وفد مع ان الحوز حاصل في الجميع والفاعل ان تعليل الحكم
 على الوصي يشتمل على عين الوصي للحكم ولو ان ربيعة ابن عبد
 السلام بين القبول والحوز بان القبول ركن والحوز شئ في
 دليل على ان الحوز غير كاف وعني مستند في له حسبما في غير
 في النسخ الخامس عشر في الفاعلة الرابعة ووجه الدليل
 من ثقي يفتد الحوزة ان الركن جنس المرافعة اخل فيها
 والشئ في اجنب عنهما وخارج عنهما ليس في له
 في ثمة القيمة فعد حصلت في يد المحو له قطعها فذا
 مبيع وصد كذا القول الا ان يكون له في يد حارضا او ودية
 ومع هذا الحوز المعقني وفد وقوعه والاصل استصحابه كما
 في حكم معد المحو له بالقيمة حتى يقول قبلت ليكون
 الحوز صحيحا بعد القبول فالذمان بقوام وان في ثقل قبلت
 حتى تمت بطلت وهذا من ابن القاسم ربيعة ابنه عنه
 اصح صرح في ان القبول المحو له ولو كان حوز
 حاصل قبل عقد الذمان القيمة انما يقول قبلت مع
 احوذ الحوز اذ انما واستصحابا على ان الحوز عن كاستل
 القبول كما يظهر عنه فلهذا ما تشعب وصلا في قولهما
 في النسخ الخامس عشر في ثقي يراد دليله وان الفاعلة الى اربعة
 وما في كلام ابن القاسم ايضا على ان الحوز المحو له فذا
 المتضمنه من حوز المحو له فوله قبلت وقوله وان لم
 ثقل قبلت وفد صرح بل القول في ثقل قبلت الحوز والعمل

في قبلة فعل القول ويكون له قبلت مفعولاً محبباً ورازحة
 بعد وجوده أو عدمه لأن فاعلة التي بية أن فعل القول لا يعمل
 إلا في المحل ويجب حمل قبلت على صيغة المفعول كذا في ذهنا
 فكيف لا فاعلة التي بية المحرورة بل لا يعمل بية قبلت على حوز
 وما على غير من المفعول بل بالفاعلة المحرورة في محلها على
 معناها الضم والماضي في القول بالماضي مسموح به
 طبعاً المحل وكما في تبيين الفواعل وقال شارح مختصر
 المحصول صيغة الفعل الماضي مفعولة في المفعول دون غيره
 وهو التام الفاعل كما في الآية السابقة كالقوله في صيغة
 فاعلة القول وأما ما يقع عنها فعل حق وما غير من
 المفعول وتوجب في التام الفاعل كما في بية قول ابن القاسم
 بأن القول في حق المحرور في حق الذي قال في حق من في حق
 القول في حق المحرور ما في حق لعله في حق من في حق
 يدل قطعاً على أنه كما يقع المحرور عند ما في حق من في حق
 داخل فيها وان شئت فقل في حق من في حق المحرور
 فإني كن الذي هو جني. لما بعدة هذا بل بية الفعل
 وحكمه في ترجمه قول ابن القاسم كما في دليل على أنه
 يجب العمل به كان العمل بالماضي واجباً على ما عاين من سبق
 ليعرفه واستصحى ابن عيسى أوقفه محرز في القول من
 باب الما عارف وتخيلاً لفاعلة الما استحباباً وهو أصل في
 أصول ما لا يرضى الله عنه فإله في محسوس المحصول ونسبته
 ودوامه إلى عيسى أوقفه كما تنضايه مع العفد على فاعلة
 الدوام كالأشياء. وبد العتق فإله (يشيخ) ابن راجح
 وهو أصل ابن القاسم وتلك الفواعل في حق حصول المحرور
 فطعمه وتبين استحبابه كالأشياء. ونوعه في التام القول

وقع في اللفظ فاعله ابن القاسم وأخيه عن الأدلة على
 قول قبلت حتى يكون معه القول بلفظ قبلت وأنه إذا سمع
 يقول قبلت بطلت التهمة وقد علقها بقول المحرور
 له قبلت وبطلت بها وما إذا سمع يقول قبلت وهو تعليل
 حكيم على وصفي والفاعلة أن تعليل الحكم على الوصف يقتضي
 تعليله في الوصف لئلا الحكم والفاعلة أن الحكم يدور
 مع علته وجوده وعدمه التام الفاعل ما وقع في أوائل
 معتقده ومنزهة ما قبله عليه وقوله قبلت قبلت
 وإذا قبلت صدق وإن قلنا لا قبل في حق من في حق
 ابن راجح هو من قول ابن القاسم وتلك على أن جني إلى المحرور
 وزم التام المحرور وهو السكون وتبعه ما في يد مضموم
 قوله إذا قبلت صدق مضموم إذا سمعت في يسمع
 ومضموم قوله إذا قلت لا قبل في حق من في حق مضموم إذا
 سمعت في يسمع في حق والدامل على مضموم الأدل القول ابن القاسم
 إذا سمعت والتهمة تامة فاعلة الما واستحباب المحرور في حق
 ليعرفه كل فضليه إذا كان الفاعلة أن الدوام كالأشياء في حق
 قال الشيخ ابن راجح وهو أصل ابن القاسم وقد مر في بيان قبلت
 وقع جمع في إنشاء من عيسى الدين والوحد بية بقوله
 وإن ذهب الدين لمن هو عليه أو الوحد بية فمن يسمع تحت
 يده فيقبل مضموم وأن يقول قبلت حتى فاعلة الوقت بطلت
 على الأصل وهو الثاني من قول ابن راجح في مسألة الدين
 إذا سمع يقول الما من المحرور له قبلت وتلك بية بالكلية
 عند ابن القاسم وعليه العمل قلت قول شامل على الأصل شارح
 به إلى متاع ابن القاسم حيث شئت في حجة التهمة التي عين
 قول المحرور له قبلت بدل الخ الذي في قول ابن القاسم لم يثبت

بحصول المحوز فيقال لو كان يستلزم الفعل المكتبة لما جزم بطلان البنية
 عند ابن القاسم ان يقول قبلت مع تقي رجزها واستعجاب
 الرمي من العفة على وتحقق ان المحوز ما يقع عن قول المحضوب
 له قبلت بهن، الصيغة الدفعية المكنية فادناه
 المي فبذلت التي هي حفيدتيه فعل وباعل محوله على جليفتها
 ومهولة للفعل حفيدتيها المحولة كما يتيقن ان تناول الخبي
 الماضي حسبما مر من كلام ضارح فمختص المحصول وكان الفاعلة
 ان حفيدتي البعث هو المعنى الذي يتبادر للبعث منه
 عند الاملا فده واجتباء من لبعث قبلته هو عندنا الماضي
 المطابق وصياغة لهذا المحل زيادة تفي بربيع القاعدة
 اذ اربعة ان شانه تقي مع زيادة تم لم اذ جاء في الوليد بان
 الرواية بعدم ابدفان البنية الى القول رواية شاذة قال
 في القول للبعث الزكي وهو ما سبق ذكره في صيغة
 الرفع فاعلم بطلان المحضوم ان مقابل الشاذة وهو
 ابدفانها في رواية مشهورة وفي ربيع ان هو في رواية
 ما فتغار الى القول في رواية ابن القاسم رضي الله عنه
 وهو قوله الذي مر عن المرونة في الله التسايع وقال الشيخ
 ابن عمر اسلم ما في قول ابن القاسم ما قولاً تشب وقل
 الفاضل اذ الوليد ان البنية لبعث عام كما في بالوليد
 احسن منه انتج يبع على عموم الرواية في مسند ما في
 البنية وما في الزمنا واذا كان لبعث عام فيكون صورة مفهوم
 عام كذا في الحكيم للاختلاف في مفهومه فاما قوله انتم الثابت
 عشرين ما وقع المرونة ونصه قال ابن زنايع عن والمامي
 روج امته من عبره وصيغته يفتن في سبب نكاحه
 وان جليها للبعث والبعث في الجني وكما في في الله على الزوج

قال

فان الفاضل عياض رجد له تعلوها بما تقصروا المسألة
 اذا ابا العبد ان يفعلها ولما قال الشيخ ابن تومس
 فان فعلها العبد افسح له ان فعلها وان لم يفعلها لم
 يفسح له قال الشيخ المعني في فطامه انه لم يفسح له ان يجي
 على قول البنية ان فعله حل كلامه هو لا تشايغ فيما
 في وابد كلامه لما قال ان البنية في الامه ما تتم ونجس عفرها
 لا يقول البنية المحضوب له فعله الا على ان القول في
 في صحتها واما ما ذكر في كتاب الامه وزمنا او اوجه
 في حوز الزوج فلعنا على ما مر من ربيع الى ربيع النكاح
 البنية الثالثة عشر ما وقع في المسند المحدث ونصه فاعلة
 القول ركن العفة فاد حصل المحوز في البنية على وقال ابن
 القاسم ينكح المتبوع به كان عزم المحوز في البنية ينكح
 ما ولا عزم القول ولا ينكح البنية المتبوع له انما ما تحقق
 فسيب وهو لا يجازي والقول فاد اعزم السبب او جزء
 وهو القول لم ينكح فاد اشتهب لم ينكح اشتهب
 قلت هذه القاعدة ابدفان امور منها ان لبعث القول
 كما به من صيغة الامه في وهو في وفي البنية تركت ميفت
 منها كما قد عنوان عزم الرضا القليل واللسان ترجمان كما
 يكون في القلب ومن لا يطابق عروفت المحضوبات اللعوبة
 ليعني على الضمى والمخصوص بالذلة على الرضا هو
 قبلت المحوز عند ابن القاسم بعد ليل وجود المحوز قبل
 القول عند ذكره في الكليل الشاذ من الفاعلة الرابعة
 ان شانه تقي ومنها ان المحوز ما يقع عن القول ولما
 يستلزم فاد انه على البطلان على عزم قول المتبوع له مع
 حصول حوز ولو كان المحوز الحاصل منه في ذال كما في ا

عن قولهم ومشتلي ما له ليجم بالحقه مع جوفه الفبول وان الحوز
فقد حصل من هذا ان هذا الحزم وهو لا فتغار ان الفبول وان الحوز
لا يكون عنه عام في جميع القبي علة الحبس والقبلة والقبلة
والصرفة ونحوها لقوله اذا حصل الحوز في القبي علة وفي اللغة
بالالحوزة بالعموم وقوله فقال ابن الفاسح بكل المتبع به
الحزم والمتبع معصية بالما يقال كلام الشيخ ابن عبيد السلام على
الحوزة في القبي السباع من قراء القاعة في يوم فبول ما هو
يسير المحبوب له وتحصيل ان رشده في القبي السباع في يوم
قبول من وقت له يقين وهو يبيد كاوذ بن عليه كلامه
بمعارضه هذا العموم الواقع في كلام المستند المحترم
لان كلام المستند المحترم عام في جميع القبي علة جبهه
تحقق ما كان منها يبيد المحبوب له وما كان منها خارجا
عويده والروعيان الحوزان في كلام ابن رشده في كلام
ابن عبيد السلام في خصوص ما هو يبيد المحبوب له جبهه
والقاعة علة انه اذا تعارض اختصاص وانعام فعدم الخاص
وتخصص به الحزم ويكون الفبول المشتمل في عموم كلام
المستند المحترم بجنس بجنس ما هو في المحبوب له او في
في مقدمه الواقع في كلام ابن رشده في كلام المستند يبيد
على عموم في القبي علة في غيرهما على عام عموم ما في قول
معارضه بين القبي علة وبين كلام المستند المحترم لقوله
واحد واللبنة تختص في حزم علوا اذا وافق
الخاص بجنس او اذ العزم فلا تخصيص كان التخصيص يكون
الامع التام في اعم فقلت يريد ما كان من الخاص
والعلم مثبت وانما يكونان متناقضين عنه اختلا فيهما
بما ثبتا وانما يكونان متناقضين عنه اختلا فيهما

على انه وسلم تسليما ما قتلوا النساء والنساء بالما والفتنة
والفتنة مبيد في قديم للعالمية وتخصيصه العام الحوز في
الحزم واما ما علة الشيخ بن عمو السلام والفتنة ابو الوليد رحمه
الله تعالى مع كلام ما حب المستند المحترم رحمه الله تعالى جله
معارضه بينهما وما منافاة ما في جميعها مثبت وانما هما
من ما علة في لجه احواء الامم ما يخص العموم ما في ما ينافيه
حسبا وفع التخصيص في كذا في كتاب ترتيب القواعد في كتاب
ابو ووف في نسخ مختص المحصول لولفته كتاب الجمع وقد
وقد حقه في الورقة ما من الثاني بل ما مزبه عليه الله
الرابع الرابع عشر ما وقع في كتاب النظام من المختص ابو ووف
ونصف الصيغة ما في كتاب القبول والله هو عن العفة الزا
وضعه الشيخ ما اقتضاء علم الذكاه وهو المله والملا والما
با حذ وكلوا احد من الزوج والولي الما هو محل ما افتضاه
منصبة المعيش له بالعفة بسببه فطعا وحيا كما في الجلب
والقبول خاصة وكذا اصحاب العفو على ما طلاقا فلف
قوله وكذا اصحاب العفو على ما طلاقا في بعض معاوضات
وثق عات ومنها الوطية على ما جرى به في كتاب علم الى باقي
وجعل كون العفو كلفا انسابا في علة اجماعا وقوله في الجلب
والقبول خاصة وما حل في علة في الحمل عليها فلا بعد عنها
انما الجواز وهو الجلب فتاواه الله المختص عشر ما وقع في
المستند المحترم ونصف الجلب والقبول بسبب لذل الملاك
بلد الله ما وضلة والفتنة علة في كل واحد منها في رتب
لذل الملاك فلا يفتقر الى ما في جميع العفو في ما
المجموع بسبب وهو الجلب والقبول ما في قبول رتب بسبب
وهذا معلوم بما جماع وكذا الله عام في نقل الملاك في عفو

في ما وضاة كالمطاف والنهي عا واما الصفات المملوكة فبذرة
 بلا يفتي اليه القول عما كالمطاف والحق فلا يفتي
 المطاف في القول الزوجه وما تفرع في جنة على قول العبد
 اختلج في الزوجه قبل من باب النفل ومن باب الاصفاء اني
 اخي كلامه في ذال الفقه السطاد صرحتني ووقع في كتاب
 رشيخ ابن عبد الزبور ونصه من تصدق بصفة على رجل وعي به
 بها فستد ولم يفل قبلت وما قبل ودين زمانا في فاع بيها
 كان له ذال وعلف اند لم يستكت على وجه اني ما وان غاب
 المختصق وفيل الحيازة ففدح المختصق عليه في يد الحيازة
 وقعت باز رجح نضي عليه بذال وكان ان علمت محنة وقت
 وان لم يرجع وما علم اي ردت الصدفة اذ لحله وان
 ومضى وقيل ان علمت محنة فلا يفضي عليه اذ لحله
 عفردين والبولس جرد ما في في فباله بعد رشيخ
 انصواب ان مرة سكت في مسئلة القول في على مرة
 استبعدت اليه فقلت قوله ولم يفل قبلت نصر ال على
 ان القول المراد منه لفضد ما ند جعله جلة في كيد
 بالقول وقيل القول ففدح المختصق باله ففوكا في
 النضي ففدح المختصق باله ففوكا في النضي ففدح المختصق
 الما كاي او جهول ففدح المختصق باله ففوكا في
 واذا اقال النضيخ ابن شتاع اذا قلت فباله
 زيج وعبد ربه منطلق وعم مفيد وكل
 مني الجملة في كية في قال بكل مني
 جني. القول في اي ففدح المختصق باله ففوكا في
 ففدح المختصق باله ففوكا في النضي ففدح المختصق
 اني القاسم في في النضي ففدح المختصق باله ففوكا في

الحز

الحوز ما يكتفي عن القول ما يستلزمه ما في اء عمل واحد منها بل
 لتتصيص عليه ونضي في اء كل من الحوز والقول بالتصيص
 عليه لنعلم الما واولا في الثاني والنه الرابع والنه الخامس
 فاع في ذال وفيه وقع في صمغ رشتب مسئلة من تهل في اء
 درهم من ماله على رجل قال ان قبلها المستفيل بها عوكا وان لم
 يفلها زكاهما ط عبا في النضيخ ابن رشتب في النواذر
 ما بن القاسم خلافة والقوا في صنيان على القول في رجب
 كون الصدفة ملحة للمتصدق عليه يوم تصدق بها ونسو
 قول رشتب وان ما يوجب الملة للمتصدق عليه في يوم
 القول وهو قول ابن القاسم ثم قال ابن رشتب لو كررمت
 الصدفة غلة تكايت الغلة على قول ابن القاسم للمتصدق
 اني يوم القول ان قبل المختصق عليه وعلى قول رشتب
 يكون للمتصدق عليه ان قبل الما زام ففدح المختصق باله ففوكا في
 قول ابن القاسم رضي انه ثقل عند رزان في مع القول
 الما مع الحوز الاثراء ففدح المختصق باله ففوكا في
 انما يكون من يوم القول وان غلتها للمتصدق اني يوم
 ففدح المختصق باله ففوكا في الصدفة في في
 غلتها مع القول وجودا او عرما كحافه راية وفتا
 الما القاعرة ان تعليق في على النضي ففدح المختصق باله ففوكا في
 ذال النضي ففدح المختصق باله ففوكا في النضي ففدح المختصق
 عليه يوم المرفة اذ قبل ولم بعد يوم المرفة ففدح المختصق
 ما يعتق على ففدح المختصق باله ففوكا في المرفة ومن قال
 لحيمة ففدح المختصق باله ففوكا في النضي ففدح المختصق
 او تصدقت عليه بعنفك فهو حي قبل ولم يفل الما
 ففدح المختصق باله ففوكا في النضي ففدح المختصق باله ففوكا في

العبدية في عبادة نفسه اليد وفي الصفة عليه بنفسه كانه في
 عتقه والعق يتعلق به عوالم عز وجل وليس للعبد ان يزور الصفة
 بغير قول فانه لا يصح المعنى في رده له تعالى بضمها وتجا
 هذا المعنى اذ في وجه مسئلة العبد هو عن حاجب الهبة
 والصرفه يكون الهبة والصرفه عليه بنفسه عتقا
 بل لا اختيار له في القول او في كون العتق والحق فيه
 عن المدة تعالى والشع يشع في الوجود او في الوجود
 المعنى في باي فاذ لا وفد من ان الطلاق والعق ما يتوقفان
 على قول الحق والهبة فليفت وقد اظهرت ان المعنى ابرئ
 في رده له تعالى ونش ما لو ان المعنى في ما يستل
 ركينة القول في الحقيقة بمسئلة الخروجه المرونة ثم
 الجواب عن ما يستشكال من حصول المعنى في هرايت
 انما جلبت الا من تحتها والكلال عليه هذا القول فذ
 اطل في الجواهر ان ما يجلب مع القول يكون في الهبة وقال
 اركا ذها الصيغة مع القول وجوز رده له تعالى في
 الكلا فذ الصيغة على ما يجلب حتى صاحبها القول بل يفسد
 مع الالف على صاحبته ودخولها لما قبلها كقولك صرت
 والى يوا في رده وجاء اليه والصيد لسة في معصم
 ولما ان يجوز فخصيص اسم الصيغة بها ما يجلب اريد بها
 بحقيقة القول وان كلا فذ صيغها ركينة ما يجلب وكذا
 ومما عده في كماله للعبه الخاصة الله فليفت عليه
 المعينة فذا فله ودليلي على ان قرا اذ كلال من صاحب الجواهر
 مفضل في كنية القول اريد في المعنى ابرئ في الوجود ما يستشكال
 كون القول ركنا فقالوا ما يستشكال كون القول ركنا يقول
 عتقها الما من رتب لعبد او تصد وبه عليه عتق

وان لم يعمل ولو قال لداقت في ان تفت ما عتق له الا ان يشا
 بل كان القول ركنا من الهبة لكان كقوله انت في ان تفت
 فليفت في عتق في العتق والعتا فيكون فعلا فاصلا في
 صار عا وبيع في رتب مع كس لثاء من عتق الرباعي وكلاهما
 وقع في الحرث الشريفي وان لا يفتح عتق منه ما عتق
 فليفت ووجه لا يستشكال ان القول لو كان ركنا من الهبة
 والصرفه المزكروا في رتب في المرونة عتقه بضمه على قوله
 فيكون المسلمان بمسئلة مشددة حيث اوفى عتقه
 فيها على مشددة في قوله لا عتق له الا ان يشا. ومشددة
 فليفت تعلم من قوله انا اقول فليفت بلسان فليفت في
 بين المسائل من حيث جعل عتقه في مسلتين الهبة
 والصرفه عاملة وان لم يفت فليفت وجعل عتقه في مسئلة
 المشددة ما يحصل الا ان يشا ابي بما يد على مشددة وهو
 قوله علم ان القول في الهبة والصرفه غير ركن ومشددة
 فليفت ما تفي انا من قبله ما تشي لست وما تفي في الـ
 بني حبان القلب كاني افا عزة ان عروثا الموصعة للفرقة
 لتجني عا في انهي كما فاني كذا في الجمع في عتق ابي
 ووجه لا يستشكال في كنية القول ابرئ اطل ان شاس
 اعا جوابه عن ما يستشكال وقال ويجلب بان الهبة
 العبد لنفسه عتق له ما لست في صورة الاولى
 عتق عني معلق على شيء في الصورة الثانية عتق
 معلق على ابي فاعني فليفت يعني ان الهبة العبد
 لنفسه والصرفه يد على نفسه معناها عتقه لا ان
 معناه الهبة والصرفه على يده وعلى ما يحل به
 ظاهر لفضه بعتقه في الصورة الاولى وليس صورة الهبة

والصدق عتق غني معلق على تقي، من مشيئة او غنيها بل
 هذا العتق لا يشترط في العتق القبول والعتق في الصورة
 الثمانية عتق ايضا كما ند معلق على مشيئة العبد بل
 عتق من مشيئة تكميها لفاخرة التعليق قال الشيخ
 ابن عتبة السلام المعلق عليه علة لو فرع المعلق وهو
 علة العلة كما للعلل العقلية قلت وان الشك اللغوي
 نسب شي عني قال الشيخ شهاب الدين في قواعد وقال
 في ضم المحصول وانما الصفة الدلالية الفعل وقال
 ومن اجل كونها اسماء غير ان الاسم ان من اختلف
 مدني من قبل صفة فله عني لغوي وايد عليه وقوله
 لغوي فله في علة اما تقي بوقته حيث لا يجس وقوله
 وكا ربيعة فقولهم وعاء الدليل الركينة وما فاك
 رعد الله تعالى في جواب استئذنتك الد وتطويله
 بيد عني كايق منصبة فان رسر، ما فاك ديد تقي بل
 ان الصفة والصفة في العبد بنفسه عتق له والعتق
 عني مدني للقبول على ما في وليس للعبد رعد، لها بوجه
 من عو الله تعالى وهما هو غير ما فاك الشيخ المغي رر
 بعبارة الد غير، وقد وقع في فله عند ان قيل
 سياق كذا ما في قبول الخمس وهي الفارزة الموضوع
 عليها هذا الكتاب وقد ائتت في بعض النصوص التي جلت
 فيما من قبول الخمس وفي بعضها قبول الصفة والصفة
 وهل في قبول الصفة والصفة خمس للامتنع لال على
 قبول الخمس قلت نعم الخمس والصفة والصفة وسائر
 انواع التبرعات القبول فيها كلها مملوك ولا بد في
 انواعها كلها من القبول والخمسة مملوك على اربعة

الحق

الاخيرة من خمس الخمسة المذمت وغني، ويدل عليه ان كلام
 الشيخ زيني ناظم في رتبة الاربع في الخمس والصفة والصفة
 وكذا ما وقع في رتبة رتبة عتق وفي رتبة رتبة عتق
 وعبد فيها في المعاد والصفة والصفة ومرة رتبة العتق
 مذكي في الدقة وموافاقا الخمس من انواع الصفة ويدل على
 محو قد في الخمس والصفة والصفة ما في في رتبة اول وهو
 التناول ويشترط قبول الموقوف عليه ان كان مملوكا
 اهل الي قوله كسيرة ومرة قد يقول له كسيرة، وقد صرح
 في استوائها مع الخمس في مملوكية القبول في جميعها
 وهو وجه الاستنباط ويدل عليه ايضا قول الشيخ ابن ناظم
 الخمس من انواع الصفة بعد ان كذا ما فاك ان الخمس
 اخذ من الصفة كما ند قوله نوعا منها واذا كان نوعا
 منها ان مواضع منها ومرة في رتبة مملوك
 كما في الفاعلة ما فاك شيخنا ابو العباس حر العيسى
 رعد الله تعالى ان الماع ما زاد في ما والا في ما رعد في ما
 كما حيوان ولا فساد وعلى هذا يكون التمايز بالنصوص
 المذكورة الدالة على ركينة القبول في الصفة اشتراك
 صحيح على افتضاها ركينة القبول في الخمس قطعا
 كما في الفاعلة ان ما نزع الماع لازم الماع قال شيخنا
 ابو العباس حر العيسى رعد الله تعالى به ليل
 فاعلة ان الماع في ضم اخذ ما ند ما في فوام اخذ
 كما ند تقول في جزء رتبة الم انسان هو الحيوان المماثل
 ومثله سمعت من شيخنا في مملوك رعد الله تعالى
 انه المماثل في عتق ما وقع في بيان ابن رتبة
 ووقفت عليه في الوقت الثالثة من كتاب الودعة

ونقصه فالصنفون رحمة الله تعالى عليه سماعة ابن القاسم
 رجلى الله تعالى عنه عقالى رجل يمينه مع الود بجنة ثم يتصرف
 بها على رجل يقول ان شئت انى تصدقت بالود بجنة الفنى عند
 بلدى على بلدى ما يكون منه اكنى ولم يلمح به بان يفتخ له ثم رأت
 قال ان علم المستودع له ان تصدق في ثبة الكبار اما
 المنصديق عليه وان لم يعلم بلدا را للمنتصديق عليه شيئا
 فليس من اس وجه قال من قبل انه اذا علم انه تصدق
 بما في يده على رجل وقد صار فابضا للمنتصديق عليه حتى
 لو اراد طهيب الود بجنة اخذها لكان يبيع للمستودع
 ان يبيع بها اليه بانه يبعها اليه ضمنها قال ابن
 رشتة رحمه الله تعالى وفعت هذه الرواية بعينها
 في هذا السماع من ثلثي الصنفات والقبائل الثمانية
 وشمس طبع الرواية في حجة الحجازة مع ثبة المستودع
 خلا في ثمة المرونة بما فيه جعل في المرونة في جميع النجاء
 والمستنص فيض للموهوب له ولم يشترط مع جنتها
 قال ابن رشتة وانما يكون فيض المستودع فيض
 للمنتصديق عليه اذا علم على هذه الرواية او علم ولم يعلم
 على من يهدي المرونة اذا قيل للموهوب له القيمة واما
 اذا لم يعلم منه قبول حق ثمة الواجب بلده، على
 المستودع في رد هذا قبل قبول الموهوب وقيل علمه
 به هذا اذا كان الموهوب له حاضرا واما ان كان غائبا
 فتجوز حيازة المستودع له وان مات الواجب قبل ان يقبل
 الموهوب له القيمة وسواء على من كتب ابن القاسم وروايت
 على ما كان انشئ الموهوب في الموهوب له او يبع
 حازر مجوز له وسواء حاضرا لم يقبل حتى مات الواجب بطلت

القيمة و قال اشهرها اذا كان انشئ، غير الموهوب له حجة
 له الحجازة وان لم يقبل حتى مات الواجب كان كونه الك
 في حيزه حوزا مجوزا من البيان فقلت قال ابن رشتة وسواء
 على من كتب ابن القاسم وروايت على ما كان انشئ،
 الموهوب غير الواجب له او يبع حازر مجوز له وسواء
 حاضرا لم يقبل حتى مات الواجب بطلت القيمة حصل
 منه ان من كتب ابن القاسم وروايت المذكورة في جميع
 انه اذا وجد حوزا للموهوب له الحاضري بغيره او المجازي
 حازله ولم يوجر القبول الي موت الواجب بان القيمة
 بالكلية بغير ان قد ابطها في قوله وروايت بغيره
 القبول مع وجود حوزها ما ينعسده واما المجازي حازرها
 له وسواء مفتض للمجوز لما يستثنى من القبول في سما
 يبيع عنده في قوله وروايت المذكورة بان لو كان المجوز
 يستثنى منه او يبيع عنده لما ابطها بغيره مع وجود
 ما يستثنى منه او ما يبيع عنده وسواء المجوز ودرقتض الا في
 في حوز المجوز عن القبول الي موت الواجب يبطل القيمة
 يحصل هذا ان القبول في من كتب ابن القاسم وروايت عن ما لم
 ما يبع من الفصل اليه بالما فتبعا وماذا الكمالا له احده
 ركني اربعة اذ ركناء الحجاب والقبول الذات لمجوعهما
 هو الصيغة وقد مر في الف التامع قول الشيخ ابن عبد السلام
 ان القبول في انى كان وقول من كتب ابن القاسم وروايت الموهوب
 غير الموهوب له صح له انى كان كذا مد يفتي ان القبول في حيزا
 بالمجوز عنده وتبع القيمة بوجوه مع وقوع القبول وقول
 انشئ كان كونه في يده حوزا مجوزا يفتي ان القبول
 يفتي اليه في تصحيح القيمة وانما يفتي ان المجوز خاصة

به ليل فوله تحت له الحيازة وان لم يفعل قبلت حتى ما في الواجب
 يجعل المطلوب تصحيح الحيازة بما اذا تحت الحيازة تحت الهبة
 وفولدا حوزا حوزا حتى يبين منه على ان تصحيح الحيازة كما في وجوب
 عن القبول وفولدا المملوك من ركنين العقد وايضا العقد اعلم
 بقا له الفقه الشافعي عشر سبيل البينة المحقق في حوم
 بعض الله نبي ابو عبد الله في انصارى الى صاع رضوان الله عليه
 ورحد عن اوائحه وصفت نصيبها من اركانها واخرى ولم يقع
 من الحوزة قبول ولا حوز الرأى ما تحت وحاز ولد الحوزة
 جميع الرأى في حيازة الواهبة ولم يعلم بربها وحده حازها الا
 صلح الله بوجدها الهبة كما لو لم يوجر قبول الرأى والرقبة وما منه
 بعد هذا فهل تكون هذه الهبة ضعيفة لمرة الواهبة
 قبل ان يقبل منها ويجازها الا منها سبيلها ولحقها الحوزة
 المذكورة ايضا ان تكون الهبة صحيحة (مسألة) ونص جوابه
 بعلمه بسلطه عليه السلام فتنسخ اذا كان لها في محله ان
 القبول في الهبة ركن من اركانها وان كان استثنى كذا في
 ابن عبيد بن رعد تعلق والجاري على كنهه والجاري على قول
 ابن القاسم فيمن وهب وهبة لغني مودعها ان يرد الما بين
 المذكور على الصفة المذكورة غني نافع في الهبة ومسألة
 المودع بعد المشرق اليها اذا دقيقت يبيع المودع حتى مات
 الواهب ولم ياتي بالهوز فسماع ابن القاسم وفولدا ان ذلك
 لا يرفع الما حتى ط على المودع بالصفة وقد في سماع عيسى
 انه نافع قال ابن رستم انما يبيع الحوز على الفولكن ان قيل
 الموصوب له الهبة في حيازة الواهب ولو لم يقبل حتى مات
 الواهب بطلت بطلت له فالمستند المستول عنها فهو في
 البطلان من هذه فمن تامل الواهب اعلم وقد التوفيق

فاله الحبة الوفي الى الله تعالى حتى بلغناهم الانصارى لمع
 الله به ابع من حكمة ورقة الاستفتاء فقلت فما ظهر من نقل
 لشيخ الرضا عن ابن رستم جزء بان الحوز في الهبة المذكورة في
 السماع ايما يبيع اذا قيل الموصوب له الهبة في حيازة الواهب
 وانما اذا لم يقبل حتى مات الواهب بطلت له وجعل ابن رستم
 هذا الحكم جاري على الفولكن مع احد صما سماع ابن القاسم مع
 فولد وثا فيهما سماع عيسى ايضا وتخلص من كلام ابن رستم ايضا ان
 القبول في حيازة الواهب كما في الهبة كما جدد على الفولكن مما وفول
 لشيخ الرضا يرد الابن على الصفة المذكورة غني نافع يبيع
 بعقد القبول حتى ما تحت الواهبة وفولدا بالمسئلة المسؤل
 عنها اقول في البطلان من هذه حتى ما يبيع والله تعالى اعلم
 انه لما كان البطلان في مسألة المسؤل عنها اقول في
 البطلان في مسألة المودع ما في مسألة المودع فلهذا
 ابن القاسم في حوزة حوزة علم المودع على الواهب الهبة
 ومسئلة المسؤل عنها فيها حوزة الابن ولم يعلم
 بربها وحده حازها الهبة غني علم منه بها فيكون حوزة وحده
 الهبة او يبيعها ان كان على غني علم منه بها باي مودع هو
 في غني وفي فقه قال الشيخ فمن تامل والله تعالى اعلم وقد في
 الفقه السابع عشر ان حوزا مودع اذا علم حوزة ونعيم الهبة
 الرضا خاتمة بلغة الهبة وتارة بلغة الطرف مع ان مسألة
 الهبة ومسئلة جوابه مسألة الهبة ففقه ان حكم الهبة والصفة
 واحدة في ركنية القبول في اخا فيه الى ابع عشر فقلت في
 في رت في هذه النصوص وسنفي في الدالة اما في الهبة في الفاعلة
 الى ابع ان ضلله تعلق مذنب ابن القاسم رضوان الله عليه
 عند ركنية القبول وان المعنى به كذا في صيغة الدالة

وانه ما يستلزم القول وانكبي عنه وفي بعض النسخ بعزوه
للمشهور وفي بعض النسخ بعزوه للمشهور وفي بعض
النسخ بعزوه لما بدا بعزوه واذا اتفق رآه الله فاعلم انه قد
وقع في النص قول ابن الفاسم هو روايته عن ماله فيما يقبل
عن النضر ما لا يلزم الاوامع والكنائز من عشرين مائة ولم
يعارفه حق ما كان ما يغيب عن مجلسه الا القدر وكان يعلم
المتفرغ والمتأخر في احواله ويعلم انه فعل ما ذهب ماله وما نقله
الا بعلم به فان في النص من غير ما ذكرناه ان قول ابن الفاسم
هو المشهور في المذهب اذا كان في المرونة والمشهور عند
علماء المرونة هو ما ذهب المرونة اليه وفي كتاب نهاية
التحصيل ما نصه الذي اخذ به ابن الفاسم هو المعروف به وهم
ابن رشد انما الرواية المشهورة انه وفي فمحة السراج
ابن عبيدة ما نصه رواية ابن الفاسم معلوم انها المشهورة
ايه ونقل الشيخ ابني زبي ما نصه المجهول عليه في الدعوى
والا حكاها ابن قول ابن الفاسم لا سيما اذا كان في المرونة
ايه ووقع في حواشي النص في ناسخه في الدعوى على التوضيح
ما نصه قول ابن الفاسم عن ماله هو مشهور المذهب كان قول
العلماء هذا القول المشهور معناه هو ما رواه ابن الفاسم
عن ماله اصول معتد له وتاخر ما فيها عن كعبة عيسى
ايه فقلت قد اوعيت الذليل في هذا الورقة الخامسة
وبما ينبغي من السابغ واعى بالورقة في ان تدعى
الفاصل وتعليم الحافل للتدريج الجدر محمد له نقل في
جواب الاعتقاد الثالث عيسى منه وعلى هذا التوجيه
يجب العمل بكنية القول في هذا النص وان ولا يجاد
عن ذلك في الحكم والبعث في المذهب الحادي ما قد قول

في

ابن الفاسم وروايتهم لا تقبل بالحوز عن القول مني
على قول ائمة العلماء ما افترقا فيه على ادوية البصائر
السليمة واصل التوفيق الى الله ومن جهة الله وهو له
من فضل وقد ورد بعض المتن فيمن ان قال سلمنا ان القول
مطلوب اما على كل حال الركنية او على كل حال الشريعة لكن
اذا حصل حوز ونقص في النص الموهوب او في غير من التبرع
به فانه يجتزى به عن القول في شيء عند وهذا القول قد
علمت فيما سبق انه مني على قول ائمة العلماء على قول
ابن الفاسم عيسى في الله الفاسم وفي الفاسم في السابغ
عيسى عن ماله ورواه ايضا امور ففصل ما بين رتبة رتبة
السابغ عيسى حيث قال وسموا على ما ذهب ابن الفاسم
وروايته عن ماله كان الشيء الموهوب يذهب الموهوب له
او يذهب ما يجوز له وهو حاضر ان لم يقبل حتى مات
الواهب بطلت الهبة وقال ائمة العلماء اذا كان الشيء الموهوب
بيد الموهوب له صحت له الهبة وان لم يقبل حتى مات
الواهب كان كونه ماله في يد الموهوب الموهوب له فعمل امين
الفاسم الموهوب الموهوب له او من جاز يجوز له لا يذهب
عن قبوله فاذا لم يقبل حتى مات الواهب بطلت الهبة وانما
يجوزها الخليل عن قبولها خلافا لما ذهب اليه من ذهب
ابن الفاسم وروايتهم حيث قال لم يقبل الموهوب له الحاضر
ما حازه او حتى له حتى مات الواهب بطلت الهبة هذا الحكم
وقع من ابن الفاسم بصيغة فعل في سياق يبين له فيما على
سبب وهو المستعار والمودوع وبينه وبينه الدخول
العام بسبب الموهوب يكون القول المشتبه الموهوب له
هذا السبب وهو هبة المخرج والمستعار والمودوع يكون

الى معرفة في سياق الحكم عليه بالشئ طية التي هي من الامكان
 الوجودية بعد ان على مجموع شئ طية الاضافة في الاسم المضاف الي
 معية ومنها ان لغة الافعال اذا علمت ركنية بما تقدم من
 انه لا يولف لنا ان المعنى به صيغة المادة بما يصح من الابد
 وهل تكون صيغة المادة تقع ما هي وتسمى فيه وما لم يسم
 فيه او تحمل صيغة المادة على خصوص بل يسم فيه واما
 سمي فيه فلهذا غلبت ركنية صيغة الفعل وانما
 يقع عنها والاولى حينئذ ان تكون صيغة المادة تعلم
 ما تسمى فيه وما لم يسم فيه غلبت ركنية صيغة الفعل وانما
 عمل اللفظ على التجميع او على التخصيص وجب عمله على
 التجميع وان التخصيص حسب ما هو به من ارجح مختص
 المحصول يكون صيغة الفعل محولة على نحو ما يسم فيه
 تسمى فيه وما لم يسم فيه وانه تعالى اعلم وبه التوفيق
 الفاعلة الرابعة تسمى فيها ان البعض قبلت والفعل
 الواعين في نصوص اهل المذاهب المذكورة في الفاعلة
 الثالثة المعنى بها هي صيغة اللفظية التي كذب من
 ما قد اني في صيغة اللفظ من الالف على ان في
 الفعل من الفاعل في ان في الفعل من الفاعل هو لول ذلك
 الصيغة وفي رعيها ان الحوز كما يرفع عن الفعل كما يشتمل
 عند ابن القاسم خلافا لما نصبت في قوله انه يجزى ابا خوف
 عنه اما ان المعنى بلغة قبلت وبلغت الفعل هو صيغة
 المكنية من ما قد ولا صيغة المكنية من ما قد في المبدأ
 من بهم بعضه من اصله كما ان في النصوص المذكورة
 في الفاعلة الثالثة حتى ان ابن القاسم عني بفعل قبلت
 عند حماد بن محمد وبفعل الم قبل عند حماد بالصلح وهذا

ان البعض انما يريد به صيغتها كما غير ما به ليل كدابة
 البعض بالقول وبعضهم قولاً بعمل انما انما يجزى بفعل
 القول كما هو قول حماد بن الفاعلة التي بينه في ذلك
 وهي انما ولو كان المحكي بها في فعل من حيث
 هو بفعل محولة الفاعلة ولتداخلت الفاعلة وهو
 بالكلية عينية كما يقوم وقام الصيغة المذكورة بفعل التسمى
 كما به ليل والمطلوعه اذا الما من العزم ولو يرضى وجود الزليل
 لكان ما نصبت ووجه تسميته ان القاسم في في موفقة صيغة
 روايته وهو المشهور به القوم على ما في رتبة التسمية
 اسما من عيني ونصي هذه الصيغة في انما اذ جهات وانتم
 من ما قد في فصيحة صيغة امي وانما والاسم المطلق الصيغة
 الدالة على الطلب بعض في صيغة في القول المخصوص الطيب
 فان في مختص المحصول كما في الصيغة هي التبادر والى انما
 ان في الفاعلة ان المعنى المتبادر والى اللفظ من لفظ هو
 حقيقة في اللفظ عن في اللفظة المتبادر في
 المتبادر والى اللفظ من في اللفظة المتبادر في
 كما ان المعنى المتبادر في لفظ يعي في تبادر غير
 التي اوضح لو ان في تبادر الصارفة عن في اللفظ اللفظ
 حسبما في اللفظ من في كلام عني واحد من اهل القول
 والمقول في الواجبة ان القاسم والى اللفظ من في في
 تعي به الحقيقة وفولنا في الحجاز ان يعي في تبادر
 المعنى المتبادر من اللفظ لو ان في تبادر اللفظ تسمى
 اللفظ عن في اللفظ المتبادر من في اللفظ المتبادر في
 باذنه المعنى المتبادر من اللفظ من اللفظ في تبادر
 ان التبادر من لفظ قبلت اللفظ في نصوص اهل المذاهب

المفعولة في الفاعلة الثالثة وفي قول ابن القاسم قوله فعلت المحكي
 بالفعول هو صيغة اللفظة التي كبت من ماد تداء في يده فتكون
 تلك الصيغة امتدادا وما للبعث في لبعث فعلت فهي صيغة اللفظة
 اللفظة و دليل هذا ان اول افعال اللفظة الصيغة التي كبت من
 الجواب في فيمذ هي امتدادا للبعث من لبعث فعلت فعلت
 الخلافه لان امتدادا راني البعث من لبعث فعلت فعلت
 او الامجاب والقبول هو صيغة العفة والوفد فتجسسد
 من الصيغ صيغة البعل الخاضع كاي، على ما مر به صاحب
 الام حكاية وطاعت في قبيل الفواعل ومن تدوير في الفصح
 القاسم الثالث قول ضارح مختص بالمحصول صيغة البعل
 الخاضع صيغة في الخاضع و زعي و من تدوير ايضا
 في الفصح القاسم الرابع قول الخوارج في وتدويرهم وهو
 المحبس عليه والموصوب والمختصف عليه وفيلذ اليه منه
 اي من المحط البقول التام ما تواتر بصيغة الخاضع ما ثبت
 المتعينة للغة على ما وما ما تداء اللفظة الثالثة
 على ان في الضمير من الضمير بها وان في الضمير منه وهو
 مدلول تلك المادة فلفظ طاعت الجمع الوضع جعل للبعث
 دليله على المعنى وقال في ضارح المقاصد الخوض في نفسه
 اني اجمع على ان كبت و اجمع في نفسه اني لا اسم والقبول
 والحي والحي كبت بنفسه اني انتام ونعي كاي، اخي ما قال
 هذه الامور التي اجمع على كونها من لغوية هي اللغات
 الدالة على المعاني قال ويدل على البعث اما معنى حي او كاي
 وقال في حله والمستعمل هو البعث الخوض في كبت الدالة
 على المعنى هو جعل البعث دليله على المعنى وقال في نفسه
 مختص بالمحصول الدالة البعث هي كون البعث بحيث اذا اطلق

بهم السماع منه معناه قال هو الذي اختاره في مختص
 حلوا ان الدالة هي كون البعث اذا في فهم معناه ذلك
 مطلقا ان الدالة فعلت على الرضح الدالة لفظة وصيغة اما
 كونها لفظة بلا جلاله استعملت من لبعث واما كونها وصيغة
 بلا جلاله الدالة البعث موضوع غير واحد ان حسب الوضع
 على ما في ويقال ان الدالة اللفظة الدالة اللفظة على
 ما صرح به الثعلباني رحمه الله تعالى وقد قول فعلت الرضح
 امتدادا للبعث من لبعث اذا اطلق وهو معياره صيغة
 البعث بحيث الرضح الرضح من الضمير فعلت فعلت
 في الدالة البعث و الدالة البعث هي من صيغة العفة ما في صيغة
 الجباب وقول حتر فالبعث فعل البعث الدالة الخوارج في
 الفاعلة الخامسة ان البعث لا يحاط به بشاره لبعث البقول
 في الدالة على ان في الضمير ما ثبت للقبول الدالة على الرضح
 الفيلبي وادعى ان فعل المعالجات يشترك في تلك الدالة
 على ان في تلك الدالة في الضمير رخصه تعالى رحمه الله
 تعالى ما يدل على ان في الضمير مع الرضح والقبول
 قال في فواعله هل يوضع في الابرا من ادب في البقول فلا
 يبرأ من البعث في فعل او يبرأ من البعث في البقول وان في فعل
 خلافه وضايفه الخاضع البعث البقول ومنشأ الخلاف هل
 الابرا اسقاطا والاسقاط لا يحتاج الى البقول في الخلاف
 وانفكاك ما فيها كما في قول البعث في البعث والعبء والخارج
 ينعقد الخلاف والعنوان في كبت البعث والعبء وهو قوله
 لما في في المدين في فعل في فعل في كبت البعث عينا
 او نعي ما بالعبء فلا بد من بقاء البقول في كبت البعث
 يحسم منه فلفظ ثقلته من المسئلة الا ولى من ادب في القاسم

والسبب فيه قوله فلهذا من رضاء، وقوله صريح في شيء
 اما في معنى قولها الرضى والقبول، ولعل ان الاصل في العطف
 في قايده، فين المتعاطفين ما في معنى هذا الذي يبراهما
 المحبب في المستلزم في الفاعلة انه باقية كعبه قبلت ولبه
 الرضى معا كتحقق منه المحوز الذي هو ما اعني في حصول القبول
 منه والفاعلة ان الالفهم يستلزم ان اخصى شيئا فالذاشيئ
 ان في قوله وقال في شيء محقق المحصول وانما يبين لتعريف
 لفظها ومعناها والفاعلة ان الالف والمعنى ان انفراد
 ما لا يضاف منبنيان كما ان نسان والى سر وكما لسماء والارض
 وما تشاء ان لفظ القبول معناه الرضى على ما في وان لفظ
 المحوز معناه وضع اليد على المحوز وقسم فيه كضيق
 البعض قد تعرفوا بعضا ومعناه حاصله ان اجاد القبول
 عن المحوز والذات غفارا ليد مع المحوز في صريح نصوص اشياع
 المذهب ومنهم من الفاسح المحرف في الفاعلة انشا الله ليد
 دليل على ان الما من القبول صيغته انه على الرضى الفليب
 وان الرضى هو ما لولها ولعل على ان كلا من مستعمل
 بمعناه بحيث ان كل واحد منهما ما يستلزم الما في وما يكتفي
 عنه وان لا كنه في ذلك، عن ذلك في الدخيل بحيث ان لفظ المحوز
 له خصوصية في الدلالة انه يعلل خارجي، وحاصلة
 والترجيح على الضمير انما هو بواسطة الموضوعات
 اللغوية على ما في يجب حينئذ في لفظ القبول ان يقع في الحصة
 على معنى الاحتياط ولذا فهم من لفظه ويأتي في
 الما في ايضاح الدلالة في قوله وضع في تحت الصيغة
 من المحتجب في لفظ ما نصدا من بناء الاحتجاج في وجود
 وعرب على العمل الفليب وهو المسمى عنه بالرضى لاجل

على حمة المحفوظ المحلوكه الا برضاها به ولتعد رمي في
 الرضى الفليب فاع الشرح اما قولها فعل مقامه فيما دل الرضى
 والذات على انه فلف فلف فلف فلف فلف فلف فلف فلف فلف فلف
 في دلالة ما فعل كعمل المحلوكه في قوله فيما دل الرضى والاحتجاج في
 دلالة الا فعل على ما في القلب بافتضاء الرضى والاحتجاج
 قلنا انه لا دلالة وما يرجع قوله فيما دل الرضى والاحتجاج عليه
 اني الا قول لما في صرح في الفاعلة ان دلالة قبلت دلالة
 وضعه لفضية وقال انما في الدلالة لفضية قفا لفظ
 الدلالة الرضوية وتغييره العمل في افاته مقام الرضى
 بان يدل على الاحتجاج على قلنا اما فاعه فتلد يائي
 في التفسير انشا الله من افعلة الخامسة ما في هذا
 واما ان المحوز يدل على القبول وما يكتفي عنه فلا دلالة
 فاطعة ان ليل الاول في بر، في جفتن الما في ان يعنى
 القبول والمحوز بحسب المفهوم التباين في بر، ان القبول
 عبارة عن الرضى الفليب على ما في وان المحوز عبارة عن وضع
 اليد على المحوز وتم بيقا في كل هذه القبول ولفظ المحوز
 فتعد ما فطعا ومعناها المذكور فتعد ذلك على كل
 السبل فيكون بينهما التباين والذات في صرح به ما عا الجمع
 وانما في في الرضا والى ان الالف والمعنى ان انفراد
 واللفظان متباينان كما لا نطق والى سر والسماء ولا رضى
 في مفهوم البعض متباين فطعا والفاعلة في التباين
 انه ما يعود شيئا من معنى احد هما الى معنى الاخر وما يدل احدهما
 على الما في وما يستلزم له ولهذا قال الشيخ شهاب الدين ما نصه
 في تعاريفه انما في يكون القول بحصول احد التباينين
 عند حصول الما في في

فيه يقال ان يفتحا بحسب الوجود الخارجين ما بين الاعم والاضح
 اذا انحور تارة يجمع الفعل حيث يوجد ان وتارة يفتحا انحور
 عن الفعل كما في مسألة المقترين وفي مسألة الدخول وفي
 الوديعه وفي مسألة المخرج وفي مسألة المنقار ونحوها
 وموت كلب في النصوص في الفاعلة الثالثة والمحذرة اجماع
 بينهما كل ما كان في يد معطاء وتارة يفتحا الفعل عن انحور
 بان يفتحا انحور عن يتي لا يديه المعطى وتفتوحه او بان يفتحا
 انحور الارض المعطى او عن يديه بلد عن بلدهما نحو عذو
 بلد يطل عن انحور الماء على غرور وخوف على ما وقع في
 اجوبة ابن رسته او تكون الارض مختصة وبها يعبر
 على ما وقع في كتيب الشبه ابن راسم في هذه الجهة كما في
 اما وجد في الخارج الفعل والفتحة معاً والاشكال
 ولم يوافق الفقه وحده كان الروا كذا لا يشك على اصله
 ادقاسم وبه الفتوى وتقلب عند الفحول ما وجه
 الفعل وحده وتقلب عند الفقه والفاعلة ان الاعم
 ما زاد في حادها اذا علم ان يفتحا بحسب الوجود ما بين
 الاعم والاخر والفاعلة ان الاعم يستلزم لا غير فتبنا
 ولا يفتحق به ولا يدل عليه سيما فيه عليه ان يفتحق بفتحاب
 الدخول والفتحة ان يفتحق به وعنهما وهذا ابن راسم في اول فاض
 كتيب الدليل انك ان انحور من لوله وضع راسه على انحور
 وتسمى فيها يديه وهو جعل عاصته وفول فبالت الرص وهو
 جعل قلبه فطوى ان موضعها متباين وهو ما والفاعلة
 فبالت انحور عن مفتاح لتبنا المطاب التي هي موضوعة
 ولها التباين بين اللفظين فبالت لانه احدهما على الاخر
 وما يستلزم لا في الدليل الثالث ما وقع في كتاب نوادر

المسائل

المسائل نصد انحور عن مسئلة م للفحول وعما ان يفتحق وابني
 يونس بن الفاسم في الضمة والصدقة وعلله الذي له في ان يفتحق
 بان الفعل جني السبب لانه جني الوقوف والفتحة فبالت نقل
 الملة وجزءه المجلات والفحول وكل واحد من السبب وعن مد
 يلزم من عرفه عزم السبب وعن ان يفتحق اما حجتنا بان انحور
 عنه وفيه ابن رسته في كتاب الوديعه وفي كتاب الضمات
 الثاني من التباين على انحور كما يستلزم من الفعل وانما اصل
 انحور في العطاء وفيه الفعل مجزئ ابن الفاسم في
 البطلان خلافاً لما تشبعت ام قلت قول ابن الفاسم تباين
 موضوعيها على ما في الدليل الرابع ما وقع في الخرج
 فيمن وثقت له فتد باله يقل فبالت وفتحقا ليني ويروي
 وايد ايقل الضمات يرد ما فتحات الواجب وقال الجوهري
 له فبالت قبل موثقه وفي المحتج حجت به وفيه سبب في ام
 ونحو القول قول الجوهري له اذا قال فبالت في حياضه
 ولا بفعل قول ورقة الواجب ان قال ان يفتحق ابن الحاجب
 وفيه فتد الجوهري وفي يقل فبالت عن مات الواجب ان لم
 قولان وهذا الذي وثقت له فبالت ليني وان مات الواجب
 بظاهره قول الفولاني في مسألة التي قال ان يفتحق
 ابن عبد السلام كما انه يفتحق ان يفتحق في مسألة التي في
 الخلاف المنقار في الوديعه وفيه يقال ان الفقه من يفتحق
 الواجب لا جلت التي في حال اللزوم وافوى في الركوز التي
 ان يقول من مسألة الوديعه ان الفقه في الوديعه رتبة في
 استصحاب حال الوديعه او تسامح حصول الفقه في المسائل
 الا انه في مسألة الوديعه استنداعه وفي مسألة ر
 اتروى ان فتد فبالت انم قلت فبالت في قولنا ان كذا من

في الضمى واللسان ترعاه عما في الضمى القلب في والى هذا السام
تسارته بقوله في الجمع عروث الموضوعة للوقوف ليرفع عنهما
عما في الضمى فال وحيثما لفظ الدالة على المعطية في المحوزا
المباين للقبول بحسب الموضوع لتعريف هذا لفظا ومحتوى
كما نعتان والى من والفاعلة في المتباينين وانما يستلزم مع
احدهما الآخر كما يدل عليه حسما في الجملة الأولى من
الدليل الأول والى من من حيث الوجود وان كان الضمى انما
هو بحسب الموضوعات كما بحسب الوجود كما في ما يدل في
مجازات هذا الجيب من ايراد ما يحكى ان يريه حيث قال
التنوير يدل على القول ببيان عموم المحوز انما يوجد وهو
خاص ويوجد به وفيه في مسألة الوجود بعد والمعار
والتي في معنى هذا والفاعلة انما في ما يستلزم في اثنائنا
وكما ينبغي به حسما في الجملة الثانية من الدليل الأول والى
انما يستلزم وهو مما في الفاعلة الثالثة في النصوص
حيث ان يبين كل واحد من المحوز والقبول بجملة والكلام
عليه ومن حيث تعليل الحكم بالجملة على قول المعطاة قبلت
وتعليل الحكم بالبطالان على قوله قبلت واما بحسب
سكونه واما بقوله كما قبل بالجملة كما ولى في رتبة النسخ
الثالث والاربع والخامس والسادس والسابع والثامن
وقيد وقع كلام الشيخ ابن عبد السلام بركنية الضمى
وشخصيته والجملة الثانية في رتبة النسخ الثامن والى
فاعلة تعليل الحكم على الوصف ينبغي بعلية ذلك
الوصف لذلك الحكم وذلك من حيث الماينة على ما في وما قبله
في جملة ومن لم يزل ذلك ولم يخالفه فهو جملة فصحا
وبعاده في ليل الاول قول الشيخ ابو حنيفة في تفتي الحنفى

قول الشمس من ردة ونفى اليه طبع الماء من نفس ودليل الثاني
 قول من جعل شيئا عاديا وكفى بالاستغنى أو انكسار الحوز
 عن القول بمسئلة الوديعه والمعار والدين ومسئلة
 البقية التي هي في الدليل الرابع وفي معانيه الاستغنى أو اعلية
 كفي في النصوص والادلة في قوله الفاعلة الرابعة واقت
 حسي بعد قد وحيث بد كلام الشيخ ابن عبد السلام في
 الدليل الثاني حيث ذكر الحوز وجعله نفي لما ذكر القول وجعله
 ركنا انما هو كلف في عدم دلالة نفي انما هيئة الخارج عنها
 على ركنا الداخل ومما وردت في الجملة لا ولو من الدليل الثاني
 من ثبوتها في مفعول وما في رتبة الدليل الثاني من
 ثبوتها في الثبوت في موضوعه كلف الدعا في الاستغنى
 عدم التلازم بينهما في رتبة نفي انما هيئة في عن ركنا
 وان ركنا في عن نفي كلف وان احد هما يستلزم الآخر
 في مفعول نحوله ورم حايلا في غيشوم مفعول زكام
 بما في قوله في مجازاة هذا عجيب ان نفي قول الحوز فعل
 في ال على قبول المحبس عليه كلف دلالة باصره يجب انما
 وعدم انما او ما في مجزومه بدلالة الحوز في تبيين فيه من
 في الفاصحة الدلالة حتى يعلم ان في دلالة محتمل في على
 او غير محتمل في عا واما ثانيا فان الدلالة الوجودية غير
 محتمل في عن الفاصحة في انما اعني القول في وصفي
 قول قبلت فاذا تكون الوجودية غير محتمل في عن واما عند
 اصحاب الطي بعد الثانية وهي دلالة في عية عن واما
 عند اصحاب الطي بعد الثانية وهي دلالة في عية عا ملية
 في في صاحب عا دة في الدال في روع في استحال في
 ما سببه في الفاعلة الخامسة ان مثله في واما ثالثا

بان قوله المحوز ال على الفعول ويستلزم منه الحذف، فهو باطل ما افق
 ابن القاسم في انه الخامس عشر من القاعده الثالثة في الدليل
 الثالث من هذه القاعده الرابعه انه قد مر من ان المحوز لما
 يستلزم الفعول وبما في عند وفي ف المصطلح بينه وبينه
 في المصطلح في المحضة الماول من ال ليل وال لو انداع فقد بحسب
 الوجود في المحضة الثانية من ال ليل وال ولعجين اجل الثانية
 المحضتين او وجود احد منهما لا بد على وجود الحرف وبما يستلزم
 واللاتي انه قد في ال ليل الرابع فخلع الفعول على المحوز
 بان وجد المحوز برودة وال ل ال اولية القاعده فيها
 انما كما تختلف ما اعم ال ليل فمصولا عسما في ر في محله
 ولها في و تختلف في ر في ال ليل الرابع حيث و جرت نصيب
 ال ليل وهو تصدق على المحوز في وجود قبوله قبل الحرف
 او تصدق الورقة في عدم وجوده، على ان تصدق في وجوده
 انما هو من في د عوا، المحتملة للصرف وال ليل في نفس الامر
 وكذا العلم انه العاشي والخامس عشر حيث حكي ابن القاسم
 بالطلاق مع انه قد وقع المحوز وتختلف قوله قبلت تحكما
 لقاعده الماصحاح ولقاعده الروام كالاقتضاء وفي قول ابن
 عبد السلام في مسئلة الودبعة الاولى قول ابن القاسم وقول
 القائل ما كيد لغير ال ليل والقاسم وقوله انما قبلت معني لغير ال ليل
 باع او قل ان ولب انما في هو عليه او الودبعة لم يصر
 تحت بر، وقيل بغيره ان لم يفل قبلت حركات ال ليل على ال ليل
 ام والجزء المستحب واما كالاقتضاء عوز فابن القاسم في
 المحوز الفعول في القول ال ليل الذي هو قول ابن القاسم في
 في ال ليل القاسم وفي انما اسما معني وظهر، في الجمع
 في ان المحوز ما يستلزم الفعول ولا يخلع عند على اصل ابن

انفاص

ابن القاسم وموجب النجاشي السامع من محسن بن قولده صور وابنه وانفا
المشهور والمعمول به فراجعوه وبهذه الصرايح بطريقهم هذه
الحجيب ومن فقهه في قولهم ان الحوزة يستلزم القبول والقبول
عنه ونحقيق هذا المقام الحق ان الحوزة مبني للقبول لا لغيره
لغرضها ومعناها بحسب المفهوم والمعلوم انما العاقبة انما
يبنى فيها بحسب وجوهها وانما بحسب الوجود الخارجي
وهذا الذي علم به جميع المطربين العلمية على ما صرح به الامة
علماء علم الحوزة ان السبيل الذي انما يبنى على وعلى
قباينها كبري يستلزم القباين مبني في الوجود حتى يكون
وجوده يستلزم وجوده وحاصل الحق ان الحوزة هي
الحوزة والنقص في كل فقهها فعمل في افعال حال على وجه المحسوس
عليهم با بحسب قولهم جميع ان قباين مفهوم اللفظ في كل
قول اذا لم يجعل الله مبدئاً له الوجود على وجوده مباحثه
في الامكان وادري من قولنا افعال الشايع فتشاهد الذين في الاحتكام
مع تعاليمهم فانهم لا يمكن القول بحصول هذا المتفاوتين عند حصول
الحق باي وجه في كبري يحج دعوى ان الحوزة على الارض
وهو دعوى خارجة عن قول ابن القاسم وخارجة عن قول القضاة
وخارجة عن قول الامامية القاضية الحوزة في الفاعلة
الخامسة اما خروجهما عن قول ابن القاسم بل ان ابن القاسم
يقول بركنية القبول حيث جرح بافتقار هذا العقود
اليه وما تقي الا بقول فقلت وان الحوزة اوجد فيها
وحرر وانما ما يليق عنه وما يستلزم مدحسبها في رضى نفسه
الفاعلة القائلة موعوباً فيها وذلك لئلا يحد في نفسه
وكة فبعد منها في خاتمة تدبيل جوابي عن الوافعة وفي
النجاشي قول ابن عمر السلام الا في قول ابن القاسم

البعلية المذكورة بالعادة وكما بد من قس ط فصد اهل العادة الى
 ان ذال لا يستعمل الا الفعل بلا فصد من افعال المجانسة
 وان فصل من الامور الفعلية سببا عرفت في الورقة ١٨
 من السابغ في الورقة ٢٠ من اقسام من قوله الدلالة العارضة
 يجب ان يفيد فيها ويتفقها ايضا عبارة من اطلاق الالة
 الفعل على القول من جميع اصحاب الفقه الطريفة من اهل المذهب
 القائلين بالدلالة الفعلية لا ترى ان الحجة بالدلالة الفعل
 على الصيغة ليس هو الوضع اللغوي كان وقعه اللغة خاص
 بالدلالة اللغوية والمطلوع الدلالة انما هي للافعال الفعل
 ما به الجمع من المطلق عروضا الحوضيات اللغوية
 ليحيى على الضمى وهي الالوان الدالة على المعاني ومن
 اهاب انقول في هذا الاصل في اويل الفاعلة الواحدة فبين
 ان دلالة الفعل على الصيغة عارضة كما قال الشيخ وانما
 يفيد ويدل عليها العادة اي استعمال الفعل العادة العارضة
 لخاله المعين من عوزا وتسمى في تلك الصيغة التي
 تسمى القول او بفعل احيى بالعادة على الامر من المجانسة
 من الجانب المعطى والا عند فيكون كما على صيغة المجانبات
 والقول على ما يفيد الشيخ ودليل على ان الالوان العارضة
 الحقة على الشيخ ابن عبد السلام في دلالة الفعل يرجع
 اليها فافيد به الشيخ ابن عبد السلام فقول الشيخ ابن فاك
 في كسبي ومفوى الاطراف المطلق يرجع الى المعينة وخو
 في نشيخ محتج المحصول وقال الشيخ ابو القياس ابو
 الحسن احرملوا ان المطلق يحمل على المعينة وعزا لاخبار
 (شيخ ابن الحاجب وقال الشيخ ابو الحسن الصغي في كسبي)
 ابن افا سر رضي الله عنه يقول بدليل الخطاب ويحمل

المطلوع

المطلق على المعينة والشيخ ابن فاك في نشيخ المجانبات الصغي ان
 المطلق يرجع الى المعينة وبه اجماع وقد عرفت هذا
 الاصل في الخامس والعشرون من صبي عرفت في الورقة ١٨
 بانتم قريروا انقورت فاعلة ان المطلق يرجع الى المعينة
 وانه يحمل عليه جبال فبذلك في فبيد به الشيخ ابن عبد السلام
 يتفقيه المطلق جميع المطلق ما يفيد هو من اصحاب هذه
 انكم بفتة الشافعية في فبيد بفيل قول الشيخ بقى ام نشيخ
 ما لم يرض الله عنه وجماعة الصيغة بل نشيخ ما هو اعلم
 منها وهو ما يدل على الرضى من اجماعهم من صوت كانوا قوما
 او جعله اص في فبيد الفعل في دلالة على الصيغة بان يكون
 دلالة الله عليها بما عرفت اي افترضنا العادة الاستعمالية
 العارضة وعليه اذ لم يقتض العادة الاستعمالية العارضة
 دلالة الفعل على المجانبات وكما على قبول بلا يكون في الفعل
 فاما مقام الصيغة وهي المجانبات والقبول وذلك
 فلو الفعل عن دلالة على الصيغة لوقع العادة المقصود
 في فبيد في تلك الاصل العارضة والفاعلة انه اذا اقتضى
 ان يدل على الملول فيكون العرف في فبيد على عني به
 ونحو القول والفاعلة ان المصاحبة تحملها على المجانبات
 وذلك ما يفيد به الشيخ ابن عبد السلام ولين في الملول
 لدبي دليل ويشهد له قوله واللفظ للشيخ في كسبي
 في ما يشهد له الشيخ ابو الحسن الصغي ان العادة العارضة
 المطلق في كسبي ولفظ ولفظ في كسبي ونشيد في كسبي
 وينبغي به ايضا قول الشيخ ابن فاك في فبيد في كسبي فاعل
 على التملية ولو جعله المحاطات وتتمية لآية الولد
 لصغي عليها وهو لدا في اشيء سهل ابن الفاسق ويتفقيه

به قولنا نرى قد صيغنا المحبس ما دل على تقيده فوفا او فعلة
 ويتقيده به قولنا انما صيغنا التقييد وتقييدك وانتم يا فقها
 ونسبهما من قولنا عطينتك او فعل دل عليها فتدبر
 دلالة الفعل في كونه بالعادة المتضمنة لتلك الدلالة
 عملا بتقييد الشيخ ابن عبد السلام وتخليها للصحيح وبه
 العمل وهو اصل ابن الفاس في رجوع المطلق الى التقييد عسما
 والاف وقول المختص بصيغة او معهما معا وان يعمل
 كتمليده ولربما قال به ام قوله وان يعمل يريد معنى
 في الدلالة مع في يفتد دل على ونحوه قلنا قوله مع في يفتد
 يريد علامة جمعا بينه وبين ما للشيخ ابن عبد السلام
 فصفة من ينام صحيح بان العمل لا يكون معهما للصيغة
 اما اذا عجمت في يفتد دل على الصيغة او على ما دل عليه
 فاجمع خالف وفي باب الشئ كذا من المختص فانصد وتقييد
 بما يدل على كذا نشئ كذا قال بهرام يربيه انما المختص
 بل قد عجمت ذلك ما يدل عليها في ما كذا نشئ كذا او
 او فعل تحلله الما ليس والعمل بهما قلنا فصفة التقييد
 فيه تقييد دلالة العمل بالقي والقي في جملة العادة
 النوا فحذف كلام الشيخ ابن عبد السلام اذا لقي والعادة
 مجموعا واحدا في شئ دلت انما دل شي في دلالة العادة فقال
 وينعقد بما يدل على ما يوجد وفي كلام المختص شئ لحي
 ان دلالة على العادة في العمل فعلى ذلك اذا عجمت بينة
 كما قد وقع فيها بان العادة بين انما صريحة بان العمل
 المختص كالحوز في نازلة الدلالة يستعمل انما صريحة
 وغالبا في القول والرضى وجب العمل بدلالة العادة في
 الدلالة ومع قولنا في قولنا دلالة الحوز على القول وان لم

قد تم بينة بذلك او فاقته وسقطت بدفع ما بطر في
 المحبس لعقد ركن العقدة او شئ له على الخلاف فيه هل
 هو ركن او شئ له وهو القول بحيث لا يكون الخلق من شدة
 البينة فيه ذلك على قول العقدة العادة عملا بتقييد
 الشيخ ابن عبد السلام في صيغة المحبس فبعد وتقييد
 المختص وبه في النصاب والاف الاصل في الدلالة انما هي
 للافاء ايجابا وقبولا وغنى هما مع ما في كلام الجمع
 والعمل ما يدل الدلالة كالتدقيق اذا لم تقتضه فيه العادة
 بالدلالة وبجميع عبارات احوال قوله التي يفتد الثانية
 القابلين بان صيغة العقود تكون فعلا كما ان ملك
 العقود ايجابا وقبولا كما يدل عليها الصيغة القولية
 فتقييد بها تقييد بدلالة الشيخ ابن عبد السلام من افضل
 لعادة عملا بما في رند من حمل المطلق على التقييد بحيث
 ان وجوه دلالة العادة اما مستحالة في ذلك العمل
 ايجابا وقبولا كما يكون ذلك دلالة عملا بجملة
 العادة فيه والا فلا دلالة للعمل على تلك الصيغة
 كما على ايجابه وما على قبوله بانما في هذا التي يفتد
 الما في وتقييد ان الصيغة قولية وفي ايجابا وقبولا
 وان العقدة يعنى اني لقي القول من جانب الموطع
 كما قد اماركته واما شئ له على اختلاف العبارات في
 كما قلنا في التي يفتد والتي الحوزا يستلزمه وما يركب
 عنه ما لم يجمع واجه في فهو صا فاعادة الثالثة في الدلالة
 الفاعلة التي بعد واذا في عملا على التي يفتد الثانية في
 الفاعلة بالدلالة فتقوله بما يدل على اني صا فاعادة
 وهو الايجاب والقول اع كذا فعلا كما لمحات وكالحوز

بانہی نے کی ہا جی بالاول التفسیر بابیاعادۃ والثانی
 التفسیر بزمانہ واولہ والثالث التفسیر باہل الاسواق
 جی جفت غفود رفتی علت وغی اہل زمرہ وغی اہل الاسواق
 علی حکم ما دللت علیہ المحاطات جاعی فی ذلک وقد
 اوعیت انقول فی بیع المحاطات فی النورۃ ۳۸ من
 لسانہ واولاذا ثبہ وجوہ عادیۃ فی بعض الغفود
 بہ لانی جعل فی ذالک اللغۃ علی صیغۃ معنیہا وعلی ما
 رکنید فیجیب کا فنصار فتلما العادیۃ علی اوقع السیۃ
 ثبتت فیہ وما یجیح بہ فی عقیۃ اخ فی باب اخ فی ثبت
 فیہ تلما العادیۃ علی ما وقع فی جواب کا ملع الحارری
 رحمہ اللہ تعالیٰ لندا یفاس عادیۃ علی عادیۃ وسلمہ
 رشیہ ابی زبیہ وارشعہ ابن عازیہ فی شفعہ الغلیل وما
 تعقیبہا بحاروم نے کی واما بعد ما یجالیفہ فکانہ المذهب
 وما یجالیف فی سوا اہل ہرۃ الی یفہ الثانیۃ وذلک
 کما اذا جلیت العادیۃ المذکورۃ عنہ اہل الاسواق تیونس
 فی زمان النبی ابنی فی ذلک الا طعنہ والخی والبرکات
 بابیاعادۃ والغفۃ علی ما ذکر فی ہوام فی ضررہ فی
 تفسیر، وکما فی المسافر فی کلام النبی ابنی فی ذلک فقیہ بالعادة
 بتونس بابیاعادۃ فی الاسواق ولما یجیح ہرۃ العادیۃ
 فی عادیۃ الحبس کی العازیۃ او فی عادیۃ وصیت لمعین او فی حکمہ
 بان یفان یصل انقول فیہ ونجیح بہ من ازم حرزہ وقبضہ
 ولم یثبت فیہ عادیۃ لانی علی ان الفاس فیفسر وزید الک
 ارفیض فیولہ ونجیح بہ عادیۃ جی فیہ جعل فی عادیۃ علی
 جعل فی عادیۃ اخا جنینی عن الاول ما حتما جہ باہل اولاد
 بطلانہ فی ذلک العادیۃ ابرا بعدہ لکن تنید علی ما دللت

عندها المحيى ومن تبعه وقال بقوله واعلم ان المعاملات
في العقود ثمانية اذ وقعت في البيع يقضى نوع من مطلق البيع
عندها هذه المدة على ما اشار اليه (الشيخ) ان معنى
من التحقبت على المحيى حيث رسم البيع بقوله ذوق عود
في معوض جتعهده بقوله اند كما يتنزل والبيع المعاملة
ان زفله الي ز في رعد اند ثعلى ولا ينزل في كيسي وكره
عن شيخنا ان معنى هذا الخلاف في بان عقود البيع في
المعاملات كما هو اليوم في بياعلة اصل ما تنال في انواع
اذا بيع انما هو بالمعاملة في حبل في البيع
بلوننا المشتري ان يبيى في حبل في البيع ولذا
ان قلت وفي (الشيخ) ان معنى هذا انما هو
لذا لان فعل المعاملات على ان يضايا فتنال انما
فدرايت وفيه (الشيخ) انما هو بالتناهي في بيان
قوله وانما طاعة كان يدوع المشتري انما هو للبايع
يسلم لدا انما هو في ضيعة انما هو فظن من تقييد
الشيء الثلاثة ان معنى هذا وانما هو بالتناهي في
الرجل في تقييد ما يقتضيه القول في القول والرضى
الا حيث قد انما هو على ذلك او حيث يكون وعد
انما هو في ربيعة لانه انما هو في
الواك في نية الاولى في نية طينة القول انما هو على التناهي
قلت فيكون المحوز والنقض في القول انما هو في المعاملة
في لانه على معنى القول في نية لانه انما هو في
على ذلك انما هو في نية وانما هو في نية
انما هو في نية انما هو في نية المعاملات على ان
انما هو في نية انما هو في نية انما هو في نية

يجمع كما يجمع في سبائك النبيذ من جهة يد على ضاحك ابن عبد السلام
 وعزاه في الفاعلة التي في المثلث المحلولة في محتج ، لهما التبعة والتابعة
 والفاعلة أيضا ان ضاوي كلام الرفعاء كالنصوص فالد التبعة ابن
 ناصح كيمي ، وفي رأيه يند في معد ما يتا بعد فكانه المذهب المحنة
 الثالثة ان التبعة رعد رعد فدا اطلق لبعه الجعل المذكور ولم
 يبين ان يكون الحبس على الراد وجوه ، ومن مشارط وهو الصورة
 الاولى بعد في تفصيله بين صورتين ورتب التحج وهو رجوع
 الحبس كقوة الرفعاء عصبة محسدة وقرب التفصيل في ذلك
 التحج فنزل في تفصيله في لغة العموم في بيع التحج في صورتين
 معا على فاعلة تزل كما يستبطل ليعتبر في لغة العموم في
 المتفال وعزاه النبيذ في التبعات العينية لما له وان شاف في رتبتي
 رعد عنهما وقال النبيذ اخر علولا في محتج ، هذه الفاعلة
 مكية ايضا في كلام عني المفهوم بل في وق فار وهو ايضا
 اختيار استخصيص الرفعاء وابن الحاجب وحل عليه المقياس
 في كيمي ، قول والد وابن الفاضل رعد رعد تعلو عنهما وهذا
 الا كلالا في العموم على طي في الضمور الوافع في كلام النبيذ
 ربيع ط في غير التبيين المكي في الاول فترجيع الفول وان الفول
 من المتناهل فاما هو فحق في اصل الحبس ان لو كان الفبول
 نفس ط في في اختصاص بد خاصا من رجوع الى اوتوب وفي
 عصبة محسدة في الصورة الثانية ولرجع الى التفرقة مع
 الراد اذا في يفتل الراد في حقيقة الكون فهو الراد فشي ط
 في اختصاصه بان في يفتل الرجوع اختصاصه وانتقل الحبس
 لمشاركة في لا للمجمع وفي العصبة الرفعاء باعني حد
 المكي في الثاني بطلان قول من يقول ان المحين المتناهل اذا
 كان معد في الحبس عني ، وهو الصورة الثانية مجموعا رجوع

الحج

ربحس الى غير الواحد من مشددة ركة في الحبس ويقول انما هو المذهب
 ويقول صورة رجوع الحبس الى في ا الرد من عصبة محسدة في ما اذا
 في يكن مع الشارط مشارط له في الحبس وفي الصورة الاولى في
 التحج عند والد على المتناهل في المذهب وفي في صورتي
 في التحج المذكور وفي ، وهذا النبيذ في ركة ، فاما العموم الوافع
 في كلام النبيذ الذي اجحت عليه باحج المذكورة والفواعل
 النبيذ في ركة بهذا اخذ العموم في كلامه ما يقال ان كما في الرد من
 الراد المتناهل للقبول بوجوب رجوع الحبس وفي الثاني ، وفي
 وفي ، عصبة محسدة ان لم يكن مع الراد في في الحبس وطلعا
 ولو كان معد عني ، على فاما العموم الذي تقتضيه الفاعلة وفيها
 فاعلة الجعل في سبائك النبيذ ، فاعلة في الاستبطل المتناهل
 في لغة العموم عني في ركة في محتج فيجب ان يكون وفي
 قبلوا المتناهل وفي ركة محسدة محسدة مثل الرد المكي وما يبط
 الحبس من مسئلة وفي قبول المتناهل كما يبط في مسئلة
 ان في الصريح ويرجع الحبس بوقوع قبول المتناهل في اوقات
 محل تداركه ما في وفي ، عصبة محسدة كانه يقول الرجوع مسئلة
 ان في الصريح في قول ابن الفاضل بوجوب الحبس بل في الحبس
 ما حل النبيذ في جبهة النبيذ او جبهة را محسدة على مقابلة وفي
 في ركة في صدر هذه الفاعلة النساء عصبة ولو سلمت
 ار حجة قول ملك بعزم بطلان الحبس في في الصريح بل
 يحج فيا من مسئلة وفي الفبول على مسئلة الرد المكي
 كما رعد في المحجوب ومن على فدا مد لوجوه ، فاما وفي
 الفبول ارج من الرد المكي كما كان ان يكون وفي الفبول
 لرفع الشحور والمي والذمول والفاعلة ان الماعل مازاد
 وفي وفي الفبول في تناول صورتي صورة لما قبل

وفي صورة الرد الصريح وصورة السكوت وبرت الإشارة الى تناول
 صورت السكوت في مثل هذا كلام الشيخ ابن نايجه في الفقه الثاني
 واذا ضمني ان فاعل الفعل اخرج من الرد الصريح والفاعلة ان اخرج
 ما يدل على الاخر اثباتا فانه (شيخ ابن عريفة) ومثله وضع
 في شرح مختصر المحصول وفي راو منها ان الفعل جعله
 ما حبه السائل وعني كشيء ما قال الشيخ ابن عبيد (رسلا مع
 انديجي في في بن الشئ) والفاعل ان الشئ وطما يده غلها
 القياس فله قياس فيها حسما تنفر في محله ومنها
 ان قياس مسئلة فاعل الفعل الذي في جات محل تداركد
 على مسئلة الصريح في عزم بطلان المحسن قياسا واصح
 والفعل يد قول ما دل ما قد من باب فاعله في الفاعل على الفاعل
 والفاعل ان فاعله في الفاعل على الفاعل من فواعل الفاعل
 ما ند باسما اعتبار حسما صرح به اهله في محله والله
 صواب المعنى اذا اعتبرت ولم يقل قبلت او لا قبل
 ان الحكمة بالمثل على ما به العمل اخذ من قول ابن الفاسح
 اذا قلت قبلت سيفك الذي في محله فان فاعله هو
 اذا اعتبرت في سيفك الذي في محله وبقي عليه فاعله امر
 من كلام ابن نايجه في انه (شا من فاعله) بالمثل ان
 وبد العمل حيث يوقف الفعل بالسكوت عند وقتله
 نعم (شيخ ابن عبيد) رسلا مع هذا حيث قال موت المعطية
 السابق للفعل مبطل (المعطية) فواء جعل الفعل
 اذا فاعله التي وقت الموت مبطل كما قد رآته هذا
 ومسئلة الرد الصريح قال المحيبي المذكور بالماضي وبذا
 صار قياسا صريح فاعل الفعل على وقوع الرد الصريح في حكم
 الحق في القول الذي في استنباطه في قياسا بالمثل

ما قد في معنى الفاعل الواقع في الوقوع المعطية ما في قوله
 بضمتين بغير الوجوه الثلاثة ان مسئلة فاعل الفعل في
 على مسئلة الرد الصريح والله لا يقال محض المتشدد ولو
 العود مع وفاء شيء فاعله غرضه شيء ما ركنه المحلة ولا يبع
 او لاحتار بجواب صريح للمعقول والمذكور ولو على قول ما له
 في مسئلة الرد الصريح وفاء وعني في هذه الفاعلة في حق
 القول في هذا المبدأ مؤيد عليه فبيد اعلم ان الوصية من
 محفوفة القبيحات الا انها كما نفي الالبوة موت الموصي انما كانت
 ولا زوها عند رجوع عنها بقي مفعلة بعد موت الموصي له
 المعين او من هو في حكم المعين وهو المحصور قال في الوصايا المأول
 والثاني من الورقة واذا اقامت الموصول بعد موت الموصي والوصية
 اورقة الموصول له علم بهما كما ولهم ان يقبلوها كمنه وفاء
 لهم او عيانه يبيع ورثته ان قال الشيخ بالحسن الصفي عن
 طاعت الشبهة ما في تفسير ان فاعله ما في الكتاب انها لا
 تحتاج الى قبول الموصول له قبل موته وعلمه وان قبلها حق
 يورث عنه وذلك في الابن في انها تحتاج الى قبول الموصول له
 وانما تكون لورثته اذا قبلها حتى لم يقبلها سيفك فاعله
 فيها ورثته لورثته الموصي وقيل انها حق ثبت للميت
 الوصول له يورث عند كل حال وليس لورثته رد كما يحتاجون
 لقبول الشيخ بالحسن الصفي ومعدان ما في الكتاب ان الموصول له
 كما في معنى القول وفي الرد فتن لورثته من اخذ قال في كتاب
 بيع الخيار واخيار يورث عن الميت فيكون لورثته ما كان له
 المسئلة ووجه قول ابن نايجه في انها تقع في انت قالها
 اي الوصية له الى الصيغة وفي ان يقول قبلتها كما سير
 المرافعات ووجه الثالث انها حق ثبت للميت كما في محله

على القول بعد غلبه ورثته بالحق في تصويراته اتم ولما تحل
 في عاقبة وصاياه الثانية على قولها المذكور وادع بقول الله
 بقي في قال وورثته مني لانه بان من مات في حق هو فله ورثته اتم قلت
 وقعت واقعة بتونس في وصية بالتلف او صير به على ابن محمد
 التي دأبه لمصور ابن مسعود من قبله وقد مات الموصي له بعد
 موت الموصي وقبل القول بالحق بعد افضاء جميعا بان القول
 يورث عن الموصي له ولا ينظر الوصية دعوت الموصي له قبل قوله
 وعلمه ونصر في حكمه على اذنه على جميعا بقول الله في المرونة
 له قبل قوله وعلمه بقبولها يورث عنه قال في رسم حكمه
 لم يحان هذا القول بانه قول المام وبانه واقع في المرونة
 في حق على ما وقع خارجا عنها وبعد وقوع الحكم المذكور سال
 ورثته المحكوم لهم اهل العقول عواكج وعوانج جميع الخبي
 ذكي في رسمه بوقت لهما العقول بانه اذا كان المام كما
 ذكي فلهي حكمه بان حكمي بعد طلاءه على الخلاص في بيع
 الخلاص على حسب ما حصله انما يتباين ابن عزوف وابن عوف
 وعنيهم وبان اني جميع الذي استعمل اليه في رسم حكمه في
 وقد تضمن رسم حكمه من قول الله الذي ليس اليه في حكمه
 ان الموصي له اذا مات قبل علمه بالوصية مورثته يقتلون
 مني لانه فيه ونازلت حكمه مات جميعا الموصي له قبل علمه
 بالوصية كما قال من علم العلم قال في التسمية انما من فيها اذ عني
 عليهم علمه لمولين على الجمل حتى ثبتت علمهم في القول
 فعلى ورثته اتم في من يطون اقصا ذكي ما تعلمون شيئا في على
 انفسان سابق لعلمه وقام ورثت الموصي له يلمون الوصية
 ما تربع الموصي بمصار حكمي انما في المذكور مبنية على عدم علم
 الموصي بها حتى ما قام اتصال مستلهم في حكمي انما في المذكور وكان

منه العقول المشترا ايضا صالحة وان الما والعلم على الموصي
 له بالوصية عن مات وفي ليله والثانية حكمي انما في بها الورثته
 بقبولهم اياها بلو كانت واقعة وقع فيها علم الموصي
 له المحيى والمصور بالوصية ولم يبق لها عن مات ولم يفتري
 الحكمي عامي بعنده البطلت ورثته انما في الموصي له علمه في طيبة
 القول في القول المشهور وهو قول ابن القاسم وبه اهل العلم وعلمه
 في اذنه تنق طيبة موت الموصي له قبل علمه بالوصية في القول
 في والمشتور قول ابن القاسم وتنق طيبة الموت قبل العلم في القول
 الا في كذا ما وقع في كلام التبيين اني قد قلت القول المشهور
 الذي ذكي التبيين اني قد مثله وقع في جواب التبيين عبد المجيد
 ابن ابي العبداء في جواب التبيين اذ عبد الله التورث في جواب
 التبيين ابن زياد في رسمه فعلى الله عن ذلك فتصير الى زكي واذا عني
 على مقابل المشهور وهو قول المام بحرم تنق طيبة بقول الموصي
 له وان قولها عني يورث عنه فقال التبيين اني قد اذ اذ مات
 الموصي له قبل علمه وبجانب الوصية مورثته بعد تنق ط
 في لعن التقي بيع كوني موت الموصي له قبل علمه بالوصية وهذا الكلام
 منه رحمه الله تعالى في ما حكاه فاضل الوافعة المذكور في رسم
 حكمه حيث جعل هذا القبلي من قول الله وقبله العلم واقعة
 في كلام ابن عوف وموت الموصي له في نازل حكمه على عدم العلم
 ما في اهل علمي انما في مكان هذا الوصية وهو عدم علم الموصي له بالوصية
 حتى مات وهو الاصل في الحمل عليه وحكمي انما في القول المذكور كما سنده العقول
 المورثة باظهار حكمه وورثته الخلاص به على حسب ما حصله انما في رسم
 انما في التبيين في العقول المورثة في ما في الله وفي طيبة القول المشهور
 انما في التبيين في وضمان حكمي انما في بعد وقوعه حيث وقع في خلاص
 المشهور عالما في الخلاص بهو حسب فيه وان كان مع ذلك

اذا اسفاط ملأ الفوق ما ملأ ما عذ فبقا بلع من كلامه نورا
 ان حيس غنى الاسفاط اعطا مذبعة افوله او ملأ محسده
 باو عليه على اصل ماله وهو ظاهر المذهب وحسب اسفاط الملك
 بخلافه واذا كان حيس غنى الاسفاط اذا ما اسفاط اعطا مذبعة لم
 تنق طينة القول فيه والحوز لقول الشيخ شهاب الدين في ابيه
 العلي ذقل هذا الجيب عنه ان حيس تحليل المتابع فيقول
 كالتعبه والبيع ام وهذا الاخذ من كلامه في ايه واجه من شمس
 منيرة في يوم محو بهذا يتحقق في حق حيس حيس اعطا
 المذبعة والمحلل ملكه وحسبه وحسب اسفاط ملأ عند له
 عز وجل لقوله تعالى وان المساجد لله فقل نعم الشيخ شهاب
 الدين في ايه ان في شهاب المحب في جوابه المذكور بما عطف
 ما جاز اخره قبله من ضرورة كلامه اعطا ظاهر ما وقوله والعاث
 في كلامه الذي يحق معناه ويوضح مرماه ويرد هذا الجيب
 بضمه ويظهر ضعفه وواضح فيه ما ذكره الله جل ان في
 ان حيس اسفاط الملأ هو المحتق بعد رفا ملأ محسده عليه
 بهفتضاء ان غنى هذا النوع من الحيس في العبد وهذا يوجب
 افتقاره الى القول فيه ما ذقل هذا الجيب عنه فايز فيهم
 هذا الجيب المحتسب في حيز من كلامه اما ما يرد دليل
 على القول في وقد اقتضا دليل في حقه وتوسيعه لا في حق
 الشيخ شهاب الدين رحمه الله تعالى فصح بان حيس غنى اسفاط
 الملأ باق على ملأ محسده عند ماله وهو ظاهر المذهب وهذا
 صحيح في ان اعطا مذبعة وليس اعطافه واسفاط ملك
 واقود وعليه فيقول ان في القول ينص في الحديث على كل
 الجيب عنه وفي هذا لانه لا منه غير هذا في شهاب
 ضرورة فوم الحو من واعي فام ما في الفاعلة الاولى مما

مختار له لهذا المعنى قال او مشاركة في الالة على ان في حوز
 هما وتسمى بهذا كما ذكر في حوز المعينين اعلاه من اهل الحيس
 في هذا ومن تشاركهم في الالة القول على ان في حوز
 بهرام في ضرورة البسم ومراد به في ضرورة الفاعلة
 الرابعة ان محض في الحوز هو وضع الحائز به على الحوز
 وتسمى به فيه وان هذا المعنى هو حقيقة لفضله كما قد امتنعوا وللبسم
 من لفضله وقد فني ضرورة الفاعلة الرابعة ان لفضله القول معناه ان في
 القليل على القابل بما قبل وقد ثبت ايضا في الدليل الثالث ان الحوز
 يستلزم القول عند ابن القاسم خلافا لما ذهبه ووجهه في
 انه لا يسارع عني في الجملة الاولى من الدليل كما ولقول ابن
 القاسم رضي الله عنه بان الحوز قد لوله وضع الحائز به
 على الحوز وتسمى به فيه ووضع ابيه فعل حائسة وقوله فيلقت
 مدلوله الى حق وهو فعل فليبه فلا يكون اعدا ما مريضة المعنى الحق
 واما ابعاليه ونهذاما فيلهذا المخرج البسم فيهما مشايان
 كما في لفضله مذبعة ومعناها مذبعة وموضعها كما في
 متباينين كماله وكذا الدليل في الجيب الاولى من
 الدليل الاول وان القول والحوز بينهما المتباين بحسب
 المصنوع لتعريف لفضله ومعناها والمنتباين كما يدل
 احدهما على شيء مما به عليه لا في ولا يقتضيه كما في ان في
 ولهذا قال الشيخ شهاب الدين في كلامه فانصه في تغاير القاب
 ما يكون القول يحصل احدهما تغاير عن حصول الا في باي
 ونما الخلاف ما لو في فيهما بحسب الوجود الخارجي على ما مر
 من الالة ولئن اخي ان في في اداة المعاني واعتقادها
 من الالات انما بحسب الوجود الخارجي لا لباذ وهذا في
 عام في جميع العلوم كان في فيهما بحسب الوجود الخارجي

مسما فيه على ما علمنا علم الجوزان كما ليس المشيوع في الجوزان
 فضي من فاعلة قباين البعوض في المفهوم بطلان قول
 انجبية ان الجوز يشارط الفعل في الدلالة على الرضى ووجه
 بطلان قوله ان الرضى في الفعل هو معنى الفعل ومسمى الجوز
 والفعل متباينان على ما في في تعريف فعل اخرهما على ما يدل
 عليه الاخر او كيف يستلزم وجود احدهما وجود الاخر وهل
 في سمك فط ان شيئا من مفهوم الخاص قد على شي من
 مفهوم البعوض والعسكى اراى وجود احدهما يستلزم وجود
 الاخر وفيه مركب من شيئين متشابهين في المتخايرين وهو
 التوحيد هو وجد قول ان الفاعل رضى عنه فعلى عنه ان الجوز
 لم ينج عن الفعل وما يتبعه عند اى كاستنى مد خلافا لما تشبه
 ومرتضى في برودة المعنى في الفاعل رضى عنه في الدليل الثالثة
 فالجوز الحوز والنتي في كل منهما فعل من الافعال العارضى
 المحسوس على وجه المحسوس قول ما زعمنا في الدلالة الحوز الذي هما
 فعلة من الافعال ان عني ان واسطة ثل الدلالة ان فعل
 فيهي الدلالة علفية كالدلالة النصب وهو ما يفتى ليعلم به
 فيهي اخى حاصل عند التتبع للدلالة المنصوب كالدلالة التي على
 الحوزي وكالدلالة البعوض على المسبوع من وراء الجمع ارفع
 وجود البعوض واه وان عني ان واسطة ثل الدلالة الطبع
 فيهي الدلالة طبعية كالدلالة اخى فالحال المحسوس على الجمع
 وكالدلالة اخى فيفتح العلم او بضمها وبالجملة المتعلق مع جمع
 الصروفيا الجمع الرجل ما اذا جعل في صبع الدابة فيقتضيه
 اقله به عنده وانه لاجل الجمع له فقرة الدلالات عني
 شى عية ولما يتبع شى من الدلالات الدلالة البعوضة
 الوضعية اعني ان الدلالة بواسطة وضع البعوض وهي

الدلالة

الدلالة البعوض على المعنى الخوضوع له او على جزيه او على ما زاد الخوضوع
 مسما في ربه في الامم الثانية وقد قال في الجمع الوضع جعل البعوض ليد
 على المعنى في فهمه منه العارضى بوجه له وما القول به الدلالة
 الحوز على رضى الجوز الدلالة الحازقة فيا صمد لانه لانه
 الحازقة هي الدلالة البعوض على معنى بواسطة وضع الدلالة البعوض
 كماله الدلالة المعنوية في الدليل الخامس من الفاعلة الرابعة
 ان الجوز هو وضع الحازقة على الجوز وان هذا المعنى هو كمال
 سماء وحقيقته كالدلالة الحازقة والبعوض من البعوض والجملة
 الاولى من الدليل الخامس والفاعل الرابعة ان بينهما استبان
 بحسب المفهوم وهو جلي كان لعلها منعده فطحا كما اشكال
 فيه ومعناها متعده كالدلالة حسنة في الدلالة كدلالة البعوض
 والمعنى في البعوض انصوب والى من يتبعه يتوهم متوهم الدلالة
 الحازقة مع معنيهما مع فباينهما في المفهوم وما القول به كالدلالة
 الحوز على الرضى الدلالة المتضمن ويأخذ ايضا انه لو دل على ان هذا
 الدلالة المتضمن لكافة الرضى جزي من ماهية الحوز وهي الماهية
 ما فتحت عنها لو تحلب عنها ان الفاعلة ان الماهية التي كبد
 ضحرم بعزم جزي منها فالدلالة في شقها وصورة الفاعلة الثالثة
 عني من الفواعل الاولي من كتاب تركيب الفواعل وقد وقع
 التخلل الحوز في رتبة الجبلة الثانية من الدليل الاول وايضا
 واننيان بين وهو في هذا في الدلالة احدهما على الاخر الدلالة
 المتضمن لما يتبعه في البعوض فيبصر الدلالة احدهما على الاخر الدلالة
 الحازقة فطحا الاخر وان من قباين الكل وقد ناهى جزي في الدلالة
 انكروا ما القول به الدلالة الحوز على الفعل الدلالة الثانية اسم
 فيسماها الصبي وخ الدلالة الاولى فانه في ربه علم
 اني ان الدلالة الثانية من الدلالة البعوضة الوضعية

لا تعرفت

١٠
 ٢٠
 ٣٠
 ٤٠
 ٥٠
 ٦٠
 ٧٠
 ٨٠
 ٩٠
 ١٠٠
 ١١٠
 ١٢٠
 ١٣٠
 ١٤٠
 ١٥٠
 ١٦٠
 ١٧٠
 ١٨٠
 ١٩٠
 ٢٠٠
 ٢١٠
 ٢٢٠
 ٢٣٠
 ٢٤٠
 ٢٥٠
 ٢٦٠
 ٢٧٠
 ٢٨٠
 ٢٩٠
 ٣٠٠
 ٣١٠
 ٣٢٠
 ٣٣٠
 ٣٤٠
 ٣٥٠
 ٣٦٠
 ٣٧٠
 ٣٨٠
 ٣٩٠
 ٤٠٠
 ٤١٠
 ٤٢٠
 ٤٣٠
 ٤٤٠
 ٤٥٠
 ٤٦٠
 ٤٧٠
 ٤٨٠
 ٤٩٠
 ٥٠٠
 ٥١٠
 ٥٢٠
 ٥٣٠
 ٥٤٠
 ٥٥٠
 ٥٦٠
 ٥٧٠
 ٥٨٠
 ٥٩٠
 ٦٠٠
 ٦١٠
 ٦٢٠
 ٦٣٠
 ٦٤٠
 ٦٥٠
 ٦٦٠
 ٦٧٠
 ٦٨٠
 ٦٩٠
 ٧٠٠
 ٧١٠
 ٧٢٠
 ٧٣٠
 ٧٤٠
 ٧٥٠
 ٧٦٠
 ٧٧٠
 ٧٨٠
 ٧٩٠
 ٨٠٠
 ٨١٠
 ٨٢٠
 ٨٣٠
 ٨٤٠
 ٨٥٠
 ٨٦٠
 ٨٧٠
 ٨٨٠
 ٨٩٠
 ٩٠٠
 ٩١٠
 ٩٢٠
 ٩٣٠
 ٩٤٠
 ٩٥٠
 ٩٦٠
 ٩٧٠
 ٩٨٠
 ٩٩٠
 ١٠٠٠

١٠
 ٢٠
 ٣٠
 ٤٠
 ٥٠
 ٦٠
 ٧٠
 ٨٠
 ٩٠
 ١٠٠
 ١١٠
 ١٢٠
 ١٣٠
 ١٤٠
 ١٥٠
 ١٦٠
 ١٧٠
 ١٨٠
 ١٩٠
 ٢٠٠
 ٢١٠
 ٢٢٠
 ٢٣٠
 ٢٤٠
 ٢٥٠
 ٢٦٠
 ٢٧٠
 ٢٨٠
 ٢٩٠
 ٣٠٠
 ٣١٠
 ٣٢٠
 ٣٣٠
 ٣٤٠
 ٣٥٠
 ٣٦٠
 ٣٧٠
 ٣٨٠
 ٣٩٠
 ٤٠٠
 ٤١٠
 ٤٢٠
 ٤٣٠
 ٤٤٠
 ٤٥٠
 ٤٦٠
 ٤٧٠
 ٤٨٠
 ٤٩٠
 ٥٠٠
 ٥١٠
 ٥٢٠
 ٥٣٠
 ٥٤٠
 ٥٥٠
 ٥٦٠
 ٥٧٠
 ٥٨٠
 ٥٩٠
 ٦٠٠
 ٦١٠
 ٦٢٠
 ٦٣٠
 ٦٤٠
 ٦٥٠
 ٦٦٠
 ٦٧٠
 ٦٨٠
 ٦٩٠
 ٧٠٠
 ٧١٠
 ٧٢٠
 ٧٣٠
 ٧٤٠
 ٧٥٠
 ٧٦٠
 ٧٧٠
 ٧٨٠
 ٧٩٠
 ٨٠٠
 ٨١٠
 ٨٢٠
 ٨٣٠
 ٨٤٠
 ٨٥٠
 ٨٦٠
 ٨٧٠
 ٨٨٠
 ٨٩٠
 ٩٠٠
 ٩١٠
 ٩٢٠
 ٩٣٠
 ٩٤٠
 ٩٥٠
 ٩٦٠
 ٩٧٠
 ٩٨٠
 ٩٩٠
 ١٠٠٠

اذ في جماع في خالها لاصل الرابع اذا كان معناه وضع يد الحمايز
 على المحوز وتصره بما فيه وهو معناه التحفيف المطابق عسما
 فمرتبة في الدليل الثاني وفي الدليل الخامس من الفاعلة الرابعة
 بله يلزم ان يكون لهذا المعنى المطابق في امر لازم له اذ لا يلائم
 ان يقول البصر للمعنى التحفيفي المطابق فيتم الامر في
 وقول هذا المجيب لانه لعل عليه ما ويرد من العقل والذوق اما
 العقل فله فلازم ان يكون المحوز لا لازم له معناه وقد قال
 الاستاذ الكائن في رسالته والمطابق في ما يستلزم التضمن
 كما في السبايط واما اشتراكها في الاستلزام في معنى متيقن
 كما في وجوده لازم في معنى لكل ما هيته يلزم من تصورهما ضرورة
 عني معلوم واما النقل فهو ما مر في الفقه السابع عشر
 وفي الدليل الثالث ان المحوز كما في عن الفعل ولا يستلزم
 عنوان القاسم ويختلف الفعل عن المحوز فيمنزله له
 في يد او يد غير عليه واذن قابلا لانه اذا لم يقل قبله
 عند ابن القاسم في الفقه العاشر وفي الفقه الحادي عشر
 كما في الدلالة على ان المحوز ما يستلزم الفعل اذ لو
 استلزمه عن ابن القاسم لكان صحيحا وكان الفعل
 حاصله مع ذلك ان الفاعلة ان وجوده في نفسه في تحلب
 لازم به باطل محال فطحا وفي هذا الفقد كما يذهب في تقرير
 بطلان قول هذا المجيب حتى قال ان المحوز والتصرف كل منهما
 يعمل من الافعال على الارض ما لا دلالة الفعل على
 ارضي بمسند كان الرضا هو فعل المحوز له فهو مسند
 من تقريره في صدر الفاعلة الرابعة واما ان المحوز شارحا
 الفعل في الدلالة على الرضا يدعى باسرة فاقب
 الدلالة على مسندها من الدلالة في النقل عن ابن القاسم

ان المحوز

ان المحوز ما يجوز عن الفعل في الفقه السابع وما يستلزم به الدليل
 الثالث وثالثه فانه ما ذهب اليه ابن القاسم في بيان
 موضوعها والفاعلة ان بيان الموضوعات يفتتح ببيان ما هي
 موضوع له وما تضمن موضوع المحوز انما هي مسند ما وضع يد
 الحمايز على المحوز وموضوع القول انقلب ما في مدلوله الرضا وتجان
 القلب انه ان على ما يبدى اللسان ما بهم وقد اتجه ان مدلولها
 ففقد كما ترى وتقرى في دليل على نفسا ينهما قطعاً ومنه
 مسئلة شعبة ما به يد المحوز له او ما به مدته وبطلانها
 اذا لم يقل قبله وقد ابطالها ابن القاسم لوقوع قوله قبلت
 مع وجود المحوز المستحب والروام الا نشأ وهذا المعنى
 العاشر وفي الفقه الحادي عشر ومضت فاقترعت منع استعمال
 اللب في حقيقته ومجاز الفاعلة في الدليل الخامس من الفاعلة
 الرابعة وفي الفقه في الاولى من الفاعلة انما مسند عن
 التوضيح الاصل عزم المجاز ومنه ان لو كان المحوز ومرد له
 ما يبدى على الفعل ومرد له ما يلزم على اللب مع الفاعلة
 دون الابواب وذلك خلاف الفقه في تقريره في الدليل السادس
 من الفاعلة الرابعة في ان هذا الفقه من نقل شيخه الحزب
 السليم وابن يوسف وابن رشد والفي الفقه في حقه وعني به
 فذهب ابن القاسم في الدليل الثالث ان المحوز ما يستلزم
 القول وان هو من ضاربي ما به يد المحوز له او ما عليه هيته
 وجرا محوز الفقه في الدلالة مسند ما به والدوام سالا نشأ
 ويختلف قوله قبلت بطلت الفقه عن ابن القاسم وان هو
 من ان الاصل منه على اللب على حقيقته ومجازة مدفعه
 وان هو من ان الاصل عزم المجاز في الاصل على اللب على فقاء
 ما يوجب دون حمله على الاشتراك مع معنى اخر وقد في تقرير

في الة كله في الفاعلة الرابعة بما فيه كفاية. فلهذا ان قولنا
 المحجب ان المحوز فعل من افعال الية على القول بالقول وقد مر
 بطلان هذه الة لانه الثلاث من باب دلالة الية والخوف
 واحتجاب فعله لانه الية على غير معنى عن افعال المطالب
 العلمية واغما الة الية المعنى عندهم للابحاث في موضوعات
 الدفوية احدثت للالة على ما في النظم والامانة واصفاء
 على ما مر به في المجموع وصح به السيل في الجملية وفي
 في رتبة الة في صور الفاعلة الرابعة وفي الدليل الثامن المشار
 اليه في الاجهدة وفيقول البعض في معنى وهو انه اذا كان المحوز
 يستلزم القول في شط لانه عليه فقه الة لانه التزامية
 هو اللزم الذي في ذلك اللزم الخارج في بحيث يلزم من قصور
 الخلق وهو المحوز في المسئلة تصور كانه وهو القول في
 المسئلة في الة لانه الة التي اية التصور في الزمن
 وليس من شئ لها تخلف اللزم في الوجود الخارجي اذا التزم
 الخارجي غير محقق في الة التزام وعنى مشتق فيها
 وتوان في تخلف اللزم وهو المحوز في الخارج فينتج
 تخلف كانه وهو القول في الخارج عن عوى من يدعي
 ان كانه هذا التزم الخارجي ليس يعني كانه التمسك
 به واغما المطلوب الشئ في القول فاقول في الوجود
 الخارجي حق محقق فوعد في الخارج كانه في الة الية
 هو سبب نقل الة الى القابل والة في تخلف وجود
 تخلف وجود حزية معا وتما الحيات والقول في كانه في
 الشئ في تصور الذي هو مناط الة التزامية وفكر
 وجه قولنا في القاص ان المحوز ما يحجب عن القول في قولنا
 قبلنا فتأمل وتدبر. قال وهو ان القول بالقول

قولنا في الة في معنى القول المحجب عليه هو ما يدل على رضاء بالمحجب
 عليه هو. كان رضاء لية القول او ما يشارة لية القول في الة
 على الرضاء وهو عوى. فعل المحوز حيث قال المحوز ما وتقي فيها وجه
 في هذه الجملة ما قدح بان قال وهو ان المحوز والتقي الال
 على رضاء المحجب عليه بالمحجب ان من القول بالقول او ما يدل على الهم
 المحوز ليرتفع له هذه الدعوى هو في ادخاله القول بالقول
 تحت عموم المحوز والتقي الذي جعله ان من القول بالقول او ما
 منه ان تقع له دعوى ان القول في شط من قول المحوز ما علم
 بالقول جعله المحوز ان من القول بالقول وجعله المحوز على
 معنى القول وهو الرضاء لانه ان القول في شط وعما هو
 الرضاء هو التمسك من صيغة المنتظم من ما قدح في رضاء
 على ما في صور الفاعلة الرابعة وكان ابن القاص رضاء في شط
 عنه المحوز عند ما يستلزم القول على ما في الدليل الثالث وفي
 النسخة السابعة عشر وكان المحوز والقول بينهما التمايز في
 موضوعات والنسخة اما في موضوعات الال او في شط
 في جميع المطالب العلمية على ما مر به في الاشارة وفي فرنسا
 التمايز ما يستلزم وجود احد ما في وما يدل عليه ومر
 في البينة الاولى من الدلائل اول مر ايضا في بيان مر ايضا
 من الة ما قاله الشيخ في شط البينة ان الة في الفايق
 بلا يثن القول بحصول احد المتمايزين عند حصول الآخر
 فاعني به والماز يثيق موضوعات التمايز ايضا وقد مر في الجملة
 اثباتية من الدليل الاول وفي الدليل الثاني التمسك على قولنا
 التمسك الذي استند اليه هذا المحجب وعلى بطلان ذلك كيف
 يقع له جعله المحوز على القول مع جعله ايام ان من
 القول والفاعلة ان الة على الاشارة اثباتية فانه

الفاعلة الرابعة ايضا وفيما جازيت به كلام قلنا المحيية في فواته
 التي قبله. قال اذا لم يشترط في البيع اما الجباب والقبول بل ما يدل
 على الرضا من المشتري سواء كان فوفا او فعلا او قول سنذكره في الخلاف
 فذكر العبادتها معنا اعني في باب الوفاء قول الشيخ بهرام
 في صدر باب البيع من كشيء ووصفك حيث قال لا يشترط
 في ان يعاد البيع اما الجباب والقبول بل لا يشترط في ان يعاد
 وبما يشاركه في الدلالة على الرضا في جعل المعاملة ثم
 قال الشيخ بهرام ولما كان العمل ليل على الرضا في كشيء
 من الامور لم يشترط في الرضا فيه عند جماعة الصيغة
 بل في كل ما هو من غير الرضا في الرضا من الجبهي
 سواء كان فوفا او فعلا وشرط في القول وهو لا يجزى والقبول
 جملة قلت قد ضمت مما تفرع في الفاعلة الرابعة انا محوز
 صيغة فند وضع بدل المحوز على المحوز ونفي جيبه وان القول
 في صيغته الصيغة المختصة من مادة التي قبله وان
 سواء الرضا واعلم الا ان قد لا تحسد لهذا المحيية
 بما قاله بهرام فيما ذكره عند جوابه هذا ونفي جيبه
 له حيث قال بهرام اذا لم يشترط في الجباب والقبول ما يدل
 سواء كان فوفا او فعلا كما في قول ان كان في نفسه كنه
 وكلام بهرام من حيث الخلاف قد دللنا العمل على صيغة
 القول في كلام بهرام الخ لا يجزى في على الصيغة الثانية من
 الفاعلة الخامسة وفيه من رتب فقال ان الخلاف في الدلالة
 العمل على الصيغة كمن في اطلاقه في صيغة بافتضاه
 الاعاءة ايه حسبما وقع التقييد في ذلك في قول الشيخ
 ابن عمير اسلام رحمه الله تعالى حيث قال الصيغة عنى
 شتى حتى بل كل ما يدل على وعاء لها عادة من قول او فعل

يقوم مقامها ام وكذا وقع هذا التقييد في كلام غنى، وما اصل
 هذه الصيغة الثانية حسبما مر في تقريره من ان الصيغة فيجب ان يتقيد
 به الالف في كل من الخلق من اهل البيت التي دلت الثانية على
 فاعلة الخلق على المحيية ويرجع اليه وفيه او عتق هذا في الفاعلة
 الخامسة المحوز، والمحوز جعل يدعى هذا المحيية ومن يتعد انه
 يدلى على الصيغة ويقوم مقامها بان فصلا المحيية التمسك
 بعاءة تقتضي التمسك بعمل المحوز في معنى الصيغة الغولية
 وان اهل الوقت يفصلون بعمل المحوز تلك الصيغة اولية
 ليشاؤوا نازلة كلاله جوابه كلام الشيخ ابن عمير اسلام ونفي
 من اهل البيت دلت الثانية بجوابه ان هذا الفاعلة في كشيء
 وفيه عليها بيعة في موضع النازلة وان فصلا التمسك بكلام
 بهرام الذي ذكر في جوابه ولم ينعى له من حيث انه في دفع
 العمل في الدلالة عادة بل لا تحسد به كان دلالة العمل على
 الصيغة وقع في بيده ما بافتضاه الاعاءة في كلام الشيخ ابن
 عمير اسلام وفي كلام بهرام نفسه في شئ كنه وفيه ما دللنا
 في تقريره في الصيغة الثانية ومنه ان لا يجب حمل المطلق
 على المعية ورجوعه اليه محلا بالفاعلة في ذلك في كلامه
 بهرام هو قوله لم يشترط في مال وجماعة الصيغة بل في كل ما هو
 اعم منها وهو ما يدل على الرضا من الجبهي سواء كان فوفا
 او فعلا اذا وجب عمله على المعية في كلاله وفي كلام غنى، وفيه
 التمسك لهذا المحيية بدلالة قد حمل على التقييد بافتضاه
 الاعاءة تلك الدلالة والنازلة خلية عن افتضاه الاعاءة
 اياها في جفت عن كلام بهرام بسبب عدم اتيانها اعني
 النازلة وهي مسئلة جوابه بعاءة وصفه في التمسك
 هذا المحيية بكلام بهرام فيهما لان كلام بهرام قد حمل على

القول متباينين والقاعدة ان متباين موضوعات المطالب
 العلمانية تقتضي متباين ما هي موضوع له وعند متباينتها علم
 انه لا يدل احد منهما على الاخر قطعا وفي هذا دليل الثاني
 من القاعدة الى اربعة وهي غنى ومنها انه لو كان المحوز يدل على
 القول لكان استعمال اللفظ في عيقتة ومجازة واحدة وان
 في الاما يجوز مره في الدليل الخامس ومنها انه لو كان يدل
 عليه لزم اللفظ الواحد على ما شئ المذوق والادوات وهذا الكس
 خلاف انهم مره في الدليل السادس من القاعدة الرابعة ومنها
 قول الشيخ ابن عبد السلام رحمه الله تعالى في النسخ السابع ان
 القول ركن والمحوز شئ ومقتضى طراز المحوز كما يدل على
 القول وما ياتي به عنده اذ ان يجعل الله تعالى علوا كيمي شئ
 الخاص به وهو خارج عنها يدل على ركنها وهو اهل جميع
 وهي به عنده بحيث يكون وجود شئ طبي يقتضي وجود
 ركنها بغير شئ كما يفرضه اهل اصباير العلمانية ومنها
 نص في النسخة التي نالطيم في النسخ السادس بان يدركه رسم
 الجسمي والصرفاء والاصباير المحوز والقول ولو كان
 المحوز يدل على القول ويأتي به عند حاجتي عن ذكي في
 ومنها نص في النسخة التي نالطيم في النسخ السابع بقوله شئ
 القول والمحوز ولو كان المحوز يدل على القول او ركنه
 في راجع القول كما يفرض في شئ طية القول عن ذكي في طية
 القول اعطاء على ان شئ طية المحوز يستلزم شئ طية القول
 على انه السبيل على ان شئ طية المحوز يستلزم شئ طية القول
 ذكي هو كونه يدبر عليه او يدبر عنده الي غنى اذ من النسخ
 والله لا يدل البتة تضمنتها القاعدة الثالثة والقاعدة الرابعة
 عن هذا الكتاب وهو الوجوه العشرة فلهذا ايضا

على كنه ما ذهب اليه ابن القاسم رضي الله تعالى عنه وبهذه
 الوجوه في ج المحوز عن ان يكون له الا على القول الخامس
 بان رضي او يستلزمه او ياتي به عند حاجتي في القول
 التي عامة اتيه في موضوع هذا الكتاب الى صيغة القول
 اللغوية لوكنتها وما ياتي به عندها المحوز الذي هو شئ طبي
 عملا بما هو مصرح به في جميع النسخ المحوز في القاعدة الثالثة
 وفي جميع الاشارة المحذرة في القاعدة الرابعة والله تعالى اعلم
 وهو سبحانه الهادي من ضلالت الى صراط مستقيم ثم ان قلنا كما
 بان في رتبة الاول والمصدر في القاعدة الخامسة بمزج
 ابن القاسم رضي الله عنه واجه في ان المحوز ما ياتي به على القول
 وما يقتضيه في صيغة القول في رسم الجسم في هذه النازلة في
 ما يفرضه على حسب اختلاف الخامسة في صيغة ركنها او يوفى
 شئ طبي وان قلنا بان رتبة الثانية في كذا المعلوم ثبوت
 عادة في فعل المحوز ان اهل العلمانية يستعملون المحوز في معنى
 الصيغة اللغوية وقد مر في بيان رتبة على الا يعالج به
 القاعدة الخامسة اذ في هذه اما الحكم ان قول هذا المحجب
 هذا انما يقتضي طية البيع التي متعقب عليه من وجهين احدهما
 انه لا يدل على صافه على معنى عامة وفاء في هذا التعقب
 في القول البتة فلهذا نالطيم تميم الصيغة فيما يدل على
 ان رضا من القول او العمل يقتضي ج به على الطي رتبة الثانية
 من الطي يقتضي المحوز في ركنها التي رتبة هي الا كقولها
 بان قول الله ان على الى رضا وهو ج به على تلك التي رتبة تعقب
 في حيث في الرتبة المستلزم في تلك التي رتبة وهو
 اختطاف العامة فيام العمل مقام الصيغة اللغوية وفي
 و من حيث مرجو صيد تلك التي رتبة في رتبة لها

ابن الفاسم المسمى في النصوص المتقدمة مدية الفاعلة الثالثة
 وقد قيل ان حجة النسخ بقية الله ولي على الثانية ما مر ان في قوله
 في الوجوه العشرة ومثلها الفاعلة الثالثة من النسخ
 في الفعل والحوز معا وان كل واحد منهما كما وجد منه لزمانه
 في حجة الفعل كنبذة الفعل ونسخ طيبة الحوز ولو فزع النسخ
 النسخ بما يدل اسمه على مسما، وهو الرضا لما في نفعه في الفاعلة
 التي اربعة من الاجماع على ان هذا الموقوف المحلوك المسمى
 اربابا على ما وجد من النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 والخامس والسادس والسادس والثامن والتاسع بقية
 من النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 بين الفعل والحوز بقوله الفعل في النسخ في النسخ في النسخ
 في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 قبلت حتى كانت النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 ان حوزة كتاب ووجد في بيته قول ابن الفاسم ان النسخ
 النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 وهذا الكلام من النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 ركن الحامض وفيه ان الحوز في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 الحامض عن ركن وفيه ان ابن الفاسم يقول يعرف الحوز
 عن الفعل ووجد في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 با عني الحوز عنه ووجد في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 فعل صور كنبذة الفعل ونسخ طيبة الحوز والركن في النسخ في النسخ
 وان كان كل منهما معني او وجد في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 فعل في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ

على كل

عنه الفعل النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 الحوز في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 لواقع ابن الفاسم ما قاله النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 قول النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 قبلت في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 الزوج كتاب الزوج في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 ما جاب في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 احدهما كان في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 ما يجوز على ما نص عليه في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 ما يجوز على ما نص عليه في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 وهي على النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 وتسلم في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 كيب في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 واجتج على ردة قوله في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 العمل في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 ايضا وموافقة الثالث والرابع في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 الحوز عن الفعل ووجد في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ
 واستجاء في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ

الممعتين كما تنص في حق الشاهد والفاضل والمحفوظ على
 عملها فالوقا له هذا المحجب بالكلية ما ينفذ اليه وما
 يقول عليه اما على ان ينفذ الاول ان الصيغة في قوله
 انفعول فوليته وجزء ما من المعطية صيغة انفعول الحادثة
 ببطان كلاسها وجزء من ان يستعمل عليه الاثر ان النضوء
 انفعول في الفاعلة الثالثة ضامة في شئ صيغة صيغة
 انفعول اللبضية ومرتبة صرر الفاعلة الرابعة ان المعنى
 من انفعول صيغة الحادية وتوالت مسماها الرضى ومر
 في الدليل انشأت من الفاعلة الرابعة اصل انفعول
 رضى الله تعالى عنه ان المحوز يستعمل في انفعول وفي انفعول
 اسابع عشى ان اصله ان المحوز في انفعول عن الفاعل خلافا
 كما تشبب وفي رتبة في الفاعلة الرابعة الا انه على
 محذاه ما تشبب انفعول اسابع ومرتبة في رتبة الا ان
 قول هذا المحجب انما يشترط في البيع والى على المحرقة
 انشأته وجزء ان كلما يدل على الرضا فوكا كان او جلا فقول
 كافي فقول ان ينفذ مفعول عند صاحبه لانه الفاعلة
 على استكمال العمل المفعول في معنى الصيغة الفولية
 عينه يقتضي ان العمل مفعول الصيغة على ما في رتبة
 في رتبة المحرقة الثانية من الفاعلة الخامسة من كلام
 الشيخ ابن عبد السلام والمحظي والشافعي وابن عبيد
 اهل زمانه في الاسواق وكثر الاشارة عند قول هذا
 المحجب انما يشترط في البيع الخ فله وجه في اعادته الى
 معنا وما تشبب ان هذا الفيد مفعول في قوله العارلة وهذا
 المحجب قد اطلق كلامه في اقتضاء المحوز انفعول ونزاع
 يقول هذا الحكم منه على ثبوت الفيد المحذور كما قال

رتبة ابن عبيد رضى الله تعالى عنه الاطلاق في موضع التفسير
 وتعلقه في موضع الفاعل الثاني فان صيغة وولد رتبة
 المحجب والعين واللام وتكون الفاعل اسبق للمحظي ما خرج من
 اسم فاعله في هذا الحكم ان كان الاسم ثلاثي
 الاصول فيكون له ارض مسبحة اي كشي السباع على ما قاله
 العلامة القفال في وعيها وسمعت في تحتها شهاب الدين
 ابا العباس احمد القيسى رحمه الله تعالى يقول في مجلس في رتبة
 الاطلاق في موضع التفسير في قوله المحظي عند المحظي
 ان قول هذا المحجب بان المحوز على الفاعل والرضا باطل
 على كل واحد من انفعول رتبة وعلى كل واحد من الفاعل رتبة
 ونسب ابن الفاسم والاشتباب اما ابن الفاسم في قوله جلي
 بالشيء الصيغة اللبضية واما اشتبب فانه انما
 يقول المحوز جتزأه عن الفاعل ورتبة على ما وقع
 في انفعول اسابع عشى وفي الدليل الثالث لانه يقول ان
 المحوز يدل عليه والفعل لا ينفذ عليه وفيما قد مضى
 والاعزاء وهي ام محال وفيه ان ابن عبد السلام باقتضاء
 الفاعلة على ما في رتبة الدليل على ترجيح قول ابن
 الفاسم في انفعول عشى وقول ابن الفاسم لو لم ينفذ
 بالاشتباكي والافقار به والعمل وبنى بيع ابن عبد السلام
 اياه في قوله الاول في قول ابن الفاسم وفي الدليل ان ابن الفاسم
 قال ان رتبة الفاعل في الوفاء في انفعول ان الفاعل انما فيه خلاف
 بين اهل المذهب والعلماء ومنشأ الخلاف هل هو اوف اسفه
 ينفذ من المعنا في المحظي فيكون هذا لا ينفذ وهو
 تحريك من المعنا في المحظي فيكون له عليه في انفعول
 كالمسبة والبيع وهذا اذا كان المحظي عليه معين

اما غي المحقق بل يشترط قبوله لتعززه اقول اعلم ان قولنا في
 وهو قولنا المتابع العين الموقوفة عليه فيقضي ان الفعل
 كالقبلة والبيع اذا كان الموقوف عليه مقيما صح في الاحتقار
 لفعل المحبس عليه اذا كان مقيما وصح في الاحتقار اليه
 كما يقتضيه القبة والبيع وهذا الصريح الثاني جملة فاعلم
 ان القبة والبيع يقتضي ان الفعل ولو لم يكن احد كلاهما
 في المحبس فيسقط الاستدلال بهذا المحجب كذلك حيث
 استدلال به على ان المحبس على المحقق لا يقتضي ان الفعل
 من حيث جعله المحرز انما عليه ليكون وقوع المحرز مسقطا
 لصيغة الفعل للقبلة والصحيح ان المحرز ان يرد
 ان استدلالنا بهذا المحجب كذلك اذ في على عدم احتقار
 قضا النوع من المحبس ان الفعل للقبلة ويرد ان ايضا
 جعله المحرز ويبيان ان ان الفعل في كلامنا في
 يوجب حمل على الظاهر ما يشاهد في القوم منه وتوضيحه
 التي فيه التي كنه من وجوب اتحادية على ما في قوله في صر
 الفاعلة الرابعة ان المعنى المتبادر للقوم من اللفظة
 فهو معيار حقيقة اللفظة مضار نص في ان في خرسا
 المحجب فيم قد لعم الفعل الواقع في كلامنا في على
 معناه المتبادر للقوم من الفعل في قولنا ان هذا المحجب
 فيهم من فعل المحرز وان كان فعل المحرز على ما في
 من عن حقيقة ان في حجاز والنص ان لا يقول عن الحقيقة
 اني الحجاز الا ان ليل صار في عن الحقيقة وما ليل في هذا
 حمل الفعل الواقع في كلامنا في على حقيقة في هذا
 على ان جعل المحرز لا على الفعل او على معنى الفعل وهو
 وضرا في ضد عوى كما ليل عليها ونسب في هذا فيما

ومن كلامه في امره في قوله بان الفعل في كلامه في امره ما
 من قولنا ان المحبس في مقتضى المجموع وفعل المحرز في
 منه والجامع كما في قوله انما في مقتضى المجموع وفعل المحرز في
 القول في مقتضى المجموع وفعل المحرز في مقتضى المجموع
 اهل العادة يجعل المحرز صيغة القول وفي مقتضى العادة في الوجود
 الخارج من مقتضى الجملة وفي مقتضى المجموع وفعل المحرز في
 على المحقق وعلى ما في الفاعلة الثانية وفي الفاعلة
 الاولى قولنا في مقتضى المجموع وفعل المحرز في مقتضى المجموع
 على سبيل التاثير ومقتضى الجملة في مقتضى المجموع وفعل المحرز في
 المحبس وهو كما في مقتضى الجملة في مقتضى المجموع وفعل المحرز في
 وانما في مقتضى المجموع وفعل المحرز في مقتضى المجموع
 في مقتضى الجملة في مقتضى المجموع وفعل المحرز في مقتضى المجموع
 مرة وجوه كما في مقتضى الجملة في مقتضى المجموع وفعل المحرز في
 وكذلك في مقتضى الجملة في مقتضى المجموع وفعل المحرز في
 في مقتضى الجملة في مقتضى المجموع وفعل المحرز في مقتضى المجموع
 ونسبة التاثير في مقتضى الجملة في مقتضى المجموع وفعل المحرز في
 او هو قولنا في مقتضى المجموع وفعل المحرز في مقتضى المجموع
 الى القول في القبة والبيع فيجب على كلامنا في مقتضى المجموع
 القول في مقتضى المجموع وفعل المحرز في مقتضى المجموع
 فاعلم ان مقتضى الجملة في مقتضى المجموع وفعل المحرز في مقتضى المجموع
 المحرز كما في مقتضى الجملة في مقتضى المجموع وفعل المحرز في مقتضى المجموع
 الشيخ عينة الوضعية انما هو للقبلة على ما في مقتضى المجموع
 الرابعة وما ليل على القول المحرز في مقتضى المجموع وفعل المحرز في
 المنتهية على ما في مقتضى الجملة في مقتضى المجموع وفعل المحرز في
 اثبات ان المحرز في مقتضى الجملة في مقتضى المجموع وفعل المحرز في

فقد جعل الفاعل على غلاف ما هو عليه وكلامه في اللغة غير المتقول
 في الدليل الثالث من القاعرة الرابعة من دليل على انه
 يقول بما انتضت الطريفة الاولى وان الواو في وجه في ال
 صيغة لا يجلي والقبول ان الخمس من انواع النصرف على ما هم
 به ابرز في قيس والمعنى بالقبول عند احكام الطريفة الاولى
 هو صيغة المادة في ان الحروف الترفية كانتا المنطوق واللفظ
 من اطلاق بعض ومرة صر القاعرة الرابعة ان المعنى المتبادر
 اني ارفع من اللفظ هو حقيقة في اللفظ قال فنيق
 بهذا مسلفان الاول ان افتقار صيغة النقص الخمس على
 المعين اذا هو الفعل الذي ال على الرضا سواء كانت فو
 او جعل اقول جزاء لول في يطابق ليلد فلا يفتح لما احتراز
 المحجب المستعمل ان الكلام الذي استعمل به انما
 هو صريح في افتقار الخمس الى الفعل اذا كان في تخليق
 واعلم للمنايع وكله الخمس عليه وحينئذ والخمس
 في النازلة التي وقع جوابه فيها تخليق واعطى للمنايع
 كما قد استفاضت في وفرة مرة الى الان وفي القاعرة
 الاولى والخمس عليهم في النازلة فيفتون واعقابهم
 لهم على معين ومرجع الخمس معين وفيه مرهفتين المعين
 وفرد على المعين في القاعرة الثانية ووجه عدم الخطا في
 في كلام المحجب فين بدلوله ودليل ان الفعل المذكور في الدليل
 هو في حقيقة الصيغة المنتظمة من مادة في في
 صما في في صر القاعرة الرابعة وفيه الحقيق
 هي المعنى المتبادر للهم من الدليل الذي هو كلام الله
 شقاب الدليل المعنى المتبادر للهم هو صيغة اللفظ
 وفرض في صر القاعرة الرابعة وفي الدليل الخامس

مع ان كلامه في غيرة المعنى في الدليل الثالث فاني في ان الواو من الفعل
 هو الفعل الموصي واما الفعل الذي في المحجب في المحل وهو
 فعل المحوز فاين المحل من الدليل وفيه برهن في صر القاعرة
 الرابعة على ان الفعل ليس معله من جنس ال فبالواو هو قول
 كانه قد وقع في كلام ابن الفاضل محكما بالعول والمحكي بالفول
 قولنا فعل في المحل او المحل في الدليل في الدليل الاول من قوله
 القاعرة في الدليل الثالث من قوله في الدليل الاول من
 القاعرة الخامسة وكما في عليه للتباين الذي ينفصل والتباين
 الذي بين موضوعيه وفيه مرهفتين في الدليل في القاعرة
 الرابعة وخصوصا الدليل الثالث من قوله في الدليل في
 المحل على الطريفة الثانية لرفع الفيد الذي في قوله
 البعل قنات وهو افتقار الواو في قوله بالقبول المذكور قال
 فما هو في المذهب في ان قوله البيع وهو قول في الدليل في
 من العلم اقول هذا كلامهم في اول باب البيع من كيم وقد
 مر الكلام فيه عند قول هذا المحجب ان لا يفتي في البيع
 الا في باب والقبول في وفيه مرهفتين في قوله في كلامهم
 حيث لم يفتي في البيع المذكور في الطريفة الثانية والد
 على ان هذا المحجب لا يفتي في الدليل في كلامهم في
 وكلامهم في البيع على الطريفة الثانية المذكور في القاعرة
 الخامسة في لا يفتي في وفيه مرهفتين في قوله في
 اذ ما يفتي في البيع في وفيه مرهفتين في قوله في
 حزم به البيع ابن عبد السلام في قوله في النازلة في
 العمل بها في لا يفتي في الدليل في قوله في النازلة في
 لرفع الفيد المذكور في وفيه مرهفتين في قوله في
 بالخصوص المذكور في القاعرة الثانية فلا يفتي في

ولوا بدلا من فعله على محارقات هذا المجيب في فقه حصوله وعلمه
 مع قوله ان قوله كما هو الحزب في ذوقه البيع استعمل
 فيه قياس باب الجنس على باب البيع وهو قياس فاعله بضم
 او لا على اختلاف باب الحكاية و باب المعرف و باب المارة
 اخرى لا على اختلاف باب المعاوضة و باب التبرع و اعلم ان
 فتايشه و تباين اعكامه يمنع القياس بينهما على ما في
 يد في كتاب ترتيب القواعد و اشار اليه الشيخ ابن تايه
 ايضا في كنهه و تأييد انه قياس في معنى الله فاعلم
 كما عتباروا فيه متعده مما امكن من انواعه في الفاعلة
 انشائه و كل واحد من هذين الوجهين فاعلم من قواعد فقه
 القياس حسبا في محله قال الشافعي ان القول في
 الجنس ما هو شئ في حق المعين كما في كذا في كذا
 او في كذا في قولنا ما في كذا المسئلة و هي اشياء
 القول في حق المعين فاعلم ان كذا في كذا في كذا
 المسئلة الاولى و عن هذا المجيب بالقبول المعنى الاول
 الذي انقسم عليه جوابه المذكور وهو صرفه على القول
 بالقول و على ما توضح من دلالة الحوز و الفقه عليه و ان
 اراكم الشيخ في كتابه ان في القول في حق المعين صيغة
 القولية التي كتبت من حروفه الى هنية كما في ما و انشأ
 على اراكم بالقبول الصيغة اللفظية دون فاعله عليه
 او ان يبدل الحوز امور معناه ان الصيغة المذكورة
 هي المضافة الى الاسم من اللفظ فيصير حقيقة
 و مراد الله في صرر الفاعلة الاربعة و منها ان دلالة
 الشئ عينة انما هي للموضوعات اللغوية اللفظية
 و فيها دلالة الفعلية على ما في صرر الفاعلة

الاربعة ايضا

ايضا و منها ان الحوز ما يستلزم القبول عنه ان القاسم
 فانه البايح و ابن توش في كتاب الضمة و الصفة على ما
 مر في الدليل الثالث و منها ان القواعد في كنهه
 علم ان العفة هو سبب عفو الخط و جزاء التاجاب
 و القبول و القبول اصل رتبة العفو على اصل القواعد و عني
 كالتشريع ابن عمه السلام في النية التاسع و النية ابن
 تايه في النية السابعة و عني و تسليم الشيخ ابن
 ع في كنهه و استدل له بعمل تشد كاله آباء
 و جوابه عن تشد كاله فاعلم من كنهه و اما الحوز فهو
 شئ في العفو بالقبول المزمع فاعلم من كنهه العفو مما هو
 ركن فيه و فاعلم ان الله تعالى و كنهه النية فيقوم مقامها
 في كنهه و منها ان الحوز فعل مؤنث و فاعله الاله الشئ عينة
 انما هي للفاضة الخيرية علم فاعلم من كنهه و فاعله
 علم فاعله مؤنث في كنهه النية شئ عينة ان يفتي
 انما هي في كنهه الخيرية على ما مر في كنهه النية
 النية و لم تكن في كنهه في كنهه النية في كنهه
 من الاعادة علم في كنهه الخيرية انما هي في كنهه النية
 كلام في كنهه علم ان القبول في كنهه النية في كنهه
 باطل و كيف له من الله تعالى علم ان كنهه النية في كنهه
 البايح في قوله الاول ان اعتقاد محنة انقباض الجسم اني
 و اني و قد ثبت على خلافه فان اصله ان القبول ركن
 من ركني العفة العاقل للملك كان كنهه النية و القبول
 و الله تعالى ارشد الله في عفو النية علم في
 عني و المعاد و علم ان كنهه النية في كنهه النية
 الاول في كنهه النية في كنهه النية في كنهه النية

يحصل من ذلك البطلان لما مر من أن جعله على القول
وأن ذلك لا بد من شيء للادعاء والادعاء هو ما في قوله
الآن وفي الفاعلة الرابعة وفي قوله في الثانية
من الفاعلة الخامسة وقولنا في قوله في القول
كالبقية والبيع هو خذ منه ما أخذ، فهذا المحجب منه
وليس له في قوله كقولنا في الشيء في كلامه في قوله
في في اللاحقة فالقول في قوله كانه في شيء من كل حق
يكون كقولهم حيث قال في شيء ما له في قوله
البيع الصيغة بل ما يدل على الرضا من المحققين سوى
كان قولنا أو جازا والذليل على أنه ما في كلامه في قوله
على الشيء من كل وجه موت الآن وموت الذليل عريضة على
على البطلان في قوله المحجب بكلامه في قوله
الحوز القول عند قولنا في المحجب في اللاحقة في البيع
المحجب والقول بلا وجه اللاحقة في اللاحقة في
التطويل أو ما كلامه في المحجب في المسئلة الثانية في باطل
أيضا لأن الفاعل قد قال عدم في طينة القول في حق شيء
المعنى لتعزيره وهو قد علم الحق وهو عدم الشيء في
على التعزير ما يقع في اللاحقة التعزير وهو علة هذا الحق
حيث تنبع العلة وهي التعزير يرجع وحلها
وهو عدم شيء في القول في شيء في طينة حيث لا
تكون وتكون في طينة فاعده من كلامه في قوله كما في رأيت
فيها الفاعلة تغليب الحق على الوصف كما في قوله في
أنه انما يصح وإذا جازات في طينة حيث لا تكون وظاهر
أن حصولها من كلامه في قوله في حق شيء في طينة فاعده
في حقها من غير كلامه في قوله في حق شيء

حكم العين وهو حيث لا تغدو ثقلها للفاعلة وخالها
عقبهم وعقب عقيبهم بطار عقيبهم وعقب عقيبهم
في الفاعلة حيث القبول عقيبهم بطيئ الفاعلة افسنة
انقضاها كلال الفاعلة اخلا لا تغدو رعدة فاعلة تغليق
الحكم على الوصف يدل على عيب الوصف المحكم والنسب بان ليس
حكم المعين مبر في كلام المحكي واليك في عي أن واثنين ابن
يونس وفورته في الفاعلة الثانية وعلى هذا التفسير من
كلام الفاعلة تعين بطلان قول هذا المحكي حيث قال انه
اغز من كلام الفاعلة المسئلة الثانية وهو ان القبول
انما هو في عي عي المعين لا عي كما في بناء عن الفاعلة
في فواعله بضمها ان كلامه قرا با كل فتحة بر، منه رعد
ووجد كلامه بللانه انه قد اغد من كلام الفاعلة في عي
القبول عي عي المعين ايضا وهو من ادخ المعين ثقلها
لفاعلة تغليق الحكم على الوصف المحكي فاما لخصا قرا
المحكي ووجدت بالفواعل الاصلية والغول الوعية
وهو مع وصفه قرا ايجع نفسه في فاعل الاختصاص
المطلق والله عافية الامور وانما كان بعض عقيبهم
لهم حكم المعين كما في محصورين ومري الفاعلة
الثانية ان المحصورين حكم المعين وبعث انشاخ
المزج بعين عن المحصور بولد كبلان وولد وفي الشامل
المحصول المحصور بولد وعقبه وعقبه فائد محصور في
معين بولد وولد وعقبه وعقبه او فعله وقوله عن
ابن رعدة وزاد ورتبه ومرا كلال على قبول المحصورين
وعلى القبول لهم في الفاعلة الثانية موعبا
قال وبسم المحفوظ من التاليف المعين من كانت بيد فاعلية

القبول والرد كزبد الباطل الرشيح افول هذا عظام ام
 وتقول على الحاذية ولم عليه ثبات عند الباطل احي قد لو كان
 له مطلق الدلالة لوزعد عن قوله هذا ولو وجده نصا
 كما انه عم بصرفه الى صحيح التاويل الا ترى ان تفسير المعنى
 يجوز فيه قابلية الرد والقبول ثانياً، اذ في استقامة لانه
 تفسير مجازي وادليله وتفرع اعني تفسير المعنى
 فيه قابلية الرد والقبول ثانياً، اذ في استقامة لانه
 تفسير مجازي وادليله وتفرع اعني تفسير المعنى والاقول
 في ضرورة الفاعلة الثانية ولما كان هذا الجيب ايضا عند
 فزجاجة من معية الفاعلة والاصول والبيانات وغير ما قبل
 وموقوف ايضا عند من هذا العنود التي تقع موضوع تحت
 المعارف في تفسير جميعها قسما ووجده في كلامهم في
 انهم في تفسيرها كما هو والاعتراف به وقد كتبت بهما مع
 عن تفسير المعنى فنزل هذا الجيب تفسير الاقل والى
 رتبة المعنى وجعله تفسيره له وهو مد الفاعلة ان
 معنى اللغظين لم يرد ان صفاتها متعدي فيوردتها
 ان كلام علام الله تعالى في جواب ما كانه
 جلود وغرور عواذ وفندي وعز مبلات افتضاها
 الخال ويحار من تفسير المعنى والاقول في الفاعلة الثانية
 الكفاية وما يات من ان تفسيرها في هذا الموضع الرتبة في ذلك
 والموسم معناه تفسير المعنى فانه لا يمتنع ان يكون المعنى
 امر الحبيب رحمة الله تعالى عليه التفرع في جعل الذات
 مشارة بها الى الخارج انتشارا وصحيحة سواء كان الجول
 كما في حقيقة وهو تفرع العلمية او حقيقة وهو تفرع في سائر
 سائر المعارف ام وهو انواع كزبد او هو الباطل والافكار

والافكار والغرض منهن او الوفا والذين يفعلون
 ويحكمون وعلمائهم واوكادهم واعقابهم عاقله
 حيث يصطبه مسعى المعروف عليه بلغة لمابط
 له انضباطا واخا جميعا فتم التفسير في جميع المحصولات
 كما في الوفا والمساكن والفوات في مقابلة المعنى وادله
 لعدم انضباطهم في الخارج والمصل من قيد القول والرد
 وهم الرتبة في جميع اشياءه والصغير لا فصل ليس له
 تضيق الخال لرد ولوليتها القول لهما بان لم يكن انما
 انما في لهما فادله في الرد في الرد ومغتنقى ما وقع
 للشئ في الطر ابيض في كتاب الصفة حجة في قولها لا تفسير
 وفي في الفاعلة الثانية وادله يجوزها ما تفسيرها من
 باب الابواب واجماع الفقه صيغة على قول من الخلق القسري
 على واحد منها اما حقيقة واما تفسيرها وتجزئتها في
 في تعاقبه وعليه في تفسير ردتها اورد على اصل المنع
 لعدم اهليتها وادله ليس لها ان لا في الخال قال كما من
 غيبه موجود كالغيب مثلا قبل وجوده او لموجودا
 او صفيا او كالفوا والمساكن افول صلا في هذا الا
 فواع مساخا واحدة في علم افتقارهم القول وهو
 صفاق خطأ لما من في فاعلة الاطلاق في موضع النقيض
 مغلطة عند الشئ ان في فتوال في تفسيره هو عند
 المحصلين في قوة الخطا وانما في شئ له فزاد حكم في قتل
 الوفا والمساكن والاعتراف في ما جاء بهم وتسا
 النص في من هذا الجيب اعني دليل على غير ما في
 قوله كما من كان في قوله لا كما في قبل وجوده
 في ان الكلام ليس في عقيب مطلق على مفيد بالافادة

[illegible]

محمد

سابقہ

في حقه ان يشترط التكليف وعلم الشيء بوجوب علم الحضور
 كما بد من القول في حقه انه معني غير متاخر في وقت الحضور
 لوليد فان لم يكن بلد فاض او ناهيد لقول المحتج المحذور
 محذور لما باقته واما قوله او معني ابله بد من القول في حقه
 ايضا وهو معني غير متاخر كما السببه وقد مر في القول في
 قلبه فزه من كلام بهي ام ان اولي يغبله وان لم يكن ولي اقام
 افعاله له فابله ومرا لان وجه الفاعلة ان مقتضى
 كلام الحق ايلس ان قبول النسخي والسعي لا نفسهما
 من كلامي صحيح لا حوزهما لا نفسهما من باب الابار في
 وحوز النسخي لا نفسهما صرفا فانه فزه فله اني ز في
 عن ابن عباس وفضل ابن نايح مثله في شبهة كشيء في حوزها
 ولهم له من مساهل ابن القاتب وعن القول في نوازله
 النسخي والقبول كما حوز من باب الابار فوالخامع الشيء
 على القول به واما قوله او كما العفا والمساكن في حقه
 فما ثلثوا المعني والعفا والمساكن ومن في معناه لم
 كما في انواع النوع الذي لا يشترط قبوله لنسخ وعمل
 القول في جميعهم من حيث انه كما جاز به اعادة العمل
 لعلم انطباقهم في الخارج فالاول من ان ينظر في حقه
 القول بطله كما في حقه والافطحة لتقرر القول في
 في غير المعني افعاله المحيى في حقه فانه ان
 ما بد وجه في وقوع الباب الواحد من ابواب الخلق فانه
 نجيب في حقه عشوا الانباء فداخي في وجه المعني
 ووجه المحذور عن شي طبع القول واما من نوع المعني
 انما في ابي القول في حقه كحرف زيد وعي وبناء على انه
 من نوع عيب مطلق وهو في الحقيقه من نوع عيب

٢٠٢٠

قال بضرب الخ ان الكتب تقوى ، اغايبهم ما دام العلوم
 وما يدري الجاهل بان فيهما ، عواضع غفل اذ بعث
 اذ امنت العلوم بغني يتيه ، فلت عن انصالح المستفهم
 وتلبس الامور عليك من تقي ناضل من ترح الحكيم ، اشار رحم
 الله تعالى لتو الحكيم بقول اخي فارها را الحكيم توما ، له
 انصوب في تكتب اركب ، كان جعل جعل بسيط ، وطبيب
 جعل مركب ، وانصح ، بايشي يذني ، وقد وقع في كتاب
 جامع مسائل الاما حكام فانصد ولقد در سنت طي والعلم
 في هذا الزمان وانفكست الحفايق بشار التقدير الى با صا
 التي عيذ ومناصب العلماء للفضول ، وفي الافضل ، عن للا علم
 له اما بجاء عنده ، واما الغني ، الذي قد عيذ ابن تفضل
 في احكامه انه وقع في زمانه فوضا جنة عميد الله بن
 يجير في مسئلة ، ونعني عليه الى ان قال ما نصد وبالحمد
 ان عبيد الله في تقي من اهل العلم وما وصي به وانما
 فيما قل عند عقائده ، جين بن جين ولم يعلم على عي
 فبقي صبي الدين بن وقد تيسر في بعض مجالسه عن انصاف
 ما في فقال طي من طي العلماء وكان ما كشي ، عمدا في حمان
 بن عتاني الشاعي فبما في خالفا ، ذهب الزمان بصفوة العلماء
 ، ووفيت في كماله ، وفي عياد ، واقام مقام رفع من بعده
 كما في ق بينهم وبين انشاء ، باذا اسانت عن انصاف اشهر
 ، علماء في ق ، بطي الحما ، في الخا في ابواع بن عبد الله
 في تاريخه في في تاريخه ، وبانده قال ابن تفضل ونسب يزل
 بعد انصر الاول في تكم في العلم من كارسوخ نه عبيد
 وما يصي ، به وقد روى ربيع بن عبد الله بن حمان جيني

وهو في تاريخ

وهو من اشيخ ما لا يصل عن نسب بكاره فقال
 ابكاره اذ استفتي من كاعلم عنده ، ولبحر من يعي
 ما هنا اخو با سمن من السرا ، وحفاية شرا على
 الوان في انشارتهم بنه الدالي من كافر ليد واما
 صبغت له عناية به على حسب ما تجلهم عليه
 احواسهم وتزيد لهم اثارهم اعتنا ، بالجميل وان ذرا
 ما حصل العلم ولقد صرف عبيد الله في المبار في حوله
 ونزل ايسر الدين الا الملوكة ، واعمار تسو ، في
 ورشما فاضال الشيخ الزبي في نفل شيعنا الامام
 ابن عرفة عن بعضهم ان كان يشهد ها ونزل ايسر
 ان ذير الا الملوكة وقضاء تسو ، واواما ما وذا الك
 فمارا من نفل في القضاء ما وادهم في الخطط الشريفة
 وهم ما يستفون ما وتا في صم تيد محققا فان ابق
 سسر ولو في ت في ما شترته وبل في لطل
 الكتب في اليز في وذا في بعض تقي اخ ابرسانه
 في اخ شجر العفيرة عنه تفسيد للبدع فقال
 ومنها المزعجة الخروفا عا عا وضم ما نسا ولقد
 اذ لة الخريم وقوا عن الملوكة والمطام وتقرم
 المحمال على العلماء ، وتوليد المناصب الشريفة في
 لا يعلم لها وهي مثل قرا الشدة الشيخ ابن عيار رحم
 الله تعالى عليه ، بليسا بغير ضرر واما الخبالس
 ما في ، علم ضل عنتم مراشرو ، لفة ، اخ التصاير
 عن مسند فده ، وفرد عن حيا مة الله من علم من
 وسو ، يلاف من صحن في جلوسهم ، من الله عفي
 ما كنت عفاية ، على عفته فيهم هو ، اما درو

بان موسى اما انسان للنار فايده . قال النبي زلي
 ومصر اقم في الصحاح من قوله صل الله عليه وسلم
 حيث اثنى بما يقع في اثنى الزمان ومنه في النوع كقبي
 في العجى وفيما ذكر في كفاية الامم من كتابات ما وقع مسائل
 الامم كلام . وقد في رتبة مرارا ان الحوز كايده على
 القول والايحى في عنده وكما يستلزم منه ونسبته على ان
 القصور والادلة لغز غلظ وعقلا مبروعا واصول
 لينة ابن العباسم بجرم اجزايه عنده وعلم يستلزم اوده
 اياه وما اذا كان له بيانته معهودا ولو تسلسل جاسلده
 هذا الجيب من كونه ان الجامع كايده على الاخير وكما يستلزم
 ومقربيا ان من غير الرد مبطل عند ابن الفاسم ويرجع
 المحسوس في ملكا محسوسه واستلزم في الشيخ ابن عبد
 السلام اني عني هذا ولو سلم عزم ابطال المحسوس بصرح
 الرد من المحسوس كالمثل في قياس وفقد القول عليه فياق
 فلا صدوق له بقتل القياس هذا المحسوس واخر على
 فقهه ووراء ان فقهنا با اعلمنا من الحجة وليس كما مر
 تحاروا وانما هذا في قياس فاسد وسائر القياس
 التي وفقد منها القول بالاطلة فطحا واستنتج كما علم
 وفقد او عني هذا في قياسه فانما نصت عليه وثاني
 اعباس في الحقيقة المفتحة في رسمه في السلام نقى فاسا
 ونغي با صلبا وعلما قول ان اراء بالوثائق المصنوعة
 المحسوسه في علم التوفيق كوثائق المحيط ووثائق
 ابن سليمان ووثائق ابن القسري ووثائق ابن ميمون
 والوثائق المجموعة للمؤيد وعني هذا وعزم على الرد
 قوله للمصروفين فيه قول الشيخ ابن عريضة رعه

(و)

الله تعالى في الفقه الثالث من الفاعلة الثالثة مضى
 على الوثائق في حق كنههم وتولى الاباء في قول هذه الصنف
 من نفسه كما يند واهتزاز ماله من نفسه ولم يتحجب
 الشيخ ابن عريضة عليهم بجهل الجاهل في بلد تونس
 وكما يقع في سائر بلدان الشيخ ابن عريضة في اول وفي تنقيا
 القليل من نقل ابن عريضة ولم يتحجب به في الواقع في الطبر
 كى ابن الفاسم ان يند في الصفات ان الحب اهتزاز
 من نفسه بما في قوله الامام يلون عليه من ابايهم
 وره السكونية عنه احسن من ان يستند فدا عظمك
 انه القابض لضم اده ما اذا كان السكونية عن الحوز
 احسن وذكى في ملكي وكما في حوز المولى عليه ومع
 فقهنا في هذه لم يند في الحوز فقهنا في علمهم بزر
 وعزم حتى جري عليهم بذكر القول في حق في وثائقهم
 بما اذا كان في القول مطلوب شي عا طلبا متاكدا وان الحوز
 ما يكتفي عنه وكما يستلزم منه بما هو امل ابن الفاسم في عني
 المولى عليه با جري الموثقون اصله في الحوز عليه
 كما هو في الرشد في فقهنا في هذا وهو وثائق الشياخ
 التي نال في قدر من الفقه اعني في الفقه الساجدين
 من الفاعلة الثالثة بنصه في رسم المحسوس عليه
 ونزوله فيه وقوله له فان وكذا انك تعرف
 في الصفات والقياسات وسلمه الشيخ ابن عريضة ولم
 في معده ما يجالعه ما عن الموثقين في علم القوتين
 وما عن عمل في تونس بخلافه او بالاكتمال بما الحوز
 عن القول وما هو ما في الفقه الساجدين عن كبر
 الشيخ ابن عريضة اذا اراء الزوج لم يزوجته كتاب

[illegible]

فبيد انما سمي في سائر الكتب وسمى في بعض الكتب اعاذنا الله
 تعالى بفضله من سوء. فقلوبهم ثم ان عوائد قلوبهم ان يكون
 حاله المشارق والمغارب عثر الملح على وثايق اصل
 المشارق والاصل المشارق تسليقا وخلقوا وقد رايت
 الوثائق من غالب بلاد وديار كثيرة في نسخها لا تصنفها
 فيما يرضى لملها فيها من الخصومات لوطن لم يلبس
 وجسدت وقرينة والمحرر وجمال مطماحة وفضه
 وتوزر وعاليتها وسمو وسد والخشنة وصفا فسر وعما
 لتها والغير وان شاع الجزاير وفسم صنيعة وبسكي
 وبوننة وعينها وكل ما رايت للافتنا من احبا صميم
 وسمياتهم وصفا فاتهم تضمنت في القبول والمحرر
 معا واما احاطة هذه الرجل المحبوب بوثايق
 الا ليجتهد في المشارق والمغرب من سلبه في حجة
 وخلقها بوضوحه، فحمد الله تعالى بالاذن
 بنفوله وان هذا آخر كنه الفاسر من كلام النبوة
 الاولي اذ لم يستجب ما صنع ما شئت ولله در القائل
 اذا ازرق العنز وجها فحبا، ثم في الامر بما
 يشاء، وما في ابتداء ضرورة الكلام من مثله فان
 الجمل المربك فحل صاحبه على ارتكابه الخصومات
 المحقة وما يباين حاله بما ينقب عليه منها
 ولا ليل جفلة المربك عزم تلوته فمنا بين الفه
 على الفه. وبشر الخلو عن ذي الفه، وبشر فقه الخلو
 الخلو عن ذي الفه القبول في وثيقة الحبر وسما،
 باسم الله على علوم تصور بطلا فلما بما في
 بين قولنا في القبول في وثيقة الحبر

وسماء باسم الله على علوم تصور بطلا فلما
 بما في قولنا في القبول في وثيقة الحبر
 وسمى في قولنا في القبول في وثيقة الحبر
 وسمى بطلا فلما وسمى في قولنا في وثيقة الحبر
 الوثيقة اذ لم يبد في وثيقة الحبر في وثيقة الحبر
 الخ في وثيقة الحبر في وثيقة الحبر في وثيقة الحبر
 والا حق بالرحمة على الحفيدة من امتلح به مفعنا
 في الاخرة وسمى الكلام الله تعالى وما عاين في
 رقوم الله صراجه عليه وسلم وقد تسمى براس
 المعشيت وسمى في قوله بحق المحموم رجلا
 عوفه في عتوقه بتسليمته مفعني المحموم
 ومن عجب خسا سقته ان من ابداه في عتوقه غضا
 او قضا ونابذ واستنقانا واهل مرا عاقد في
 قضا. بعث عواجيد فيما عايد بالانكار عليه
 بقوله له تعمل هذا وتقول هذا الشيخ الامسلا
 ومفعني المحموم بعث بعثه وسمى نقل عنه القائل
 انه عيب عليه في عتوقه في عتوقه في عتوقه
 بخلاف المشهور المحموم به فيما عايد بالانكار
 على من عايد عليه والناقل له بقوله السلطان
 اذا اذبح لمنصب العتوق هذا في عتوقه اما في
 للمعني ان يفتي بما راى وما عتوقه فان مفعني
 فله، ففسد ما يورثه الله وما يعنى عليه الله
 عتوقه الله من وفاق بعد الحبيبة
 فله في فضا مسئلة على الموت فمنا ومسئلة الشيخ
 الذي ناله وتعلم من مجموعها مفعني الحبر وسمى

ان مسئلة محل الموتين وبسطا في كسر الفيلو والمثل
 والموتين معا وزالا كقفا يجوز عن قبول وتكسب
 في حق موتاهما امر زعسده والتكسب يليه فعل الاولين
 عنده وليده ومسئلة التي ناطق فيقتبا ايضا في القبول
 والموتين معا وزالا كقفا يجوز عن قبول وتكسب في حق
 الماتة امر زعسده وحالت المسئلة في علي مقني
 وهو ان في الفصلين مخاللا زما كما يركب في حوز عن
 قبول في حق الماتة امر زعسده وفي حق الموتين كل واحد
 فلا في وقاي في خالك وهو من الوجود المتما في
 مخزاف الالفاظ في كلام العلماء وازرع بدما ترضيه
 القاضون من تحصيل المعنى المذكور با حصة
 الوصفي وتما مالا امر زعسده ومو كما عليه
 وبالله التوفيق والله سبحانه اعلم فان جلد
 يقتضي في ذاته من معنى احسن ان نرى وفده قول
 الحق كما يقتضي في حيد بل زكذب من ربه عيبا عليه
 من ربه يحجب نصر وتايو الالفة تقتضي فلا وعي بنا
 معلوما وقلوا على علم البطلان ووفد القبول
 وذا ان لا نرا الحرج عن عني صحيح لو جئنا الاول
 ان نلوه ما عوي من نسل المحبب في حدة عن دليل
 ولا يستلزم عا فلا راد خيل في علة ذكبت وان سعا
 اذ رتد انما من كلام النبوة في الاول ان اذا
 لم تستلح ما دفع ما شئت وقد قال المحكم اذا
 اردت ان تحتفي عقل الرجل فاعني في عليه المحال واعلم
 اننا نحن الوجه الثاني اول من دعاء ودليل
 اوكيد دفلا السمين ان في قد يكون محل الموتين في الله

الخ

الخامس في كسر الفيلو والموتين معا وزالا كقفا
 يجوز عن قبول وتكسب في حق موتاهما امر زعسده
 والتكسب يليه فعل الاولين عنده وليده ومسئلة التي
 ناطق فيقتبا ايضا في القبول والموتين معا وزالا
 كقفا يجوز عن قبول وتكسب في حق الماتة امر زعسده
 وحالت المسئلة في علي مقني وهو ان في الفصلين
 مخاللا زما كما يركب في حوز عن قبول في حق الماتة
 امر زعسده وفي حق الموتين كل واحد فلا في وقاي
 في خالك وهو من الوجود المتما في مخزاف الالفاظ
 في كلام العلماء وازرع بدما ترضيه القاضون من
 تحصيل المعنى المذكور با حصة الوصفي وتما مالا
 امر زعسده ومو كما عليه وبالله التوفيق والله
 سبحانه اعلم فان جلد يقتضي في ذاته من معنى احسن
 ان نرى وفده قول الحق كما يقتضي في حيد بل زكذب
 من ربه عيبا عليه من ربه يحجب نصر وتايو الالفة
 تقتضي فلا وعي بنا معلوما وقلوا على علم البطلان
 ووفد القبول وذا ان لا نرا الحرج عن عني صحيح
 لو جئنا الاول ان نلوه ما عوي من نسل المحبب في حدة
 عن دليل ولا يستلزم عا فلا راد خيل في علة ذكبت
 وان سعا اذ رتد انما من كلام النبوة في الاول ان اذا
 لم تستلح ما دفع ما شئت وقد قال المحكم اذا اردت
 ان تحتفي عقل الرجل فاعني في عليه المحال واعلم اننا
 نحن الوجه الثاني اول من دعاء ودليل اوكيد دفلا
 السمين ان في قد يكون محل الموتين في الله

لم يطلعه معني يد ليل طلبت الاكولة في النعام
 ام وقرنا المحيبي غلوا في النواطين معا دل على خلوه
 من الاول ما في جوابه قرنا من الجمالات ودل على خلوه
 من انشاء قرنا البداية التي اذنت بها قرنا الاطافاة
 وهو يعلم ان غني من يشار اليه جميعه نفس من
 العلم قرنا في الجلال والجلال هو بدو في التميز
 ما يحتمل الله المحضر بالنسبة من القول الا ان كل علم
 فصار وما يقول بطلان المحضر بعوم وجوده في
 القول من ثناء وانص في بيان قولنا يقول
 بهمة المحضر مع عدم وجوده في القول فيه من
 انص من تصح النصوص الخمسة في القاعرة الثالثة
 وما يعرفها من المنة وبيان ان الله انما
 المحيبي قرررت في جوابك ان القول كالحوز
 والمعاملات يزل على صيغة القول في قوله وقرنا
 انما قاله اصل الطريقة الثانية المذكورة في
 القاعرة الخامسة وفي محاولة على التفسير
 باقتضاء العادة ولم يثبت عادية مع ان اصل
 ان القاسم على اعتبار وجه القول والنص
 في القاعرة الثالثة والاخذ في القاعرة
 الرابعة وامر قول ان القاسم وانما
 انما قال انما احترايا محوز منه وسر قوله
 من فضل اني رتبه في انما اسامع عني ما انه
 يقول لا انما يعمل عليه كما يقول اصل
 الطريقة الثانية وقد مر في قوله انما كسده على
 الا يعاب مرارا بلا معنى للتطوير عادية هنا

ورجع الله تعالى العلامة التفتازاني حيث قال وان
 كنت كما قلنا في قرنا والا والعلية ما ينفرد
 التطويل ولو تليت عليه التوريت والا فعمل
 نعم اصل الطريقة الثانية حيث يقولون انما
 كالمعاملات يقوم مقام القول في العلم
 مبني على اقتضاء العادة لذلك الاقتضاء من
 انما القول على اقتضاء عي الاستعمال في كلام
 انشاء في انما القول في كلامه انما كان
 على انما في ونفي والله تعالى علم بما يدل على انما
 ما هو من رادته او مائة القول على ما هو في غني
 القاعرة الخامسة في انما ايها المحيبي كيف
 الحافت في جواب باب المحضر في البيع في
 دلالة القول ومرادنا الحاق ما سئل بقا من مقصود
 السابقي الاول باب مع وها ومسألة الثانية
 باب وكما بيعة ومشاهدة وكلام العلم في
 الايجاب والقول من حيث عدمه في القول
 وانما كسبه فيهما كما على ما يستعمل عنه ايها
 المحيبي من خصوص الاضافات انما لالة القول
 لو سلمت فتنها عنه اصل الطريقة الثانية
 القائلين بها افتي انما باقتضاء عي ترشده
 الراد لا تفتها وافتى ان عمله فهو تفتضيه
 القرائع وقد مر في المزين في جبهه تلك
 الطريقة في خامسة القاعرة الخامسة واما
 على مواضع الطريقة الاولى ونسب الارجح والممر
 واضح وفي رتبه ايها المحيبي ايضا ان الحوز يستلزم

بقولهم وهو غلط ما كان قولنا ان القاسم رضى ان يرضى
 تعالى عند خلاف ما في رتبته وان الحوز متباني لا يقول
 فكيف يستلزم ما يدل عليه ويكون الحوز ما يستلزم
 القول عند ان القاسم غلافا كما مضى مرزوق في
 الدليل الثاني من افعلة البراءة في ان
 اسرار عشي من افعلة العاقلة وفي رتبته ايضا
 المحيية ان الحوز اعني القول بالقول ولو سلم ذلك
 في ذلك وفلزم في افعلة ان المعنى كما يدل على
 الاخيرة انما هي عشي في الدنيا في رتبته
 في جوابه كما يدل على ان ليس معك محمول وانما يحصل
 له يك منقول ويحذف قالوا لا تتبعنا المنازلة
 بالايضاح والتفصيل لطاوع يلها وتعرفها
 اقول اني رحمتك الله تعالى ايها الواقف
 على كلام هذا الصبي اني عشت حيث جزم يا عني
 على نفسه انه لم يتبع المنازلة بالايضاح
 ما في افعلة العاقلة ان لو لم يتبع اقتناع
 ما يلزم واذا اعني في انه لم يتبع المنازلة بالايضاح
 مع انه قد تكلم عليها علم انه انما تتبعها
 بضد الايضاح وهو الخفاء والغموض المناهض للمعنى
 وكذا اذا اعني بان جعل التسمية والايضاح للمنازلة
 بغيره بل يلها ومقتضى اني الصحيح ان يطرأ
 ان يكون في قضية المسئلة العينية وايضا
 يفي بيلها كما ندر بعد، وهذه انش كيت في قرء
 العبارة من هذا المحيية ليس الا في حقه فمذ لو مات
 الا لافاة عشت وضح ان تتبع الايضاح يكون هو

يتعطل

حسب الخفاء وبعد ان قيل ان الحوز الحق العززل
 انه يشي بقوله هذا ان فهمه من حيث
 الاضاح ان الله الايضاح عند ويوجب عزم
 بعد واه وتوجب بعد دليل الحوز في المنازلة وبعد
 حصوله من فهمه وايضا عند وفي الدلائل في فهمه
 من حيث الاضاح في الله انما يزيد المطالب العلمية
 خفاء وبعد من الحصول والنيل كما قالوا ما في الار
 الحزم مع فتد كبقية تنويع الايضاح على الصفة
 الناحية كما في المقتضى منها ولعمري مع فتد
 وكيفية في كيب الايضاح في رتبته كيب
 المحصول في رتبته المعنى في رتبته كيب
 ومنه قوله فيما هو فضلا على علم وعزم فضلا
 وعلى وهو انما يتبعه اي في رتبته او بعد كية ما
 فانه ان يفهمه وايضا المنازلة بوجوب بعد
 فيلها عن يلبها وقد انطبق عليه في تفهاده
 على نفسه في رتبته المعنى قوله تعالى جل الا نسان
 على نفسه تبني وتبني ما قاله واعني في رتبته على
 نفسه عزم تعا صمد في رتبته علم على احد من افعلة
 في الجوارح الصحيحة انما العلم بان تعلم وخصوصا
 العلم انو في رتبته وفي رتبته من حال انظار
 انه يرى حصول العلم في جمع الرقاب في رتبته
 من ان العلم في رتبته في رتبته من رتبته
 في رتبته وكذا في رتبته في رتبته في رتبته
 قال في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته
 وانما هو في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته

[illegible]

بن محمد بن عبد الحفيظ بن الحجاج بن عبد الرحمن بن المنصور
 مساعف أخ مولف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 وكان أبو داود منذ يوم الجمعة في حجة طه
 ويعني هذا القول بعد أبيه في حجة طه
 أبو داود بن محمد بن محمد بن عبد الحفيظ بن عبد الله بن
 أبيه صلى الله عليه وسلم ابن محمد بن عبد الله بن أحمد
 بن عبد الحفيظ بن أبيه بن أبيه بن عبد الله بن أحمد
 الفرياني بن أبيه بن أبيه بن عبد الله بن أحمد
 وانتم عملت به وفتحتم فناء بلا تطلع وانتم
 ١. عشتوا أيضا ونحن ما نأله ونحن قال ابننا وأخي
 عوانا أن الحق لله رب

العالمين وحسينا
رسد ونعم
الوثيق
المولى
ونعم
الفيض
العلم